

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الأكاديمية الليبية.

مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية .

قسم الدراسات الإقليمية و الدولية.

شعبة الدراسات الأوروبية.

الاثار الاقتصادية والقانونية للديون السيادية الاوروبية على الاتحاد

الاقتصادي والنقدي الأوروبي.

" دراسة حالة الديون السيادية في اليونان " .

إشراف الدكتور : محمد الهادي الاسود .

تقديم الطالبة : - منى صقر حامد الاباظة .

رقم القيد - 30782

ربيع 2015م

قرار لجنة المناقشة للطالبة

منى صقر حامد الاباظطة

للحصول على درجة الإجازة العالية في قسم الدراسات الإقليمية والدولية

قامت اللجنة المشكلة بقرار السيد وكيل الأكاديمية للشؤون العلمية رقم (136) الصادر بتاريخ 2015/05/03 م بمناقشة

الرسالة المقدمة من الطالبة/ منى صقر حامد الاباظطة

لنيل درجة الإجازة العالية (الماجستير) في قسم الدراسات الإقليمية والدولية وعنوانها:

(الآثار الاقتصادية والقانونية للدين السيادية الأوروبية على الاتحاد الاقتصادي والنقد الأوروبي "دراسة حالة اليونان")

وبعد مناقشة الرسالة علنياً على تمام الساعة الثانية عشر مساءً يوم الأربعاء الموافق 2015/05/20 م بقاعة المناقشات

بالأكاديمية وتقييم مستوى الرسالة العلمي والمنهج الذي اتبعته الطالبة في مجتها قررت اللجنة ما يلي:

قبول الرسالة ومنح الطالبة : منى صقر حامد الاباظطة درجة الإجازة العالية (الماجستير) في قسم

الدراسات الإقليمية والدولية

أعضاء لجنة المناقشة :

التاريخ

التوقيع

2015/10/21

"مشرفاً"

1. الدكتور : محمد الهادي الأسود

"عضواً ممثناً"

2. الدكتور : صابر المهدي علي

2015/10/22

"عضواً ممثناً"

3. الدكتور : محمد خليفة عراب

يُعمد

د. حسين عبد الطيب الشريف

د. عبد المجيد خليفة الكوث



التوقيع:

التاريخ: 11/16/2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي
الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا
يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ
حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سورة البقرة – الآية (253)

إلى سر نجاحي... الذي كان رضاؤه زاداً لي في الحياة....

إلى روح والدي الحبيب رحمه الله.

إلى النبيوع الذي لا يمل العطاء... إلى من كانت دعواتها نوراً لي في الطريق.. التي حاكت

سعادتي بخيوط منسوجة من نسيج حنانها ... والدتي الغالية.

إلى سندي في رحلة الحياة، وأملّي الذي لا يخيب، إلى من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل

العلم و المعرفة وكان دافعاً للعطاء نحو المستقبل... رفيق الدرب زوجي.

إلى من كتبنا سويةً أجمل الذكريات على جدار الزمن...إخوتي وأخواتي الأعزاء.

إلى المستقبل المشرق وأملّي في هذه الحياة...أبنائي و بناتي الأحباء.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

فكر وفكر

قال الله تعالى: (لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ)

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من لا يشكر الناس لا يشكر الله)

بعد الثناء والحمد لله الذي وفقني لإعداد هذا العمل، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان
وخالص التقدير.

إلى الأستاذ المشرف الدكتور "محمد الهادي الاسود" على ما قدمه من نصح وإرشاد وتوجيه
ومتابعة وإشراف؛ لإنجاز هذه الرسالة، له فائق التقدير والاحترام و جازاه الله كل خير.

إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة:- الدكتور صابر المهدي علي، والدكتور محمد خليفة عراب،
على قبولهما مناقشة هذه الرسالة، وصرفهما جزء من وقتهما لقراءتها، لهما جزيل الشكر
والتقدير.

كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى الزملاء الأعزاء، وإلى كل العاملين في مكتبة الأكاديمية
الذين مددوا لي يد العون .

إلى كل هؤلاء شكرًا جزيلاً...

المحتويات

الصفحة

الموضوع

أ..... الآية

ب..... الاهداء

ت	شكر وتقدير
ث	المحتويات
خ	قائمة الأشكال
د	قائمة الجداول
ذ	المقدمة
ر	أهمية البحث
ر	أهداف البحث
ز	إشكالية البحث
ز	فرضيات البحث
س	حدود البحث الزمانية والمكانية
س	منهجية البحث
س	الدراسات السابقة
ص	تقسيم البحث

الفصل الأول:- الديون الأوروبية والتداعيات الاقتصادية لأزمة الديون السيادية

1	مقدمة الفصل الأول
2	المبحث الأول
2	منطقة اليورو : النشأة والتطور ومعايير الانضمام
2	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن القروض الأوروبية قبيل نشأة الاتحاد الأوروبي
6	المطلب الثاني: نشأة الاتحاد الأوروبي وإصدار اليورو
12	المطلب الثالث: أهمية ظهور اليورو في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي
16	المطلب الرابع: الاختلالات الاقتصادية وآليات التسوية داخل منطقة اليورو قبل أزمة الديون السيادية
20	المبحث الثاني
20	أزمة الديون السيادية الأوروبية
20	المطلب الأول: ماهي أزمة الديون السيادية الأوروبية ؟
25	المطلب الثاني: نشأة الديون السيادية الأوروبية وأسبابها
28	المطلب الثالث: أزمة الديون السيادية اليونانية
42	المطلب الرابع: تطور أزمة الديون في باقي دول منطقة اليورو
50	المبحث الثالث
50	الآثار الاقتصادية لأزمة الديون السيادية الأوروبية

المطلب الأول: أثر الديون السيادية اليونانية على الاقتصاد الأوروبي.....50

الفصل الثاني: الآثار القانونية للديون السيادية اليونانية على الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي

مقدمة الفصل الثاني.....60

المبحث الأول.....62

62 تحديد الأطراف المسؤولة عن أزمة الديون السيادية الأوروبية.....

المطلب الأول: مسؤولية الدول المُدينة.....62

المطلب الثاني: مسؤولية الأطراف الدائنة دولا ومنظمات.....66

المبحث الثاني.....85

85 دور محكمة العدل الأوروبية وديوان المحاسبة في معالجة أزمة الديون السيادية ومدى فعاليتها.....

المطلب الأول: القضاء الأوروبي (السلطة القضائية).....86

المطلب الثاني: دور محكمة العدل الأوروبية في معالجة الأزمة ومدى فعاليتها.....89

المطلب الثالث: دور القانون الوطني في كل دولة من دول الاتحاد لضمان الالتزام بالمحافظة على حدود الدين

المستحق.....95

الفصل الثالث أدوات حل أزمة الديون السيادية اليونانية

مقدمة الفصل الثالث.....100

المبحث الأول.....101

101 المساعدات المالية و شطب الديون المستحقة مع شرط اتباع سياسة التقشف.....

المطلب الأول: خطط الإنقاذ الأوروبي.....101

المطلب الثاني: الخطوات التي تم اتخاذها لمساعدة اليونان.....106

المطلب الثالث: شطب جزء من الديون المستحقة على الدولة المدينة (اليونان).....113

المطلب الرابع: إتباع سياسة التقشف.....116

المطلب الخامس: الأخذ بنظام الإنذار المبكر.....125

المبحث الثاني.....127

127 إعادة هيكلة الديون السيادية الأوروبية (SDRM).....

المطلب الأول: المقصود بإعادة الهيكلة.....127

المطلب الثاني: تداعيات إعادة هيكلة الديون الأوروبية على الأسواق العالمية.....130

المبحث الثالث.....134

135.....	مستقبل منطقة اليورو في ظل أزمة الديون السيادية
135.....	المطلب الأول: المشاهد المحتملة لمنطقة اليورو
135.....	المشهد الأول: انهيار اليورو
143	المشهد الثاني: تعافي منطقة اليورو
144.....	المشهد الثالث: منطقة اليورو تصبح أكثر تكاملاً
145.....	الخاتمة
147.....	الاستنتاجات
149.....	التوصيات
150.....	الملحق
153.....	المراجع

قائمة الأشكال

19	التطورات الاقتصادية لدول " P-I-I-G-S " ودول أوروبا الشمالية.	(1)
30	نمو الناتج المحلي الإجمالي والعناصر الداخلة في تكوينه لليونان	(2)
31	التضخم و معدلات الضرائب في اليونان.	(3)
39	نسبة عجز الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي عن عام 2009 .	(4)
41	العلاقة البنينة لحجم الديون السيادية بين دول الاتحاد الأوروبي .	(5)
104	نسبة مشاركة كل دولة في الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي .	(6)

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	العمالة ومعدل البطالة في اليونان	31
(2)	الميزانية والدين العمومي اليوناني	32
(3)	النمو الفعلي للناتج المحلي الاجمالي والدين والميزان التجاري باليونان (2009-2013)	38
(4)	نسبة العجز في الميزانية في دول منطقة اليورو في (2010)	45
(5)	النسبة المئوية الديون الحكومية والميزان الجاري من الناتج المحلي الاجمالي في منطقة اليورو عام (2010)	46
(6)	الناتج المحلي الاجمالي والدين العام والاستثمارات وميزان الحساب الجاري لإيطاليا ما بين عامي (2007 – 2011)	47
(7)	القروض الممنوحة لليونان خلال الفترة (2010-2011)	107
(8)	ارتفاع مؤشر الدين اليوناني بالنسبة للدخل القومي حتى بداية عام (2014)	109
(9)	مؤشرات الإنذار المبكر	126

المقدمة

أثارت أزمة الديون السيادية " sovereign Debts " التي أصابت بعض دول الاتحاد الأوروبي، والتي تسير بخطى متسارعة نحو باقي أنحاء دول الاتحاد، العديد من المشاكل و الصعوبات، مع تزايد المخاوف من تفاقمها وتداعياتها على الاقتصاد العالمي بشكل عام، وعلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي بشكل خاص. أن هذه الأزمة تمثل إحدى التحديات الهامة اقتصادياً وقانونياً، ومع تزايدها وجد أن عددا كبيرا 1 من دول الاتحاد الأوروبي في وضعية تجعل من الصعوبة الاستمرار في خدمة ديونها، والوفاء بالتزاماتها المالية التي تجاوزت قدرتها على السداد، مما أثر على الكثير من المصارف الأوروبية. أصبح من الواضح أن سلامة الاتحاد النقدي لأوروبا يتطلب إدخال إصلاحات واسعة، بعضها اقتصادي وبعضها الآخر قانوني. فمن الناحية الاقتصادية دفعت تداعيات ارتفاع نسبة الديون في بعض دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي إلى العمل على إيجاد حلول لتجاوز هذه الازمة من خلال القيام بعمليات إنقاذ متعددة، والبحث عن أدوات ذات فعالية لاستخدامها في الخروج من الأزمة. أما من الناحية القانونية فقد تطلب هذا الوضع إدخال إصلاحات جديدة على معاهدة (ماستريخت) المنشئة للاتحاد الأوروبي، بعضها قانوني وبعضها دستوري، حيث تطلب الأمر من الاتحاد النقدي الأوروبي تبني صيغة دستورية موحدة تضبط الأوضاع المالية للدول الأعضاء وتلتزم بها السلطات المالية الوطنية في الاتحاد؛ لكي تضمن حدا أدنى من الاستقرار المالي. فمنذ اندلاع أزمة الديون اليونانية بداء واضحاً خصوصية أزمة الديون السيادية إذا ما أصابت دولة تنتمي للاتحاد النقدي، ذلك لصعوبة المطالبة بتمويل إضافي من قبل المصرف المركزي الأوروبي، أو اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، بسبب ما يفرضه من شروط تتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي لبلد تعد عضواً في منطقة اليورو، واستحالة اللجوء إلى استخدام معدلات الصرف وتخفيض قيمة العملة بهدف تخفيض تكلفة الانضباط المالي ومن ثم إعطاء دفعة قوية لحركة الصادرات، إلا انه في حالة فشل صانعي السياسات في التعامل مع أزمات التوظيف، وفي منع ضائقة الديون السيادية أو في تفاقم الهشاشة في القطاع المصرفي الأوروبي، سيؤدي إلى الدفع بالاقتصاد الدولي إلى مرحلة تباطؤ معدل النمو في ناتج الاقتصاد الدولي خلال الأعوام القادمة، بما يعني ضمناً حدوث انخفاض في متوسط دخل الفرد على مستوى الاتحاد الأوروبي .

أهمية البحث:-

تتمحور الأهمية العلمية لتناول موضوع أزمة الديون السيادية الأوروبية حول النقاط الآتية:-

1- إن محاولة فهم ظاهرة الأزمات المالية باعتبارها تتكرر بصفة دورية واستخلاص أهم الدروس والنتائج، كان من بين الحوافز الدافعة للبحث في الموضوع .

2- تكمن أهمية هذا البحث أيضا في كونه يقوم بدراسة أزمة الديون السيادية، باعتبارها أول أزمة مالية في أوروبا بعد الوحدة النقدية بهذا الحجم، وما يترتب عليها من انعكاسات يشهدها العالم المعاصر، وبخاصة أزمة الاقتصاد الذي تتأثر به العديد من دول العالم، وهو الاتحاد الاقتصادي الأوروبي.

3- يزيد من أهمية هذا البحث إنه يثير جدلاً مهماً حول نوع المخاطر التي تحيط باقتصاد الاتحاد الأوروبي، وهو الخوف من خروج أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو عن نطاق السيطرة، مما قد يتسبب في تزايد الضغوط على المؤسسات المالية والاقتصادية في الدول المتقدمة .

أهداف البحث :-

يمكن بلورة أهداف البحث في النقاط الآتية:-

1- تشخيص طبيعة أزمة الديون السيادية الأوروبية من حيث الكشف عن الأسباب التي ساهمت في ظهورها، والوصول الى الوسائل التي قد تكون كفيلة بعلاجها.

2- تسليط الضوء على الآثار الاقتصادية والقانونية التي ستحدثها أزمة الديون السيادية اليونانية على النمو الاقتصادي والنقدي للاتحاد الأوروبي، في حال خرجت الأزمة عن نطاق السيطرة في منطقة اليورو .

3- محاولة التعرف على إمكانيات الاتحاد الأوروبي لمواجهة الأزمة، و على مدى جدوة الحلول التي يحاول تقديمها كل من المصرف المركزي الأوروبي ودول الاتحاد، إضافة إلى صندوق النقد الدولي لمعالجة هذه الأزمة .

إشكالية البحث:-

يعاني الاقتصاد الأوروبي من مشاكل وصعوبات عديدة في الوقت الراهن، من أهمها تباطؤ النمو النقدي والاقتصادي في منطقة اليورو، والذي يعد سبباً ونتيجة في نفس الوقت لأزمة الديون السيادية التي تجتاح الدول المتقدمة، ومن ثم فإن ذلك يقودنا إلى طرح الأسئلة الآتية :-

س¹- كيف تؤثر أزمة الديون السيادية على معدلات النمو الاقتصادي والنقدي للاتحاد الأوروبي؟

س²- ما الأثر القانوني للديون السيادية على الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي ؟ وهل للمحكمة الأوروبية صلاحية مراجعة ما إن كان القانون الوطني في كل دولة من دول الاتحاد يضمن الالتزام بالمحافظة على حدود الدين ؟

س³- ما تأثير تفاقم الديون السيادية في اليونان على المؤسسات المالية في دول الاقتصاديات المتقدمة ؟ وما النتائج المترتبة على اقتصاد اليونان بصفة خاصة، وعلى الوضع الاقتصادي في منطقة اليورو بشكل عام في حال عجزت الحكومة اليونانية عن تسديد ديونها السيادية ؟

س⁴- ما مدى قدرة منطقة اليورو على تجاوز الأزمة وتفاذي الوقوع في انزلاقات أخطر ؟ وما الحلول التي يمكن ان تنفذ اليونان لتمكنها من التعامل مع مشكلة الديون بشكل أكثر عملية وقل تكلفة على المستوى الاجتماعي والسياسي ؟

فرضيات البحث :-

للإجابة على التساؤلات السابقة نطرح الفرضيات المحورية الآتية، التي يدور حولها البحث وهي :-

- وجود خلل في البناء المؤسسي لليورو، أدى إلى وجود خلل في السياسات المالية المتبعة .
- وجود ممارسات غير شفافة في الإحصائيات المقدمة من بعض دول منطقة اليورو مثل: اليونان، ساهم في تفاقم حدة الأزمة .
- انتقال أزمة اليونان إلى باقي الدول الأوروبية قد يحرك الجهود بصفة جماعية لمحاولة احتواء هذه الأزمة.

- الركود الاقتصادي في الدول الأوروبية الواقعة في قلب الأزمة أدى إلى تراجع رصيد ميزان المدفوعات بتلك الدول خاصة الركود في قطاع حيوي كالسياحة، وهو ما قد يؤدي إلى تراجع قيمة اليورو امام الدولار الأمريكي .

الحدود الزمانية :-

إن الفترة الزمنية التي تناولها البحث هي خلال الفترة من 2009 – 2013م، باعتبارها فترة وصلت بها الأزمة إلى درجة كبيرة من التفاقم، مع الإشارة إلى فترة زمنية أبعد في بعض الأحيان عندما تقتضي الضرورة العلمية إلى ذلك،

الحدود المكانية:- الحدود المكانية هي دول الاتحاد الأوروبي وخاصةً منطقة اليورو .

منهجية البحث:-

بالنظر للموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة استدعى البحث استخدام أكثر من منهج من المناهج المتاحة:-

1- المنهج التحليلي :- لاستقراء الواقع وتحليله، وتتبع المتغيرات التي حصلت في الاقتصاد الأوروبي وتحليل التطورات الخاصة بتفاعل مفرزات أزمة الديون السيادية الأوروبية لتوضيح تداعياتها، واستخدم بكثافة في كامل اجزاء البحث.

2- المدخل الاقتصادي :- وسيتم اللجوء إلى المدخل الاقتصادي، لمعرفة ما هي الديون التي تواجه اليونان، وما هو حجمها وتأثيرها على اليونان وعلى أوروبا ككل.

3- منهج دراسة الحالة :- من خلال التركيز على اليونان كحالة خاصة في هذا البحث.

الدراسات السابقة:-

على الرغم من أهمية الموضوع محل البحث إلا أن الدراسات المتعلقة به لا زالت متواضعة؛ بسبب حداثة هذه الازمة، وفي حدود علم الباحثة فقد توفرت لديها الدراسات الآتية:-

1- بوصبيع صالح رحيمة. التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية. دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي. دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي مذكرة ماجستير. جامعة محمد خيضر بسكرة . الجزائر. 2011 - 2012 .

تناولت الدراسة دور التكتلات الاقتصادية في نشر الأزمات داخل رقعتها الجغرافيا من عدمه، والتي اتخذت من التكتل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي كدراسة حالة.

أشارت الدراسة إلى أن التكتل الاقتصادي الأوروبي يلعب دوراً مهماً في انتقال الأزمات وانتشارها بين الدول الأعضاء؛ لأن الانتماء للاتحاد خلق مع مرور الزمن ارتباطات هيكلية من الصعب التنصل منها بسهولة، وبينت الدراسة الأثر الذي أحدثته الأزمة بسبب الانتشار السريع

وكيف أنه قد سبب ذعرا في الأسواق الأوروبية، و ينذر بتفجر أزمة يزيد من سوءها المشهد الاقتصادي العام، كما بينت الدراسة تعدد وتشابك جذور المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأوروبي، وركزت على التحديات العاجلة التي تتمثل في كيفية التعامل مع أزمة الديون السيادية التي فاقمت من حالة الوهن القائم في القطاع المصرفي، وأوضحت الدراسة أهم التحديات، والتي يمكن أن تؤثر سلبا على الاقتصاد من خلال خلق اضطرابات مالية جديدة، ورأت إنه لا بد من إتباع إجراءات سياسية أكثر تنسيقاً إذا ما أريد تحقيق اقتصاداً متوازناً وطرحت اقتراحات عديدة بهذا الخصوص .

2- نسيم أوكيل. الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من أثارها (دراسة حالة جنوب شرق أسيا) اطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر. 2007-2008.

تعرضت الدراسة إلى نشوء نظام النقد الدولي وإلى كيفية تطوره، وتطرق إلى الجوانب النظرية للأزمة المالية وأنواعها وألقت الضوء على دور العولمة المالية في خلق الأزمات المالية؛ ليتم بعد ذلك التطرق إلى واقع اقتصادات جنوب شرق اسيا، ثم أشارت إلى آليات إدارة الأزمات المالية من طرف صندوق النقد الدولي. وإلى إمكانية إصلاح النظام المالي الدولي.

3- خالد أحمية. أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي . دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005 . 2011 . مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية . تخصص : اقتصاد دولي. جامعة محمد خيضر. الجزائر. بسكرة. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية . السنة الجامعية 2012 - 2013.

جاءت هذه الدراسة لبحث انعكاسات أزمة الديون السيادية الأوروبية على موازين مدفوعات دول المغرب العربي " دراسة حالة الجزائر " تناولت الدراسة الإطار النظري والتاريخي للأزمات المالية، وقنوات انتقالها وتعرضت لبعض الأزمات السابقة التي حدثت في العالم، وتم تناول الآليات التي تتضمنها النظرية الكلاسيكية و الكنزوية والتدفقات المالية التي من شأنها إعادة التوازن التلقائي لميزان المدفوعات وتم التطرق إلى السياسات التي تتخذها الدولة من أجل إعادة التوازن في حالة فشل آليات التصحيح التلقائي، كما تضمنت أثار هذه الأزمة على موازين مدفوعات دول المغرب العربي، و تناولت أثار الأزمة على ميزان مدفوعات التونسي والمغربي كنماذج للدول المغرب العربي، وأوضحت مصدر الاختلال في تلك الدول وانعكاسات الأزمة على الوضع المالي والنقدي للجزائر .

تقسيم البحث :-

أثارت مشكلة الديون السيادية الأوروبية العديد من الموضوعات المختلفة التي تتعلق بجوانب متنوعة وترتبط بها، فمنها الاقتصادي ومنها القانوني بالإضافة إلى مواضيع أخرى سياسية ومالية وأمنية أيضاً، وما يهم الباحثة في هذا الصدد هو دراسة الجوانب الاقتصادية والقانونية التي تتعلق بهذه الأزمة من حيث أثارها التي أحدثتها، وفي هذا الإطار سيتناول البحث الآثار الاقتصادية والقانونية للديون السيادية الأوروبية على الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، في ثلاثة فصول وفق الخطة الآتية :-

في الفصل الأول تم تناول موضوعين رئيسيين من خلال ثلاثة مباحث هما : نشأة الاتحاد الأوروبي ومعايير الانضمام. مع الإشارة إلى المراحل التي مر بها الاتحاد الأوروبي حتى وصل إلى هذا المستوى الاقتصادي والنقدي، ثم تعرض البحث إلى موضوع أزمة الديون السيادية الأوروبية في المبحثين الآخرين، لتوضيح طبيعة هذه الأزمة و الأسباب الحقيقية التي أدت إلى نشوئها، وإلى الظروف التي جعلت اليونان في مقدمة الدول التي عانت من الأزمة، وإلى كيفية انتشارها بين بعض دول الاتحاد، والتداعيات الاقتصادية التي أحدثتها على الاقتصاد اليوناني، وعلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي بشكل عام .

أما الفصل الثاني تم تخصيصه لدراسة الآثار القانونية للديون السيادية اليونانية على الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، من خلال إلقاء الضوء على معاهدة الانضباط المالي الموقعة عام 2012، التي جاءت ببعض التعديلات على معاهدة ماسترخت التي تعتبر ركيزة الاتحاد النقدي الأوروبي، وتم إلقاء الضوء أيضاً على دور المحكمة الأوروبية في معالجة الأزمة، ومدى فعاليتها في مراقبة تطبيق القوانين المعمول بها، بما أنها تهتم بدراسة المشاكل القانونية والشكاوى المتعلقة بدول الاتحاد، بالإضافة إلى التنويه عن دور القانون الوطني في كل دولة من دول الاتحاد لضمان الالتزام بالمحافظة على حدود الدين المستحق .

في الفصل الثالث تم إلقاء الضوء على خطط الإنقاذ الأوروبية التي يتم تنفيذها، والتي قد يكون لها دور في حل الأزمة اليونانية، للتعرف على مدى مساهمة الدول الأعضاء في الاتحاد والمنظمات الدولية في إدارة هذه الأزمة، وتم إلقاء الضوء على عدة احتمالات للمشاهد التي ستكون عليها منطقة اليورو مستقبلاً .

على ضوء ما تقدم تم تقسيم البحث على النحو الآتي :-

الفصل الأول : - الديون الأوروبية والتداعيات الاقتصادية لأزمة الديون السيادية .

المبحث الأول : - منطقة اليورو : النشأة والتطور ومعايير الانضمام.

المبحث الثاني : - أزمة الديون السيادية الأوروبية .

المبحث الثالث : - الآثار الاقتصادية لأزمة الديون السيادية الأوروبية وخاصة اليونان .

الفصل الثاني : - الآثار القانونية للديون السيادية اليونانية على الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي .

المبحث الأول : - تحديد الأطراف المسؤولة عن هذه الأزمة.

المبحث الثاني : - دور المحكمة الأوروبية في معالجة الأزمة ومدى فعاليتها.

الفصل الثالث : - أدوات حل أزمة الديون السيادية اليونانية .

المبحث الأول : - المساعدات المالية و شطب الديون المستحقة بشرط إتباع سياسة التقشف

المبحث الثاني : - إعادة هيكلة الديون.

المبحث الثالث : - مستقبل منطقة اليورو في ظل أزمة الديون السيادية.

الفصل الأول

الديون الأوروبية والتداعيات الاقتصادية لأزمة الديون السيادية

المقدمة:

ظهرت أزمة مالية تعتبر الأسوأ في تاريخ الاتحاد النقدي منذ نشأته، ألا وهي أزمة الديون السيادية الأوروبية. فقد كان التركيز في الفترة الواقعة بين 2009-2013 على أزمة الديون السيادية لليونان، وهي بمثابة تحدٍ لمدى صمود اقتصاديات منطقة اليورو (السبع عشرة) أمام تداعيات الأزمة المالية العالمية، وكذلك مدى قدرة الحكومات على مواصلة دعم الاقتصاد الضعيف، وقد ظهرت بوادر الأزمة بالتحديد في نوفمبر 2009 م، عندما أعلنت اليونان عن خطة الموازنة العامة؛ كي تتجنب الوقوع في الإفلاس نتيجة لعدم قدرتها على الإيفاء بالديون المستحقة عليها، الأمر الذي وضع تركيز الخبراء الاقتصاديين والمحليلين على اليونان، على اعتبار أن ذلك الأمر يهدد استقرار وحدة منطقة اليورو النقدية ومن ثم احتمال انهيارها. لذلك تعتبر أزمة الديون اليونانية من أكبر التحديات التي تواجه النظام النقدي للاتحاد الأوروبي، لما يمكن أن تؤدي إليه ضغوطها المتزايدة من عواقب وخيمة تهدد بانتقال العدوى إلى بعض بلدان "اليورو" الموحد للاتحاد الأوروبي، خاصةً البرتغال و إيرلندا وإسبانيا وبدرجة أقل إيطاليا، ووضع تفاقم الأزمة احتمالية انهيار العملة الموحدة (اليورو).

سيتناول الفصل الأول الإطار التاريخي للقروض الخارجية الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم سيتطرق إلى أزمة الديون السيادية الأوروبية واليونانية على وجه الخصوص، من حيث أسبابها ونتائجها، ثم سيتناول آثارها الاقتصادية على الاقتصاد اليوناني، وعلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، من خلال المباحث الآتية :-

المبحث الأول :- مراحل تطور القروض الخارجية في أوروبا.

المبحث الثاني :- أزمة الديون السيادية الأوروبية.

المبحث الثالث :- الآثار الاقتصادية لأزمة الديون السيادية الأوروبية وخاصة اليونان .

المبحث الأول

منطقة اليورو : النشأة والتطور ومعايير الانضمام

تمهيد:

نتيجةً للقنوط واليأس اللذين اجتاحا أوروبا بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها عام 1945م، ونتيجةً لما حصل من دمار اقتصادي واجتماعي، وخراب في البني التحتية لبلدان أوروبا، أيقن ساسة أوروبا أن التعاون والاندماج الاقتصادي هو المخرج الوحيد من الأزمات التي لحقت بالقارة؛ لأنه يؤدي إلى توثيق العلاقات الاقتصادية بين الدول الأوروبية، وبانقسام العالم إلى معسكرين وما تبعه من توتر، زاد ذلك من اقتناع أوروبا بوجوب تضامنها، وهو عمل يحتاج إلى استثمارات كبيرة لاستعادة توازنها الاقتصادي وتحقيق الإنعاش من جديد .

أعلن الجنرال (جورج مارشال) George Marshall عام 1947م، والذي كان وزيراً للخارجية الأمريكية في خطاب له ألقاه في جامعة هارفرد، بأن الولايات المتحدة الأمريكية قررت تقديم القروض والمنح لجميع الدول الأوروبية لمساعدتها في إنعاش اقتصادها، حيث قال " أن أية حكومة أوروبية ترغب في أن تسهم في جهد الإنعاش الأوروبي ستَلقى منا كل عون ومساعدة. و الهدف هو المساعدة في إعادة أعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية، واستعداد الولايات المتحدة للمساهمة المالية في هذا البرنامج، على أن تتقدم الدول الأوروبية أو عدد منها بطلب على شكل برنامج للتعاون فيما بينها " . (1)

¹ (تباينت الآراء حول دوافع وأغراض الولايات المتحدة من وراء هذا المشروع، وذلك خلافاً للهدف المعلن وهو مساعدة أوروبا في إعادة الأعمار و حسب، فقد رأى الكثيرون إن الهدف الرئيسي من هذا المشروع، هو منع المد الشيوعي إلى الدول الغربية من أوروبا إضافة إلى إعادة الأعمار. للمزيد انظر مهند البراك. قراءة في مشروع مارشال. مجلة الحوار المتمدن. السعودية. العدد 731 . 1 / يناير 2004 م . ص12.

المطلب الأول:

لمحة تاريخية عن القروض الأوروبية قبيل نشأة الاتحاد الأوروبي

في أبريل 1948 م وقع الكونغرس الأمريكي على مشروع مارشال؛ لمساعدة أوروبا باسم قانون (الإنعاش الأوروبي) European Recovery Act ، وقد تضمن المشروع معونات على شكل هبات نقدية وعينية فضلاً عن قروض ميسرة، وبلغ حجم تمويله في السنوات الثلاث الواقعة بين 1949م – 1951م نحو 13 مليار دولار . (1)

دخل برنامج مشروع مارشال المعروف باسم برنامج الإنعاش الأوروبي التاريخ كأجح مشروع في السياسة الخارجية الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية، وقد كان لهذا المشروع الأمريكي بُعداً أوروبياً خاصاً . كما أصبح هم الأوروبيين هو اقتلاع جذور النازية والفاشية، وتوحيد أوروبا في إطار عمل اقتصادي أوروبي متكامل، وقد علق المؤرخ الاقتصادي (إيمانويل ويكسلر) Emmanuel Wexler على تحقيق ذلك بقوله : اشترط القانون وجود مشروع إنعاش يستند إلى أربعة برامج هي :- مجهود إنتاج قوي، توسيع التجارة الخارجية، إقامة والمحافظة على الاستقرار المالي الداخلي، تنمية التعاون الاقتصادي الأوروبي . (2)

تلك الأهداف احتاجت إلى تمويل خارجي طويل الأمد، وفتحت باب الاقتراض من أجل تحقيقها ولاسيما أنه كانت لدى حكومات أوروبا الغربية حاجة ماسة لأموال برنامج الإنعاش الأوروبي. في نقلة سريعة حوّل مؤتمر التعاون الاقتصادي الأوروبي الذي انعقد عام 1948 م نفسه بسرعة إلى منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي برئاسة رئيس الوزراء البلجيكي (بول – هنري سباك) Paul.Henri Spaak، وكانت المهمة الأساسية للمؤتمر هي وضع الخطط لإنفاق مبالغ في (الصندوق النظير الجديد) بشكل منتج، وهو صندوق كان له حساب في كل مصرف وطني فتح بشكل خاص، ليشتمل على الإيرادات من المبيعات المحلية للسلع التي يزودها برنامج الإنعاش الأوروبي . (3)

¹ (أ . مهند البراك. قراءة في مشروع مارشال. مجلة الحوار المتمدن. المرجع سابق. ص13.

² (أ.د . ديفيد ديليو إيلو مشروع مارشال استراتيجية أثبتت نجاحها. مجلة الإلكترونية صادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية . مكتب برامج الإعلان الخارجي. 17/ يوليو 2002م. على الرابط الإلكتروني <http://iipdigital.usembassy.gov/Arabic/pamphlet/>

³ (مهند البراك. قراءة في مشروع مارشال. مجلة الحوار المتمدن. مرجع سابق. ص 13، 14.

لم تكن معظم المساعدات مجانياً أو بشكل سيولة نقدية كما تصور الأوروبيون، وإنما قدمت عادة كبضائع من الولايات المتحدة وبيعت لأعلى المزايد، من القطاعين العام والخاص، وسميت السنوات الأولى لمشروع مارشال، من شهر يونيو 1948 م حتى يونيو 1950 م من قبل جميع المعنيين بالفترة الذهبية للعمل والمكافآت الاقتصادية الخالصة، وقد أشار الخبراء إلى ارتفاع في حجم الإنتاج الإجمالي للسلع والخدمات بنسبة الربع تقريباً، بين العامين 1947 و1949، وأكدوا أن المؤشر العام للإنتاج ارتفع إلى 115 % في العام 1949م، مقارنة بـ 77 % في العام 1946 م و87 % في العام 1947م، كما انتعشت الزراعة، وعادت التجارة الخارجية للدول الأعضاء إلى مستويات ما قبل الحرب، وازدادت التجارة بسرعة ضمن أوروبا الغربية بين أعضاء برنامج الإنعاش الأوروبي نفسها، وتُظهر التجربة أن ذلك كان تحولاً هيكلياً طويل الأمد في اقتصاد القارة الأوروبية . (1)

أولاً:- القروض التي قدمت لأوروبا من الولايات المتحدة الأمريكية

بعد الحرب العالمية الثانية ومن خلال مشروع مارشال، قدمت أمريكا لأوروبا قروضاً على سبيل المثال لا الحصر :-

1 - تم الاتفاق على صرف نحو مليار دولار لإدارة الأمم المتحدة للإغاثة والتأهيل من الإدارة الأمريكية، ونحو 500 مليون دولار لإطعام الألمان الجياع المدنيين والعسكريين السابقين، إضافة إلى إنفاق مليارات الدولارات التي قدمت إلى فرنسا وبريطانيا كمنح. و تكفلت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي التي تحولت إلى منظمة التعاون والتنمية عام 1948 بتوزيع المساعدات الأمريكية على نحو 200 مليار دولار ما بين 1947م و1964م، على شكل مساعدات اقتصادية وعسكرية وهبات وتسديد ديون . (2)

2 - أنفقت الولايات المتحدة 13,3 مليار دولار أمريكي (أكثر من 97 مليار دولار أمريكي بأسعار عام 1997) بعد الحرب العالمية الثانية بموجب مشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا، ومبالغ مشابهة بعد الحرب الكورية " . (3)

3 - قدّمت التعديلات التي أدخلها الكونغرس في العامين 1951 م و1952 م على قانون برنامج الإنعاش الأوروبي 400 مليون دولار إضافي، استخدمت كل دولة الزخم الذي وفره مشروع

(1) أ. ديفيد دبليو إيلوود . مشروع مارشال استراتيجية أثبتت نجاحها. مجلة الكترونية صادرة عن الوزارة الخارجية الأمريكية. مرجع سابق .

(2) المرجع السابق.

(3) نشرة منظمة العفو الدولية . يونيو / 2003.

مارشال بطريقتها الخاصة، وحصل الدنماركيون على مواد خام وإمدادات للطاقة، وقدرت شعوب أخرى كسكان مناطق الاحتلال الألمانية أكثر من أي شيء المواد الغذائية التي وفرها برنامج الإنعاش الأوروبي، وفي إيطاليا واليونان، كان للمساعدة في إعادة بناء السكك الحديدية والطرق وإمدادات الطاقة الكهربائية أكثر الفوائد الدائمة.⁽¹⁾

فالصناعات الأوروبية مثلما هو الأمر بالنسبة لكل المشاريع الاقتصادية تحتاج حين نشأتها أو إعادة تشغيلها إلى رؤوس أموال تتلاءم والمقدار التوسعي المرسوم لها، وعندما يبدأ القائمون على هذه المشروعات بالعمل فيها، يجدون أن المال ينقصهم لإنجازها، فيلجؤون إلى القروض الأجنبية أو توظيف رؤوس أموال أجنبية فيها.

لم يكن باستطاعة الدول الأوروبية التي كانت تعاني إفلاساً شديداً في شتى مرافقها الاقتصادية من تنمية ثرواتها الصناعية والزراعية، دون أن تعتمد على الاستثمارات الأمريكية بالعمل والنشاط في الحقل الاقتصادي الأوروبي.

إذن برنامج الإنعاش الأوروبي كان هو البداية لحركة متسلسلة من النجاحات المتتالية، والتي استمرت منذ تكوين الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وصولاً إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، إلا أن هذه الخطوات تخللتها بعض الآثار السلبية، والتي كان لها تداعيات واضحة أصبحت تعاني منها العديد من دول الاتحاد، ذلك بسبب المبالغة في الاقتراض الخارجي، الأمر الذي أدى إلى وقوع العديد من الدول الأوروبية في فخ المديونية، ومن ثمّ ظهور ما يسمى بالديون السيادية وعدم قدرة الدول التي أصيبت بها على الإيفاء بالتزاماتها المستحقة عليها، فلم يكد ينتهي العقد الأول من عمر اليورو، حتى وجد نفسه في طاحونة أزمة تعتبر الأسوأ في تاريخه، ألا وهي (أزمة الديون السيادية الأوروبية).

ثانياً :- دور الولايات المتحدة الأمريكية في الأسواق الأوروبية

بعد أن كانت الولايات المتحدة قد التزمت بتحويل الدولار إلى ذهب، أو ما يُعرف بنظام بريتون وودس (Bretton Woods system) ومن خلال القاعدة التي تقضي بأن حائز الدولار الورقي يستطيع الحصول على قيمته ذهباً بالسعر المحدد، وهو (خمسة وثلاثون دولاراً للأوقية) فقد لاحظت الولايات المتحدة خروج كميات كبيرة من الذهب المخزون إلى الخارج، ومن ثمّ أعلنت الخروج عما التزمت به في 15 / أغسطس / 1971 م وأصبحت حرة في طبع الدولارات

⁽¹⁾ (صامويل هنتنجن. تأكل المصالح القومية الأميركية. جامعة هارفارد الشؤون الخارجية الأمريكية. الجزء 76. 1997م. ص 6.

الورقية، مما أدى إلى إغراق الأسواق الأوروبية بالدولارات الأمريكية، التي تلقتها المصارف المركزية الأوروبية وأعدت استثمارها في أوروبا بفائدة طويلة الأجل .⁽¹⁾ نظراً لرغبة الدول الأوروبية في إعادة بناء مشاريعها التنموية الصناعية والزراعية منها، زادت من الاقتراض الخارجي، ما أدى إلى زيادة أعباء خدمة ديونها، فأصبحت بعض تلك الدول تقترض من جديد من أجل تسديد الالتزامات المستحقة عليها، كانت اليونان من بين تلك الدول التي رغبت في تحقيق التنمية والرخاء والنمو المطلوب، انقسمت الدول المقترضة إلى مجموعتين : مجموعة دول كانت تقترض من أجل بناء صناعاتها الحديثة لتحقيق الاعتماد على النفس، ومجموعة أخرى من الدول الفقيرة التي لم تسلك نفس الطريق فزادت تبعيتها وارتباطها بالدول الدائنة، ومن ثم لم تحقق النتيجة المطلوبة، وكانت اليونان من بين تلك الدول التي دخلت في ما يسمى (بالحلقة المفرغة) .

إن كل دول العالم تقريباً عانت من نفس الإشكاليات من حيث الأسباب التي أدت إلى تفاقم الديون الخارجية، ولكن تختلف هذه الإشكاليات من حيث الآثار التي تحدثها ديون تصاب بها دولة تنتمي إلى اتحاد اقتصادي ونقدي، ويمتاز بثقله الاقتصادي على المستوى العالمي، ومن المعلوم أن اليونان احتلت المرتبة العاشرة من حيث ترتيبها في الانضمام إلى دول الاتحاد الأوروبي، كما أنها عضو في منظومة الاتحاد النقدي الأوروبي، وقد بالغت في زيادة الطلب على الاقتراض كي تستطيع تغطية ديونها، ومواكبة منظومة الاقتصاد التي انضمت إليها .

المطلب الثاني

نشأة الاتحاد الأوروبي وإصدار اليورو

بدأت الخطوات الأولى للتوحد الاقتصادي في أوروبا عام 1951، عندما تشكلت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب من كل من ألمانيا الغربية، وفرنسا، وإيطاليا، وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، كما عرفت أوروبا أول وحدة جمركية عُرفت باسم المجموعة الاقتصادية الأوروبية (European Economic Community) ، وقد دفع نجاح التجربة الأولى إلى توقيع معاهدة روما سنة 1957، والتي أسست بمقتضاها (المجموعة الاقتصادية الأوروبية) للعمل على تحقيق الوحدة الاقتصادية، وُقعت هذه المعاهدة في روما و دخلت حيز التنفيذ عام 1958، وبعد ذلك توالى إنجازات الجماعة الأوروبية سواء من حيث عدد الأعضاء أو من حيث المؤسسات، وتمكنت أوروبا من توحيد أسواقها المتعددة في سوق داخلية واحدة، وقامت

⁽¹⁾ (رياض صالح أبو العطا. ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي. دار النهضة العربية. القاهرة. 1993. ص 30.

المفوضية الأوروبية (الجهاز التنفيذي للجماعة الأوروبية) عام 1985 بوضع خطة متكاملة قابلة للتنفيذ، وفي 1992/12/21 م تم الإعلان عن استكمال مرحلة السوق الأوروبية الداخلية، و ظهرت العملة الأوروبية الموحدة باستكمال مراحلها مع بداية عام 1999، كما شهدت هذه الفترة ميلاد العملة الأوروبية الجديدة (اليورو) . (1)

أهم الخطوات التي مرت بها مسيرة التكامل الاقتصادي والنقدي الأوروبي

يمكن تلخيص المراحل الانتقالية التي مرت بها مسيرة التكامل الاقتصادي والنقدي الأوروبي إلى أن وصل إلى هذا المستوى من الاندماج في الآتي:-

1- انبثاق الجماعة الأوروبية للفحم والصلب:

دعا (روبرت شومان) Robert Schumann وزير الخارجية الفرنسي في 9 مايو/ 1950 إلى إنشاء (الجماعة الأوروبية للفحم والصلب)، وقد جاء اختيارهما على أساس أنهما مادتان أساسيتان في صناعة أدوات الحرب أي : أن وضع هاتين المادتين تحت إشراف مشترك سيحول دون استخدامها من إحدى الدول الأوروبية لمحاربة دولة أخرى، وضمان عدم استخدامها لأغراض عسكرية. وكانت الفكرة الأساسية هي عضوية كل من ألمانيا وفرنسا لتطوير آلية للتعاون السلمي بينهما، ومنع قيام حرب أخرى، كما أنها تركت الباب مفتوحا للدول الأخرى للانضمام، وتم التوقيع على المعاهدة في باريس في 18 أبريل عام 1951، وانضمت إليها دول البنولكس الثلاث (بلجيكا وهولندا ولكسمبورج) لإقامة سوق مشتركة " نصت المعاهدة على أن الهدف منها هو خلق سوق مشتركة للفحم والصلب وضمان الإمدادات من هاتين السلعتين بسعر أقل وجودة أكبر " . (2)

2 - معاهدة روما وإنشاء السوق الموحدة:

وقعت كل من حكومات فرنسا، وألمانيا الاتحادية وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ، معاهدة روما التي نشأت بمقتضاها الجماعة الاقتصادية الأوروبية، والتي استهدفت عام 1957م، إقامة سوق أوروبية مشتركة، خالية من الحواجز التجارية تتحرك فيها السلع والخدمات والعمالة ورأس المال عبر حدود الدول الأعضاء دون أية عوائق " دخلت معاهدة

¹ د . عبد المنعم سعي أوروبا 1992م وتأثيراتها الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية على العالم العربي. مجلة الفكر العربي. معهد الإنماء العربي . بيروت. العدد 66. أكتوبر . ديسمبر . 1999م. ص110.

² إبراهيم احمد إبراهيم. الآثار الاقتصادية لعلاقة المجموعة الفرنسية في أفريقيا بالسوق الأوروبية المشتركة. رسالة دكتوراه . الفلسفة في الدراسات الإفريقية . جامعة القاهرة . معهد البحوث و الدراسات الأفريقية. قسم النظم السياسية و الاقتصادية. 1979م . ص25.

روما حيز النفاذ القانوني عام 1958م، وأعلنت الدول رغبتها في وضع أسس اتحاد دائم ووثيق بين البلدان الأوروبية، عن طريق الإلغاء التدريجي للجانب الاقتصادي لحدودها". (1)

إن سبب نجاح السوق الأوروبية المشتركة هو وعي القيادات السياسية لدول السوق وإصرارهم على تحقيق التعاون الاقتصادي، أيضا أدى تقارب الإمكانيات الاقتصادية والموارد الطبيعية إلى تكوين منطقة متكاملة موحدة، تميزت بمكانة دولية هامة في عالم يسوده قطبان هما : الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي السابق. وفي فبراير 1984 تم إقرار مشروع المعاهدة بشأن الاتحاد الأوروبي، و تم التوقيع على اتفاق شنغن في عام 1985، من قبل ألمانيا وفرنسا وبلدان البنلوكس، لتيسير إلغاء عمليات المراقبة على الحدود الداخلية . (2)

3 - معاهدة ماستريخت حولت الجماعة إلى اتحاد نقدي

شكلت معاهدة ماستريخت الموقعة عام 1992م نقطة تحول حقيقية في عملية التكامل الأوروبي، لأنها لم تقتصر على ضم الاتحاد الأوروبي للجماعات التاريخية الثلاث (الجماعة الاقتصادية الأوروبية والجماعة الاقتصادية للفحم والصلب والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية) بل تجاوزت هذا إلى إثراء الاختصاصات الواسعة بالفعل، وقد حدث هذا في القطاع الاقتصادي التقليدي، ولا سيما من خلال إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، إضافة إلى قطاعات أخرى مثل المواطنة الأوروبية والثقافة والتعليم " حددت معاهدة ماستريخت الطريق نحو بناء منطقة اليورو، من خلال إلزام مؤسسات الاتحاد الأوروبي ببناء المنظومة النقدية الأوروبية خلال التسعينيات من القرن الماضي، والقيام بالإجراءات الخاصة لطرح العملة الموحدة ". (3)

كما أن البناء الاتحادي من خلال معاهدي أمستردام ونيس قد مكن لاحقا من تحقيق خطوات هامة، وتم إدراج اتفاق شنغن في إطار الاتحاد الأوروبي القانوني، كما أعطى زخماً جديداً للتعاون بين قوات الشرطة وفي القضاء والدفاع وغيرها من المجالات الحيوية. " مع ماستريخت، وبتأسيسها لاتحاد أوروبي اعتزم بدء مرحلة جديدة في عملية إنشاء وحدة أوثق بين شعوب أوروبا، تُتخذ فيها القرارات على أقرب مستوى ممكن من المواطنين ". (4)

¹ (عبد المنعم سعي أوروبا 1992م و تأثيراتها الاقتصادية و التكنولوجية والسياسية على العالم العربي. مرجع سابق. ص 111.

² (المرجع السابق. ص 112.

³ (سامي عفيفي حاتم. التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق. الدار المصرية اللبنانية. مصر. الطبعة الاولى. 2005. ص 201.

⁴ (عبد المنعم سعيد . أوروبا 1992 م وتأثيراتها الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية على العالم العربي. مرجع سابق. ص 114.

المعايير الاقتصادية لمعاهدة ماستريخت للانضمام للاتحاد النقدي:

لقد حددت معاهدة ماستريخت بعض المعايير الاقتصادية، التي تمثل شروط الانضمام للعملة الأوروبية الموحدة، التي يجب استيفاؤها من جانب الدول التي ترغب في الانضمام للوحدة؛ لتحقيق التقارب بين الدول المشاركة؛ وحرصاً على قوة العملة الموحدة؛ وضماناً لاستقرار قيمتها، وكذلك لتقليص حدة الانحرافات التنافسية، وهذه الشروط تسمى بمعايير التوافق وهي : -

1 - ألا يزيد معدل التضخم المحلي عن 1.5% فوق متوسط معدلات التضخم في أقل من ثلاث دول انخفاضاً في معدل التضخم.

جددت معاهدة ماستريخت شرط التقارب الذي يؤهل الدول المعنية للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية المتمثل في معدلات التضخم، التي يجب أن تقترب من المعدلات التي حققتها اقتصاديات أفضل ثلاث دول، من حيث قدرتها على كبح جماح التضخم: أي عدم تجاوز معدل التضخم في الدولة المعنية 1.5 % عن متوسط معدل التضخم في الدول الثلاث، إلا أن هذه الطريقة وجهت لها الكثير من الانتقادات، مما استلزم اختيار معدل أكثر تجريداً وتم اختيار معدل بين 2% إلى 3%، وتم الاتفاق على أن يكون المعدل 2.7 % . واستطاعت معظم دول الاتحاد الأوروبي استيفاء هذا المعيار بمعدلات أقل من 3% ، باستثناء اليونان حيث كان فيها معدل التضخم 3.7 % عند انضمامها للعملة الموحدة عام 2001 .⁽¹⁾

2 - ألا يزيد العجز في الميزانية العامة من إجمالي الناتج المحلي عن 3% .

" بعد توقيع معاهدة ماستريخت، وجد أن بعضاً من دول الاتحاد الأوروبي استطاعت تحقيق هذا المعيار وهي : الدنمرك وفرنسا وإيرلندا ولوكسمبورج، وحققت دول أخرى نسبة قريبة من النسبة المعيارية وهي ألمانيا 3.3%، هولندا 3.6% ، أما الفئة الثالثة من الدول فقد حققت نسبة عجز مرتفعة مثل اليونان 18%، إيطاليا 10% " .⁽²⁾

أدى ذلك إلى التزام بعض الدول بتطبيق برامج اقتصادية على المدى المتوسط، تتضمن مجموعة من السياسات التصحيحية للاقتراب من المعيار المحدد في معاهدة ماستريخت، وهذا دليل على جدية الدول الأوروبية أنذاك في تحقيق ما نصت عليه تلك المعاهدة .

⁽¹⁾ صفوت عبد السلام عوض الله. الوحدة النقدية الأوروبية وأثرها على الاقتصاد المصري. دار النهضة العربية. القاهرة. الطبعة الأولى. 2001. ص 19 .

⁽²⁾ د . فاروق محمود الحمد .الوحدة النقدية الأوروبية (اليورو) : النشأة والتطوير والآثار. سلسلة رسائل البنك الصناعي. الكويت. العدد 16. 2000. ص 39 .

- 3 - ألا يزيد سعر الفائدة الطويلة الأجل عن 2% فوق المتوسط من أسعار الفائدة في البلدان التي تحقق أدنى معدل تضخم، وذلك من أجل خلق مزيد من الشفافية في الأسعار، وزيادة المنافسة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء. (1)
- 4 - ألا يزيد معدل الانخفاض في القيمة الخارجية للعملة الوطنية عن 2.25% فوق متوسط النظام النقدي الأوروبي، خلال السنتين السابقتين على الانضمام للعملة الموحدة.
- ألزمت معاهدة ماستريخت دول الاتحاد الأوروبي الراغبة في العضوية في الوحدة النقدية، أن تبقى عملتها مدة سنتين ضمن النطاق الضيق لآلية سعر الصرف في النظام النقدي الأوروبي، و السماح بتقلبات سعر الصرف في الحدود المقررة، دون اللجوء إلى تخفيض سعر العملة مقابل عملة أي من الدول الأخرى، وقد استطاعت جميع العملات تحقيق هذا المعيار باستثناء الجنيه الأيرلندي. (2)
- 5- ألا يزيد الدين الحكومي الكلي عن 60% من إجمالي الناتج المحلي. ومع توقيع معاهدة ماستريخت وجد أن كلا من ألمانيا وفرنسا ولوكسمبورغ وإسبانيا وبريطانيا، قد حققت هذا المعيار 60 % (و أقل) بينما كانت هذه النسبة مرتفعة في دول أخرى، ولاسيما في بلجيكا 129 %، إيرلندا 130 %، إيطاليا 101%. توضح هذه النسب التباين الذي تتسم به اقتصاديات الدول الأوروبية في الاتحاد الأوروبي. (3)

ميثاق الاستقرار والإيفاء بمعايير التوافق، و شروط معاهدة ماستريخت :

تبدو عناصر قوة هذه الشروط التي تضمن قوة اليورو في الآتي: (4)

- " 1- يضمن معيار استقرار السعر، عدم انحراف الدولة العضو عن الاتجاه الأوروبي، لأن المناخ التنافسي بين الدول يتعرض للمخاطر في حالة ظهور فروق كبيرة في نسب التضخم.
- 2 - تعد تلبية معيار الفائدة نتيجة طبيعية لحالة الاستقرار طويلة الأمد .
- 3 - يحول الالتزام بمعيار سعر الصرف، دون سوء استخدام الدولة له كعامل تنافسي مصطنع.
- 4- يحول الالتزام بمعيار العجز السنوي وحجم الدين العام، دون زعزعة استقرار الدول الأعضاء"

¹ (سمير محمد عبد العزيز. التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة. مكتبة ومطبعة الإشعاع. الطبعة الأولى. مصر. 2003 م . ص222 .

² (فاروق محمود الحمد .الوحدة النقدية الأوروبية اليورو : النشأة والتطوير والآثار. مرجع سابق. ص32 .

³ (المرجع السابق. ص 40.

⁴ (البنك الأهلي المصري . العملة الأوروبية الموحدة النشرة الاقتصادية . العدد 4 . مجلد 51. 1998. ص 13 .

التزاماً بمعايير التوافق وبشروط معاهدة ماسترخت، تمكنت بعض الدول الأعضاء في العملة الأوروبية الموحدة من تحقيق أهم شروط معايير معاهدة ماسترخت.

أهم الإنجازات التي تحققت فعلاً بموجب معاهدة ماسترخت :- (1)

" أ - استطاعت هذه الدول تخفيض العجز في موازنتها إلى أقل من (3%) منذ عام 1997، في حين أن هذا المعدل قد تجاوز (5%) عام 1993.

ب- سجل متوسط التضخم أقل من 1,5% عام 1998، مقابل أكثر من 4% عام 1993.

ج- تخضع الدول الأوروبية لضوابط مشددة لتخفيض نسبة البطالة البالغة (6,10%) في عام 1998، رغم أن هذه النسبة تعتبر مرتفعة قياسياً بمعدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغت (5%) وبمعدل البطالة في اليابان التي بلغت (3,6%).

د - تم تحقيق المعايير المطلوبة لمعدلات أسعار الفائدة، ولم يبق من شروط معاهدة ماسترخت سوى شرط واحد، هو تخفيض نسبة الدين العام إلى أقل من 60% من الناتج المحلي الإجمالي "

رغم أن بريطانيا حققت الشروط المطلوبة؛ لكنها لم تشارك في قرار الانضمام (*) ظهر ذلك جلياً في المقولة الشهيرة (لتاتشر) Thatcher رئيسة الوزراء البريطانية السابقة: (تخلوا عن عملتكم ستتخلون عن سيادتكم) ، وعبر (بيتر هين) Peter Hain الوزير البريطاني للشؤون الأوروبية عن ذلك، حيث قال : أن لندن يجب أن تتوخى الحذر في ما يتعلق بالانضمام للعملة الأوروبية الموحدة، وقال هين الذي تولى منصبه بعد فوز رئيس الوزراء البريطاني (توني بلير) Tony Blair في الانتخابات العامة للعام 2001م، في قمة الاتحاد الأوروبي المنعقدة في السويد إن المناقشات الدائرة في بريطانيا بشأن الانضمام لليورو يجب أن تهدأ، وأكد (جاكسترو) Jackstro وزير الخارجية البريطانية وجهة النظر هذه حيث قال: إن بريطانيا تحتاج لفترة هدوء بشأن ما إذا كانت ستتنضم للعملة الموحدة . (3)

¹ (اليساندربراني وجاري شيناس. ضمان الاستقرار المالي في منطقة اليورو. مجلة التمويل والتنمية. (لا يوجد عدد) واشنطن. ديسمبر/ 1998. ص12، 14.

(*) إن إشكالية الموقف البريطاني من الوحدة يتمثل في اصرار بريطانيا على عدم الدخول في المرحلة الثانية من تنفيذ معاهدة ماسترخت، بسبب رفضها للمنهج المؤسسي الوارد في تقرير ديلوروز، حيث ترى بريطانيا إتاحة الفرصة للعمليات الوطنية، وبالتالي السياسة النقدية المحلية للتنافس في نظام متعدد العملات يستند إلى السلطات النقدية المحلية، ورفضت بريطانيا الانضمام إلى العملة الموحدة، وبحسب رأي الحكومة البريطانية: أن ذلك يؤدي إلى التنازل عن جزء من سيادتها الوطنية، خاصة فيما يتعلق بالإدارة النقدية والائتمانية للبلاد . للمزيد انظر . عبد الفتاح الجبالي. العرب وإشكاليات الوحدة النقدية الأوروبية. دراسات استراتيجية. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. القاهرة. سبتمبر. الطبعة الأولى . 1992 م. ص14، 22 .

³ (علي خليل. جريدة العرب الدولية . الشرق الأوسط. المجلة السعودية البريطانية. العدد 8431 . الجمعة / 28 / ديسمبر / 2001 .

إذن عبر معاهدة ماستريخت توسع الاتحاد، وتعزز انتظاراً لتوسعه لدول القارة الأوروبية الأخرى، وبهذا تكون قد تحققت خطوات هامة إلى الأمام على صعيد بناء الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وتم إدخال نقطة تحول حقيقية في عملية التكامل الأوروبي . ونظرا لأهمية الدين العام وخطورته في آن واحد اشترطت معاهدة ماستريخت ألا تتجاوز نسبة إجمالي الدين العام للدولة 60% من ناتجها المحلي الإجمالي، إلا إذا كانت هذه النسبة تتجه نحو الانخفاض وتقترب من النسبة المعيارية بسرعة مرضية. لكن الملاحظ أن عدد من الدول الأوروبية كانت تعاني من عجز في ميزانياتها في تلك الفترة، نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها، ولم تكن مستوفية للشروط المطلوبة للانضمام للاتحاد النقدي الأوروبي، وهذا يدل على التباين الواضح بين اقتصاد دول الاتحاد الأوروبي منذ البداية.

المطلب الثالث

أهمية ظهور اليورو في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي

أدركت دول المجموعة الأوروبية أن وجود سوق أوروبية موحدة لا يمكن أن يشكل خطوة حقيقية في غياب وجود وحدة نقدية، لذلك جاء التكامل النقدي الأوروبي، فالاتحاد النقدي هو نتيجة منطقية تراكمية للاتحاد الاقتصادي وخاصة السوق المشتركة.

أولاً: - مراحل تحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي:

تعود مراحل تحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي إلى عام 1988، حيث تم تشكيل لجنة برئاسة (ويليام روز) Wellyam RUZ وزير المالية الفرنسي، لتحديد ووضع الخطوات اللازمة لاستكمال السوق الأوروبية الموحدة ، وقد حددت اللجنة ثلاث مراحل لتحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، هدفت المرحلتان الأولى والثانية للتقارب بين اقتصادات الدول المعنية، و خصصت المرحلة الثالثة لتحديد معدلات الصرف وتطبيق العملة الأوروبية الموحدة.

- المرحلة الأولى :- بدأت في الأول من يوليو 1990، من خلال اتفاق يسمح بتنقل رؤوس الأموال بين دول الاتحاد " دخلت الوحدة النقدية الأوروبية المرحلة الأولى التي امتدت من عام 1990 إلى نهاية عام 1992، وتم خلالها وضع الأسس اللازمة لتحقيق الوحدة النقدية " .⁽¹⁾

- المرحلة الثانية :- بدأت في 1 / يناير / 1994 من خلال تأسيس المؤسسة النقدية الأوروبية " كانت مهمة مؤسسة النقد الأوروبية التنسيق بين الدول الأعضاء عند

⁽¹⁾ حميد الجميلي. دراسات معاصرة في الاقتصاد الدولي التطبيقي. دار الاكاديمية للنشر والطباعة. طرابلس. 2005م. ص347.

اتخاذ سياسات نقدية داخلية، وذلك لتأمين استقرار الأسعار، وخلق هيكل للسياسات النقدية المستقبلية " (1) .

تم السعي خلال هذه المرحلة إلى تحقيق الاهداف الآتية، إضافة إلى هدف تأسيس مؤسسة النقد الأوروبية التي تم الإشارة إليها انفاً :- (2)

1-"السعي لاستقلال المصارف المركزية الأوروبية المشاركة في العملة الموحدة عن حكوماتها.

2- محاولة بناء اقتصاد متكامل للدول الأعضاء من خلال أدوارها المكملة لبعضها البعض .

3 - إقرار شكل العملة الواحدة (اليورو) .

4 - الاتفاق على ميثاق لضمان تحقيق ميزانيات حكومية مستقرة ومتوازنة في بنودها، وفرض عقوبات مالية على الدول التي تتجاوز عجز الميزانية بها الحد المسموح به.

5- توسيع مفهوم بعض البنود الواردة في معاهدة ماسترخت التي تشمل العمالة وتنسيق السياسة الاقتصادية في قالب الوحدة الاقتصادية والنقدية " .

خلال هذه المرحلة تم الإعلان عن أسماء الدول المشاركة في العملة الجديدة، واستبعدت اليونان من العضوية في البداية لعدم استيفائها الشروط الاقتصادية والنقدية المطلوب توفيرها.

• المرحلة الثالثة : - تشكلت مع انعقاد المجلس الأوروبي ما بين 1- 3 / مايو 1998م،

وتم الاتفاق على تحديد الدول المطبقة للعملة والاقتصاد الموحد، وخلال هذه المرحلة

جرى استكمال خطوات الوحدة النقدية والتحول إلى العملة الأوروبية الموحدة خلال

فترة استغرقت ثلاث سنوات، كانت خلالها العملة الجديدة اليورو عملية حسابية فقط،

أي: يمكن أن تصدر بها سندات أو تفتح بها حسابات، كما جرى التعامل بها في الأسواق

المالية، وتتم بها كافة التسويات والتحويلات على أساس أسعار الصرف الثابتة المزمع

الاتفاق عليها، وأصبح اليورو عملة قابلة للتداول " قرر المجلس الأوروبي وضع

الإطار القانوني لعملية التحول إلى اليورو عام 1999م، وإعطاء مهلة لجميع الدول

الأعضاء حتى تستوفي شروط الانضمام إلى العملة الموحدة " (3) .

¹ (الغرفة التجارية العربية البلجيكية للكمبيوترية. الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي. تنفيذ السياسات النقدية. مجلة العمران العربي . بروكسل . لكمبيوترج . العدد 22 . مارس . ابريل 1998 م ص56 .

² (المرجع السابق. ص 59.

³ (د. مغاوري شلبي علي . اليورو والأثر على مصر والعالم . كتاب الأهرام الاقتصادي . الطبعة الاولى . الدار المصرية للطباعة والنشر . 1999 م. ص22 .

أما من أهم الإجراءات التي اتخذت في المرحلة الثالثة هي انه تم تحديد أسعار الصرف الثابتة لعملات الدول المشاركة مقابل وحدة النقد الأوروبي، ومن ثم بين العملات الأوروبية من أجل تحقيق المزايا الآتية:- (1)

" أ) القضاء على اختلالات السوق .

ب) تحقيق ثبات نسبي للقوة الشرائية الداخلية للنقود.

ج) الحد من تباين أسعار الفائدة. والاستقرار في تكلفة التمويل " .

فكان التعامل خلال الفترة الانتقالية مزدوجاً بين اليورو والعملات الوطنية، إلا أن سعر التحويل كان ذا اتجاه واحد، من العملة الوطنية إلى اليورو فقط " تم استبدال عملة الإيكو بعملة اليورو نهائياً بنسبة (1/1) أي واحد إيكو يساوي واحد يورو، علماً بأن الإيكو هي عملة نقد شكلية تم إنشائها عام 1979، وهي العملة الأوروبية الموحدة السابقة لليورو " . (2)

* مجموعة دول اليورو في الاتحاد الأوروبي :

" تضم مجموعة الدول الأوروبية الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، والتي وحدت عملتها وتعامل باليورو كعملة رسمية (17 دولة) هي الدول الآتية : ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، فرنسا، لوكسمبورغ، هولندا، أيرلندا، اليونان، إسبانيا، البرتغال، النمسا، فنلندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، مالطا، بلغاريا " . (3)

هكذا تعتبر الوحدة النقدية الأوروبية بمثابة الاستكمال الطبيعي للسوق المشتركة، وانطلاقة جديدة للعمل الأوروبي الموحد، كنتيجة منطقية لتراكمية لمسيرة التكامل الاقتصادي والنقدي.

انتقلت مسؤولية إعداد السياسة النقدية الأوروبية الموحدة إلى نظام المصارف المركزية الأوروبية، وهو الذي يضم المصرف المركزي الأوروبي والمصارف المركزية للدول المشاركة في الوحدة النقدية، ومن أهم الإجراءات التي اتخذت في المرحلة الثالثة هو تصميم نظام للدفع عبر الحدود، الذي أسهم في دعم السياسة النقدية الأوروبية، وتطورت نظم الدفع داخل أوروبا عام 1999م، لتصبح أكثر فعالية، ووفرت بيانات مستمرة عن التحويلات للمصارف التجارية في أوروبا. وتم ربط العملات المحلية باليورو بدلاً من الدولار، وفي 19 يونيو 2000م قرر المجلس الأوروبي ضم اليونان للدول الداخلة في الاتحاد النقدي والاقتصادي،

¹ (شارلز إيثوك ومارك كونثين. الاتحاد النقدي الأوروبي . تنفيذ السياسات النقدية . مجلة التمويل والتنمية . (لا يوجد عدد) واشنطن . سبتمبر. 1996 م. ص27 .

² (المرجع السابق. ص 30.

³ (د . عبد الكريم عبيدات. د . علي أبو عمامة . مستقبل الاتحاد النقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية . الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات . المركز الجامعي بالوادي . الجزائر . يومي 26. 27 / فبراير / 2012 م. ص 6. 7.

وفي عام 2001 م بدأ توزيع العملة الجديدة على المصارف والمؤسسات المالية في النصف الثاني من نفس العام، وفي ديسمبر/ 2001م بدأت المصارف بيع عينات من العملة الجديدة للجمهور، وبدأ التداول الرسمي لليورو في 1 يناير 2002م، و تم وقف قبول الدفع بالعملات القديمة إلا في أماكن معينة كالمصارف، واستبدلت المصارف المركزية في الدول الأعضاء في ديسمبر/ 2002 العملة القديمة لكل دولة باليورو، ولكن تلك الفترة كانت مختلفة من دولة إلى أخرى، ففي ألمانيا سمح باستبدال المارك الألماني حتى عام 2005 م .⁽¹⁾

ثانياً:- إنشاء المصرف المركزي الأوروبي:

في 13 ديسمبر 1996 م، اتفق وزراء الاتحاد الأوروبي على معاهدة المحافظة على استقرار اليورو، التي نصت على محافظة الدول الأعضاء على استقرار اقتصاداتهم المحلية، ومن ثم سعر صرف اليورو، وتم الاعلان عن تأسيس المصرف المركزي الأوروبي عام 1998م .⁽²⁾ فهو المؤسسة المستقلة ذات الطابع التقني، تم إنشاؤه ليحل محل مؤسسة النقد الأوروبية، التي قامت بالعمل التحضيري مع النظام الأوروبي للمصارف المركزية، الذي يشمل على المصرف المركزي الأوروبي والمصارف المركزية الوطنية للبلدان الأعضاء في الاتحاد.

مهام المصرف المركزي الأوروبي:-

حددت معاهدة ماسترخت مهام المصرف المركزي الأوروبي، وخصصت له البرتوكول الثالث الذي يتناول أسلوب تكوينه وتحديد صلاحياته و توضيح أهدافه ووظائفه، وأهم مهامه :-⁽³⁾

" أ - رسم السياسة النقدية للدول الأوروبية الأعضاء.

ب - رسم السياسة الائتمانية للدول الأعضاء.

ت - وضع السياسات الخاصة بإدارة الدين العام.

ث - رسم سياسة سعر الصرف اليورو.

ج - القيام بعملية إصدار وتداول اليورو، وإدارة المعروض النقدي من هذه العملة .

ح - اتخاذ الإجراءات اللازمة لطباعة وصك العملة واستبدال العملة الأوروبية للدول المشاركة.

¹ (المرجع السابق، ص31 .

² (صفوت عبد السلام عوض الله. الوحدة النقدية الأوروبية وأثرها على الاقتصاد المصري. مرجع سابق. ص 18 ص 19.

³ (تشارلز إيثوك ومارك كونثين. الاتحاد النقدي الأوروبي. تنفيذ السياسات النقدية. مجلة التمويل والتنمية. مرجع سابق . ص 39 .

خ- السيطرة على معدلات التضخم عند النسب المتفق عليها، من خلال استخدام آليات أسعار الفائدة أو التأثير التدريجي على مستويات المعروض النقدي .

د- استقرار الأسعار، حيث حدد البند (107) من معاهدة ماستريخت الصلاحيات الممنوحة للمصرف وأكد على استقلاليته في تحديد السياسة النقدية بعيداً عن تدخل الحكومات الأوروبية وبهذا تكون المادة 107 من معاهدة ماستريخت و المادة (7) من لائحة النظام الأوروبي للمصارف المركزية تضمن استقلال المصرف المركزي الأوروبي و المصارف المركزية الأوروبية، وأعضاء هيئات اتخاذ القرار فيها في ممارسة سلطاتها و تنفيذ واجباتها .

ذ - نشر بياناً مالياً موحداً وتقارير فصلية حول أنشطة نظام اليورو، وإعداد تقرير سنوي عن السياسة المالية والنقدية؛ ليعرضه رئيس المصرف المركزي على البرلمان الأوروبي، ذي الشخصية القانونية المستقلة عن إرادة الأعضاء المكونين له " .

سارت رحلة التوحيد الاقتصادي للجماعة الأوروبية بطريقة هادئة ومتدرجة منذ اتفاقية الفحم والصلب عام 1951م، وأخذت تتطور بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1957م، التي ركزت على إزالة القيود على التجارة وخلق سوق مشتركة، وسياسة تجارية وزراعية مشتركة، وتتابع هذه الخطوات بتوقيع معاهدة ماستريخت عام 1992م، ومعاهدة أمستردام لتوحيد العملة عام 1997م، كما تمكن الأوروبيون على مدى زمني كافٍ، من إكمال بناء مؤسساتهم والنقد بخطى ثابتة في مجال التكامل الاقتصادي والنقدي .

المطلب الرابع

الاختلالات الاقتصادية داخل منطقة اليورو واليات التسوية .

على الرغم من الحديث عن نجاح الوحدة النقدية الأوروبية، إلا أن الكيان الحالي ما زال يفتقد إحدى الخصائص المهمة جداً للاتحاد النقدي. لذلك انتقد بعض الاقتصاديين الأمريكيين اتفاقية الاتحاد النقدي الأوروبي، و شككوا في قدرته على الاستدامة، وتوقعوا بأنه سيتعرض لركود اقتصادي؛ نظراً لضعف البناء المؤسسي لمنطقة اليورو. حيث أنها لا تحتوي على جميع شروط العملة المثلى.

أولاً :- الاختلالات الاقتصادية داخل منطقة اليورو:

"يوجد بعض الاختلالات الاقتصادية بين أعضاء الاتحاد. من بينها حجم الالتزامات الخارجية لدى بعض اقتصاداتها، واستمرار الفائض الضخم في حساباتها الجارية، مما يعكس تباطؤ في

الطلب المحلي في بعضها الآخر، فضلا عن عدم القدرة التنافسية، والتي سجلت أكبر عجز في حساباتها الجارية، مع خسائر كبيرة في حصة سوق التصدير" . (1)

لذلك تشكل هذه الاختلالات تحدياً كبيراً بالنسبة لمعظم الدول الأعضاء المعنية، وبتالي سيكون من الضروري تصحيح هذه الاختلالات من أجل الحد من الأزمة، التي وصلت إلى مستويات غير مقبولة في بعض دول الاتحاد النقدي الاوروبي .

اعتقد الخبراء الاقتصاديين بأن هذه الاختلالات ستختفي تدريجياً بعد ظهور العملة الموحدة اليورو، لكن الحقيقة خالفت هذه الاعتقادات، حيث انقسمت دول الاتحاد الأوروبي إلى مجموعتين مختلفتين من الناحية الاقتصادية، وهي مجموعة الدول الشمالية، وتمثل كل من:- النمسا، بلجيكا، ألمانيا، فنلندا، فرنسا، لكسمبورغ، هولندا، التي تتميز بمستوى اقتصادي أعلى من مجموعة الدول الجنوبية، والتي من بينها البرتغال و ايرلندا وإيطاليا واليونان وإسبانيا، والتي يشار إليها اختصاراً بدول (P.I.I.G.S) " أدى فقدان القدرة التنافسية للدول الجنوبية أمام الدول الشمالية إلى انعكاس سلبي في صورة عجز تجاري، وسجلت أعلى مستوى من عجز الموازنة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين سجلت الدول الشمالية فوائض معتبرة " . (2)

فقد أثارت فوائض الحساب الجاري لدى ألمانيا، والتي بلغت في المتوسط نحو 170 مليار دولار سنوياً، منذ بداية تداول العملة الأوروبية الموحدة في عام 1999، قدراً كبيراً من الانتقادات من بقية العالم. في حين أن الدول الجنوبية في الاتحاد النقدي تعاني من انخفاض في معدلات النمو، وعجز في الموازنات العامة . وقال رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو في مؤتمر صحفي: " نحتاج إلى إجراء المزيد من التحليل ومعرفة هل يؤثر الفائض المرتفع في ألمانيا على أداء الاقتصاد الأوروبي ككل؟ "، معتبراً أنه بإمكان ألمانيا بذل المزيد لإعادة التوازن إلى اقتصاد الاتحاد الأوروبي عبر زيادة الطلب المحلي والاستثمار داخل ألمانيا وفتح قطاع الخدمات. (3)

¹ (شبكة أوروبا الإخبارية. الاربعاء / مارس / 2014 . على الرابط الإلكتروني: European News Network. All Rights

.w w w . enn24.net

² (خالد إحميمة. أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي . دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005 . 2011 . رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة محمد خيضر. الجزائر. بكرة. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية . السنة الجامعية 2012 - 2013. ص29، ص30.

³ (الجزيرة . نت . فوائض دول شمال أوروبا وإعاقه اقتصاد العالم . تاريخ الاطلاع: الاربعاء 2013/11/13. على الرابط

الإلكتروني:- <http://www.aljazeera.net/portal>

ثانياً :- شروط العملة المثلى لتجنب الاختلالات الاقتصادية (1)

أ- ضرورة وجود نظام للتحويلات المالية بين الدول الأعضاء، خصوصاً في أوقات الأزمات، بما يساعد الاتحاد النقدي على التخفيف من أثر أي أزمة سيولة طارئة، وتمكين هذه الدول من التكيف مع مثل هذه الأزمات من خلال الدعم المالي الذي يقدم إليها .

ب- ضرورة وجود نظام للانضباط المالي بين دول الاتحاد. بحيث لا تقوم هذه الدول بتبني برامج الإنفاق المالي التي ترغب فيها، لأنه أمر لا يتماشى مع سلامة الاتحاد النقدي، حيث إن مثل هذه الخاصية قد تعمل على خلق الحوافز لدى الدول الأعضاء على أن تتفق أكثر من إمكاناتها المالية، لاطمئنانها بأنها ستحصل على الحماية من الدول الأعضاء الأقوى مالياً.

ج - تماثل الدورات الاقتصادية في الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي يعد شرطاً مهماً؛ لتمكين الاتحاد النقدي من أن يتبع سياسة نقدية موحدة بسهولة، حيث يسهل إحداث الاستقرار الاقتصادي المطلوب في الدول الأعضاء كافة، أما عدم تماثل الدورات الاقتصادية فسيجعل من السياسة النقدية الموحدة مشكلة بالنسبة لبعض الدول الأعضاء.

د - أن تكون لدى الدول الأعضاء القدرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية من خلال مرونة عملية تحديد الأجور والأسعار.

هـ - سهولة انتقال عناصر الإنتاج بصفة خاصة عنصر العمل، حتى تقل الضغوط على سوق العمل من خلال سهولة انتقال العمال إلى الخارج (في حالة الضغوط الانكماشية)، أو إلى الداخل (في حالة الضغوط التضخمية)، بما يسهل من امتصاص الدول الأعضاء للصدمات الاقتصادية.

و- تنوع الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء، حيث لا تكون الدول الأعضاء متشابهة في هياكلها الاقتصادية بصفة خاصة هياكل الإنتاج.

لقد كشفت أزمة اليونان حقيقة أن الاتحاد الأوروبي ليس بالفعل منطقة عملة مثلى. فقد كانت الخيارات المتاحة أمام اليونان محدودة، فهي لا تستطيع أن تلجأ إلى تخفيض القيمة الحقيقية للأجور بسبب عدم سيطرتها على السياسة النقدية لديها، والتي يتم رسمها بصورة مركزية من قبل البنك المركزي الأوروبي، كما أنها لا تستطيع أن تلجأ إلى تخفيض قيمة العملة؛ لأنها ببساطة لا تملك عملة وطنية حتى تقوم بتخفيضها، لكي تتمكن من جمع عملات أجنبية تستخدمها في التخفيف من حدة أزمة السيولة. ذلك يعني أن القيود المؤسسية خلقت عيوب واضحة، نتج عنها اختلال اقتصادي واختلال في آليات التكيف في منطقة اليورو، والتي كان لها

¹ (أ.د. محمد إبراهيم السقا. السيناريوهات المستقبلية لليورو. المجلة الاقتصادية. الشركة السعودية للأبحاث والنشر. الرياض. العدد 6297. الجمعة الموافق 07 يناير 2011. ص 13 .

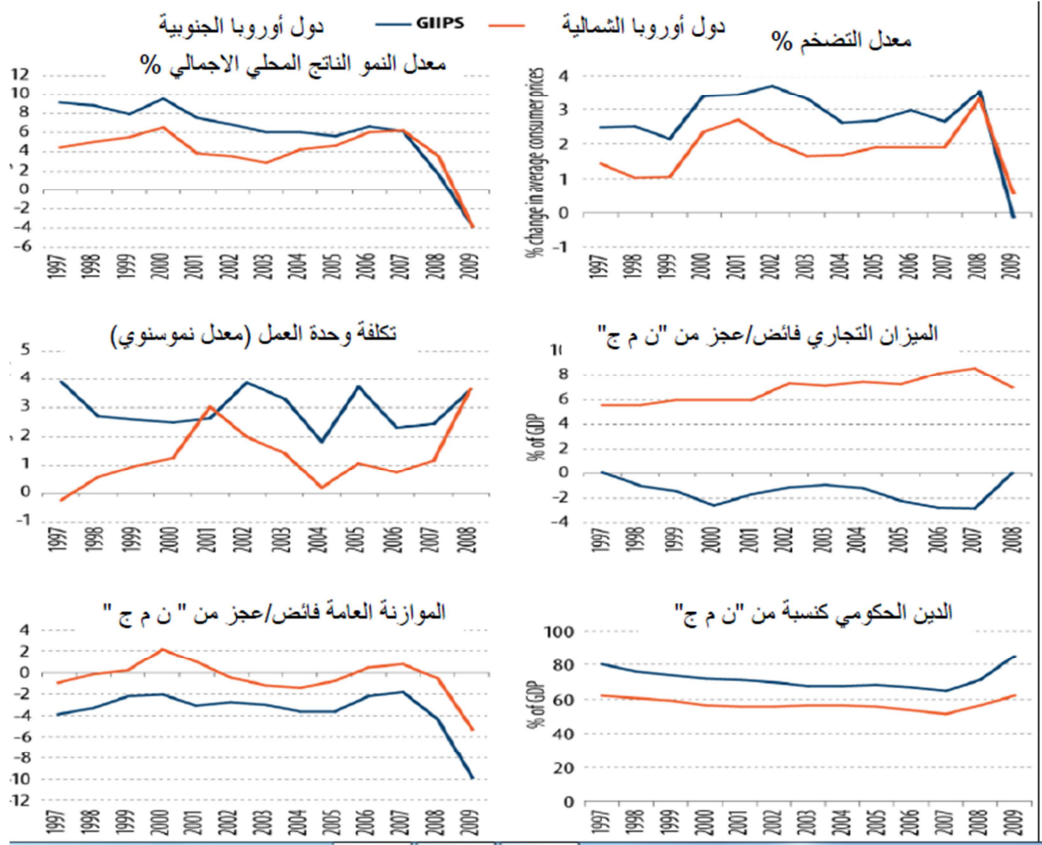
دور مهم في ظهور أزمة الديون السيادية. وهذا يوضح أن الأسباب التي أدت الى الاختلافات الموجودة بين دول الاتحاد الأوروبي، تعود إلى الخلل في البناء المؤسسي لليورو، حيث إن نظام اليورو مصمم بطريقة لا توفر إمكانيات المساندة والإنقاذ للدول الأعضاء في حال حدوث أزمة لديها، وهذا ما أثبتته أزمة اليونان، فعندما تبنت الدول الجنوبية اليورو أطلقت هذه الدول مشاريع استثمارية ضخمة، ما دفعها الى توسيع باب الاقتراض الخارجي وخاصةً من الدول الشمالية في الاتحاد الأوروبي، ما أدى إلى عجز مالي كبير للدول الجنوبية، في حين ان الدول الشمالية استطاعت احتواء الطلب الكلي، وحافظت على معدلات تضخم منخفضة، وحققت قدرة تنافسية كبيرة. " لا تستطيع دول (P.I.I.G.S) تصحيح العجز في موازين مدفوعاتها عن طريق تخفيض قيمة العملة أو رفع أسعار الفائدة؛ لجذب رؤوس الأموال إليها نتيجة اشتراكها في اليورو، في حين أن الدول الشمالية لا زالت تحتفظ بحريتها في مجال السياسة المالية" (1).

حيث كان من الممكن للدول الجنوبية أن تستخدم آلية التكيف بما يلئم اقتصادها، كأداة لتخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب؛ للحد من الاستهلاك واحتواء الطلب الكلي، لتتمكن من توفير موارد لسداد الديون الخارجية، لولا هذه الفجوة الكبيرة في السياسات المالية المتبعة.

الشكل التالي يوضح دور الاختلافات الاقتصادية بين دول " P.I.I.G.S " ودول أوروبا الشمالية، من حيث النسبة المئوية لمعدل التضخم، و(فائض/عجز) الميزان التجاري من الناتج المحلي الاجمالي، كذلك نسبة الدين الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي، ومعدل النمو السنوي. و يلاحظ أن الدول الجنوبية في منطقة اليورو سجلت معدلات نمو أسرع من نظيرتها الشمالية قبل ظهور أزمة الديون الأوروبية، إلا أن معدلات التضخم كانت أكبر في مجموعة الدول الجنوبية. وهذا ما يثبت أن لهذه الاختلافات تأثير كبير في اندلاع أزمة الديون السيادية الأوروبية.

الشكل رقم (1) يوضح التطورات الاقتصادية لدول " P.I.I.G.S " ودول أوروبا الشمالية، منذ عام 1997، الى بداية ظهور أزمة الديون السيادية عام 2009.

¹) Dr. Raymond J. Ahearn.Dr . James K.Jackson, the Future of the Eurozone and U.S. Interesse, Congressional Research Service, January / 2012. p 12. (مترجم خاص)



Source : D. Rymond J. Ahearne and others, the future of the euro and the US interests, Congressional research service: CRS reported congress, January 10, 2011, p10.

إن تستنتج الباحثة من دراسة المبحث الأول عدة نقاط مهمة وهي كالآتي :-

أولاً :- معاهدة ماسترخت مثلت وبإشراف كل الأطراف المؤيدة والمعارضة عملاً تاريخياً، توحدت فيه الإرادات السياسية والقانونية والأمنية، وتخطت العقبات التي تعرقل عملية البناء الاقتصادي النقدي للاتحاد الأوروبي .

ثانياً :- رغم أن الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي أكبر تجمع إقليمي اقتصادي و سياسي وأمني، ورغم أن الأوروبيين وحكوماتهم قطعوا خلال أكثر من ست عقود مضت مراحل واسعة في سياق اندماجهم الاقتصادي والنقدي، إلا أنه واجهتهم بعض العقبات من أهمها :-

- الاختلالات الاقتصادية بين دول أوروبا الشمالية والجنوبية، حيث أوضحت أن آلية التكيف في منطقة اليورو لا تعمل بشكل جيد، رغم حرية انتقال العملة ومرونة الأسعار.

المبحث الثاني

أزمة الديون السيادية الأوروبية

شاع في الفترة الأخيرة مصطلح الديون السيادية (Sovereign debts)، خصوصاً بعد تعرض اليونان لمخاطر التوقف عن سداد التزاماتها نحو دينها السيادي. ويعتبر مصطلح (الديون السيادية) أكثر المصطلحات الاقتصادية المستخدمة حالياً في الأدبيات الاقتصادية، وخاصة بعد أن أصبحت بعضاً منها إذا لم يكن أغلب الدول الصناعية تعاني من ذلك، وهي ترتبط بشكل مباشر مع السياسة المالية، وبشكل أخص الموازنة السنوية، أي: العلاقة الكائنة بين (الإيرادات الكلية) و (النفقات الإجمالية)، فالقضايا المتعلقة بأزمة الديون السيادية قد أثارت اهتماماً واسعاً في الآونة الأخيرة على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، ويرجع ذلك إلى أن هذه الأزمة تمثل في نفس الوقت قضية عالمية. ومن هنا نجد أهمية التعرف على طبيعة هذه الأزمة من خلال السؤال الرئيسي الذي خصص له في المطلب الأول من هذا المبحث.

المطلب الأول

ماهي أزمة الديون السيادية ؟

" يُعرف صندوق النقد الدولي الديون السيادية لدولة ما : بأنها مجموعة الديون المعقودة أو المضمونة بواسطة الأجهزة العامة، والمسددة إلى غير المقيمين في نفس الدولة – أي أجنب- بعملة أجنبية في ميعاد استحقاق معين " (1).

يتضمن تعريف صندوق النقد الدولي للديون السيادية وجود عدة عناصر وهي :-

1 – تفترض الديون السيادية وجود عقد ضمان من جانب الدولة أو أحد أجهزتها العامة .

2 – يلزم أن يكون الدين الخارجي مسدداً لأجنبي.

3 – يكون السداد بعملة أجنبية، و ميعاد الاستحقاق يكون محدداً .

إن مصطلح الديون هو إجمالي الديون المترتبة على دولة ما في لحظة ما، و تحصل الديون عندما لا تستطيع الدولة مقابلة نفقاتها بإيراداتها، أو سداد ديونها الخارجية، أو الفوائد المترتبة عليها، أو بسبب زيادة استهلاكها عن إنتاجها " يُقصد بأزمة الديون السيادية هو فشل الحكومة

⁽¹⁾ رياض صالح أبو العطا. ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي. مرجع سابق . ص 63 .

في أن تقوم بخدمة ديونها المقومة بالعملات الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الالتزامات المستحقة عليها " . (1)

هذه الديون تؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني، من خلال إثقال كاهله بسداد الدين وخدمة فوائده التراكمية، ولذلك فإن كثيراً من الاقتصاديين يعتبر أن الديون هي إساءة للأجيال القادمة، لأنها ستقلل من الدخل المتاح لهم مستقبلاً، ومن ثم سيقفل من الاستهلاك والاستثمار لهذه الأجيال .

أولاً :- معنى (الديون السيادية) Sovereign Debts

" تتمثل الديون السيادية في سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية، وطرحها للبيع لمستثمرين من خارج الدولة، وعلى الحكومة أن تكون قادرة على الإيفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية، ولديها هيكل تدفقات نقدية من النقد الأجنبي يسمح لها بذلك، حرصاً منها على ثقة المستثمرين الأجانب، وعلى تصنيفها الائتماني في سوق الإقراض " . (2)

تجدر الإشارة إلى أن معظم حكومات العالم تحرص على ألا تفشل في سداد التزاماتها نحو ديونها السيادية، ذلك حرصاً منها على الحفاظ على تصنيفها الائتماني في سوق الاقتراض من التدهور، لأن التوقف عن السداد، أو نشوء إشارات تشير إليه، يؤدي إلى فقدان المستثمرين في الأسواق الدولية الثقة في حكومة هذه الدولة وتجنبهم الاشتراك في أية مناقصات لشراء سندات في المستقبل، كما أن ردة فعل المستثمرين لا تقتصر على الذين يحملون سندات الدولة، وإنما يمتد إلى باقي المستثمرين الأجانب في هذه الدولة والذين لا يحملون هذه السندات .

في العلاقات الدولية، تشكل الديون السيادية قيداً ثقيلاً على الدول المثقلة بها، وتؤثر سلباً على علاقاتها الاقتصادية. " تشكل الديون الخارجية قضية ساخنة تفسد المناخ الملائم لعملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول، وتمثل قيداً شديداً يعطل من سرعة تحقيقها " . (3)

* الفرق بين الدين السيادي والدين الحكومي .

عندما تقوم حكومات دول العالم بإصدار سندات فإنها تكون دائماً أمام خيارين، الأول أن تقوم بإصدار هذه السندات بعملتها المحلية، وغالباً ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين في السوق المحلي، وفي هذه الحالة يسمى الدين الناجم عن عملية الإصدار (الدين الحكومي) Government debt، أو تقوم الحكومة بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة

¹ (الغرفة التجارية الصناعية بالرياض. التقرير الاقتصادي. بعنوان الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية الأوروبية. إصدار سنوي العدد (19) عام 2011. ص 16.

² (الغرفة التجارية الصناعية بالرياض. التقرير الاقتصادي. بعنوان الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية الأوروبية. مرجع سابق ص 16، 17.

³ (رمزي زكي. أزمة الديون الخارجية . رؤية من العالم الثالث. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. 1978 م. ص 231.

غير عملتها المحلية، والتي غالبا ما تكون بعملة دولية مثل: الدولار أو اليورو، ويطلق على الدين الناجم عن هذه العملية عبارة "الدين السيادي Sovereign debt". والأسباب الكامنة وراء ذلك هو أما أن تقترض الدولة من مواطنيها، وفي هذه الحالة يدعى إجمالي الدين (الدين الداخلي) أو أن تلجأ الحكومة إلى الاستدانة من الخارج، ويسمى هذا النوع من الديون (الدين الخارجي) " الدين السيادي Sovereign Debt هو إجمالي الديون الخارجية على دولة ما في لحظة ما وتكون مُقيّمة بعملات أخرى، أي: ليس بعملتها الوطنية " (1).

هذه التفرقة تعد مهمة، لأن الدين الخارجي مدفوعاته تذهب إلى خارج الدولة، ومن ثم تُعدّ تسرباً من التدفق الدائري للدخل في الدولة، و تختلف نسبة الدين المحلي إلى إجمالي الدين العام بصورة واضحة بين دولة وأخرى" أكثر من 80 % من الدين السيادي اليوناني مملوك للأجانب، بينما لا تزيد الملكية الأجنبية للدين الإيطالي عن 20 % " (2).

كما أن نوع العملة التي تصدر بها السندات السيادية للدولة يُعدّ في غاية الأهمية، فالسندات الصادرة بعملة الدولة تنخفض درجة المخاطر المحيطة بها إلى حد كبير، حيث يمكن للدولة في حالة مواجهة أزمة في خدمة تلك الديون أن تصدر المزيد من عملتها المحلية، وتتجنب مخاطر إعلان التعثر، بعكس الحال بالنسبة للسندات المصدرة بعملات أجنبية، حيث إن توقف الدولة عن خدمة ديونها سيؤدي إلى إعلان إفلاسها. وتواجه الحكومة أزمة دين سيادي إذا أساءت تقدير هيكل التدفقات النقدية من العملات الأجنبية في المستقبل، على سبيل المثال إذا تمت المغالاة في تقديرات هذه التدفقات بما قد يوحي للحكومة بتمكّنها من الحصول على النقد الأجنبي اللازم لسداد التزاماتها بسهولة، أو إذا ما تعرضت الدولة لصدمة خارجية تؤثر على تدفقات النقد الأجنبي لهذه الدولة، بالشكل الذي يؤدي إلى تعرض أرصدة النقد الأجنبي، التي تملكها الحكومة لدى المصرف المركزي، إلى عجز عن الإيفاء بكافة الاحتياجات اللازمة للدولة من العملات الأجنبية. " إن أخذ الحيطة من جانب الحكومات في هيكل ديونها بالعملات الأجنبية، من الناحية الزمنية بالشكل الذي يمكنها من استيفاء متطلبات خدمة هذه الديون، وفي المواعيد المحددة وبقدر كبير من الثقة، يُعدّ أمراً ضرورياً حتى لا تقع الدولة في أزمة ديون سيادية " (3).

⁽¹⁾ د . حيان احمد سلمان. جريدة الثورة السورية. مؤسسة الوحدة للثقافة و الطباعة والنشر 8 / 8 / 2011 . على الرابط الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/Kuttab.a.asp?FileName=30437289120110807225903>

⁽²⁾ أ. د . محمد إبراهيم السقا. الديون السيادية قبلة موقوتة تهدد الاقتصاد العالمي. المجلة الاقتصادية. الشركة السعودية للأبحاث والنشر. الثلاثاء / 3 يناير/ 2012. ص39.

⁽³⁾ أ. د . محمد إبراهيم السقا. نخبة كتاب المال والاقتصاد (الفا بيتا) على الموقع الإلكتروني : <http://alphabetargam.com/article/detail/14786>

وبناء على ذلك يفترض أن تؤخذ بعين الاعتبار عدة معايير لقياس عبء الديون، لتساعد على فهم خطورتها ومن هذه المعايير على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي: (1)

1- نسبة خدمة الديون إلى القروض المعقودة :-

أي : النسبة بين المبالغ التي تخصص لإيفاء بأعباء الديون الخارجية، في دولة معينة في فترة زمنية عادة ما تقدر بسنة، وبين القروض التي تحصل عليها هذه الدولة في نفس المدة.

2- معدل الشكل الزمني للديون:-

أي : قيمة خدمة الديون في فترة زمنية معينة، منسوبة إلى إجمالي هذه الديون في نفس الفترة، ويساعد هذا المعيار في التعرف على تطور خدمة الديون السيادية، ومدى سير عملية الاقتراض في الاتجاه الصحيح من عدمه.

بشكل عام يفترض عندما تقوم الحكومة بالاقتراض لمدة محددة أن يكون لديها تصور زمني عن هيكل تدفقات إيراداتها، سواء بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية، وبناءً على هذا التصور هل يمكن للحكومة أن تحكم على قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها في المواعيد المحددة للسداد أم لا ؟

3 - نسبة الديون إلى الناتج القومي الإجمالي :-

أي : النسبة بين قيمة الديون لدولة معينة في فترة زمنية هي العام، وبين الناتج القومي الإجمالي لهذه الدولة في نفس العام، ويكشف هذا المعيار عن مدى طاقة الاقتصاد الوطني على تحمل الديون، ولذلك فإن ارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى صعوبة تحمل المديونية "

4 - متوسط نصيب الفرد من الديون :-

يعتبر نصيب الفرد من إجمالي الديون المستحقة على الدولة المنتمي إليها، من المؤشرات التي تستخدم لقياس العبء الناتج عن هذه الديون والذي يتحمله كل فرد، وتوضح أهمية هذا المعيار بمقارنة نصيب الفرد من الديون بنصيبه من الدخل القومي الإجمالي " في بعض الدول الأشد فقرا زاد متوسط نصيب الفرد فيها من الدين على نصيبه فيها من الدخل القومي، وفي بعضها الآخر شكل الأول أضعافاً مضاعفة للثاني" (2).

5 - نسبة خدمة الديون إلى عائد الصادرات :-

أي: النسبة بين المبالغ المخصصة لخدمة الدين (الأصل + الفوائد) في دولة معينة في فترة العام، وبين عائد الصادرات (أي: الفرق بين الصادرات والواردات) الذي تحققه الدولة في نفس العام،

¹ (رياض صالح أبو العطا. ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي. مرجع سابق. ص 101، 105 .

² (رضا هلال . حول أزمة ديون الدول الموجهة . مجلة السياسة الدولية. الأهرام. مصر. القاهرة . العدد 94. أكتوبر. 1988م. ص 240.

ويتميز هذا المعيار في أنه يساعد في التعرف على مدى قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية. " حتى تكون ديون دولة معينة (ديوناً معقولة) يلزم الا تزيد نسبتها إلى صادرات هذه الدولة عن الحد المعقول، فيلزم ألا تزيد خدمة الديون على 20 % من عائدات الصادرات" (1).

ثانياً :- ماهي أزمة الديون السيادية الأوروبية ؟

إن أزمات الدول الأوروبية التي تصاعدت، وتسببت في عجز بعض الدول، باتت تعصف بدول منطقة اليورو، وكافة الدول الكبرى والغنية منها مثل: فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، بعد أن عصفت الأزمة بالدول الأضعف والأفقر، مثل البرتغال وإسبانيا وأيرلندا واليونان، ومؤخراً قبرص. بقدر ما يرى أن ظاهر الأزمة مسألة تمويل وعجز مالي لدى الحكومات، فإن هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك، إذ نقلت صحيفة نيويورك تايمز عن (كينيث روجوف) Kenneth Rogoff البروفيسور في الاقتصاد بجامعة هارفارد الأمريكية، قوله أن "المشكلة الأكبر لليورو ليست في المال، بل بسبب عدم وجود هيكلية ناجحة، مشيراً إلى أن الأزمة هي مشكلة مؤسسية عميقة في أوروبا، وليست مشكلة في التمويل . (2)

اذن أزمة الديون السيادية الأوروبية هي أزمة مالية مستمرة، جعلت من الصعب لبعض البلدان في منطقة اليورو أن تعيد تمويل ديونها الحكومية من دون مساعدة . هذا من جهة . ومن جهة أخرى إن أزمة الديون السيادية لن تنتهي سريعاً، فهناك حالة من الغموض تسيطر على حجم الخصم المقرر أن يقع على أصحاب هذه الديون والذي يعتبر ضرورياً.

المطلب الثاني

نشأة الديون السيادية الأوروبية وأسبابها

أولاً:- نشأة الديون الأوروبية:

عندما تزيد الإيرادات على النفقات يحدث فائض في الميزان التجاري، ولكن عندما تزيد النفقات على الإيرادات يحدث عجز فيه، فالقوائم المالية للدولة تشبه إلى حد كبير مبالغاتها في الشركات التجارية، فهي عبارة عن أصول وخصوم، إيرادات ونفقات " القارة العجوز منذ فترة طويلة من

¹ (أمينة عز الدين عبد الله . مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية. رسالة ماجستير مقدمة لقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة. 1979. ص 5 .

² (أ. د . محمد إبراهيم السقا. الديون السيادية قنبلة موقوتة تهدد الاقتصاد العالمي. المجلة الاقتصادية. مرجع سابق. ص40.

الزمن انخفضت فيها معدلات النمو بدرجة كبيرة، بسبب انتقال العملية الإنتاجية من الغرب إلى الشرق، وهذا يعنى أن إيرادات الدولة من الضرائب ستكون ضعيفة " (1).

في المقابل ارتفع حجم مخصصات الدول الأوروبية للرعاية الاجتماعية ومعاشات التقاعد، بسبب ارتفاع معدل عمر الإنسان في تلك القارة، وانخفاض عدد الشباب القادرين على العمل، مما أسهم في زيادة نفقات تلك الدول. كما أن الأزمة المالية العالمية عام 2007-2008، وهي الأزمة الاقتصادية الأميركية التي تمّ تصديرها إلى منطقة اليورو؛ نتيجة للتدخل في الاستثمارات المتبادلة بين الحكومات والمصارف والأفراد، فكان لها تداعياتها السلبية على الاقتصاد اليوناني، لاعتماده على القطاع الخدمي والسياحي، وكان لتأثر الحركة السياحية بها أثر في نقص حصيلتها من النقد الأجنبي، باعتبار السياحة قطاعاً مهماً لتوليد العملات الأجنبية. فاقمت من مشاكل القارة الأوروبية، فتعرضت الكثير من المؤسسات المالية وشركات القطاع الخاص للخسائر والإفلاس، مما تسبب في انخفاض إيرادات الدولة من الضرائب أيضاً، وتسبب في تقديم الحكومات الأوروبية لحزم إنقاذ ومساعدات كبيرة للشركات المالية، ومن ثمّ تسبب هذا في إرهاق ميزانيات تلك الدول التي بدأت تحقق عجزاً في الميزانية، والذي تمّ تعويضه بزيادة الاقتراض وزيادة الدين. كما اختل التوازن في أسواق الصرف واندلعت الحرب الاقتصادية بين أمريكا والصين، مما أسهم في هبوط سعر صرف الدولار لمستويات متدنية وارتفاع اليورو في المقابل مما خلق اختلالاً في الميزان التجاري الأوروبي مع الكثير من الدول، فأصبحت الصادرات الأوروبية ضعيفة بسبب ارتفاع أسعارها عالمياً، والواردات إلى الاتحاد الأوروبي أصبحت كبيرة، لأن السلع المستوردة أصبحت أكثر رخصاً، مما أسهم في ضعف إنتاجية المصانع الأوروبية " إن حجم الدين في دول منطقة العملة الأوروبية اليورو (17 دولة) بلغ 85% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام 2010 م " (2).

إن معاهدة ماسترخت الأوروبية التي بنيت على أساسها العملة الموحدة قد تم تجاوزها، حيث نصت المعاهدة- كما ذكر آنفا- على عدم تجاوز الدين العام لأية دولة عضو في الاتحاد حاجز 60 % من ناتجها المحلي، وهكذا أصبح أوروبا بأكملها منطقة أزمة اقتصادية ومالية جديدة .

ثانياً :- أسباب الديون السيادية الأوروبية :

¹ (سهيل الدراج . كيف نشأت الأزمة الأوروبية . صحيفة المدينة . مؤسسة المدينة للصحافة والطباعة والنشر . الرياض . السعودية . العدد 18360 . السبت . 12 / 11 / 2011 . ص 28 .

² (سهيل الدراج . كيف نشأت الديون السيادية . صحيفة المدينة . مرجع سابق . ص 28 .

من الجدير بالذكر أنه مهما بلغ حجم الاقتصاد في دولة ما، أو تعددت مواردها المالية، فإن معظم حكومات العالم ستضطر للاقتراض من الخارج، وهذا يرجع لعدة أسباب عامة، من أهمها ما يأتي :- (1)

1- تستدين الحكومة لتمويل الاحتياجات المؤقتة في عجز الموازنة عندما تكون الإيرادات الفعلية أقل من النفقات المتوقعة، حيث يلجأ المصرف المركزي إلى إصدار سندات خزانة قصيرة الأجل لتمويل هذا العجز، وعلى الرغم من عدم استدامة هذا المصدر لتمويل عجز الموازنة، إلا أن حكومات عديدة تفضل تحمّل عبء الدين العام على خفض الإنفاق العام أو رفع الضرائب، خوفاً من التبعات السياسية لهذه القرارات .

2- تغطية النفقات العامة، والذي يعدّ سبباً رئيساً خصوصاً في أوقات ارتفاع معدلات البطالة وركود الاقتصاد، وعادة يتحقق أكبر حجم للدين العام في حالات الطوارئ مثل الحروب والكوارث الطبيعية والأزمات المالية، وعندما لا تصلح وسائل أخرى مثل رفع الضرائب لمواجهة الحالات الطارئة .

ثالثاً:- الأسباب المباشرة التي أدت الى انفجار أزمة الديون الأوروبية

أ- مشكلات ذاتية في الاقتصادات المختلفة "إن الإطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية، تمثل فيه الدول المدينة وضعاً خاصاً غير متكافئ، ويلعب دوراً هاماً في تفجير أزمة المديونية " . (2)

يؤدي ضعف بعض الاقتصادات وقوة بعضها الآخر إلى تباين في أداء كل منها، ومن ناحية أخرى إلى عيوب النظام في منطقة اليورو، بسبب الاختلالات الإقليمية في التنمية الاقتصادية، ففي منطقة اليورو توجد فجوة اقتصادية كبيرة بين دول الاتحاد الأوروبي، وتفاوت إلى حد كبير في التنمية بين المناطق ومن بينها، ألمانيا، فرنسا وبعض البلدان الأكثر تقدماً، في حين أن التنمية الاقتصادية في البلدان المحيطة الأخرى بدأت تتخلف كما في اليونان وإيرلندا في منطقة العملة الموحدة، لأن هذه المجموعة من الدول لم تحقق الاعتماد على النفس، فزادت تبعيتها وارتباطها بالدول الدائنة، ومن ثم لم تحقق النتيجة المطلوبة، وكانت اليونان من بين تلك الدول، حيث أدى ذلك إلى اختلال التوازن في التنمية الإقليمية بشكل قاسٍ.

ب – إتباع سياسة التحفيز المالي، من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، كوسيلة لتعزيز النمو والخروج من دائرة الركود الاقتصادي، "بدلاً من أن يتم التركيز على سياسة التحفيز المالي، كان من الأجدر معالجة أزمة الديون السيادية بالتركيز على تخفيض عجز الميزانية، والحد من زيادة

(1) أ. د. محمد إبراهيم السقا. نخبة كتاب المال والاقتصاد (الفا بيتا) . مرجع سابق.

(2) المرجع السابق.

الدين العام. "إن استخدام سياسة التحفيز المالي سيكون لها آثار سلبية كبيرة جداً على أوضاع المالية العامة، وبالتالي في الحد من إمكانات النمو في المستقبل". (1)

ج - عدم العدالة في توزيع الهيكل الصناعي في دول الاتحاد الأوروبي، فالتوزيع غير العقلاني للموارد في اليونان وإيرلندا ودول أخرى، يؤدي إلى انخفاض الكفاءة في التخصصات الأكثر ضعفاً من الناحية الاقتصادية، والتأثير أكثر من جراء الأزمة المالية العالمية. (2)

د - عملت معدلات ضريبية منخفضة على تقليل إيرادات الحكومة، وفي الوقت نفسه أدى الرخاء الاقتصادي إلى السيولة النقدية المفرطة ما جعل النمو الاقتصادي مجرد فقاعة. (3)

هـ - هناك بعض الدراسات التي أعدت حول أسباب أزمة الديون السيادية الأوروبية والتي ردتها إلى عوامل "معقدة"، منها عولمة التمويل، وسهولة الشروط الائتمانية خلال الفترة 2002-2008، التي شجعت ممارسات الإقراض والاقتراض عالية المخاطر، واختلالات التجارة الدولية، والأزمة العقارية التي انفجرت في أمريكا، عام 2008، وخيارات السياسة الضريبية المتعلقة بإيرادات ونفقات الحكومة، والمقاربات المستخدمة من قبل الدول لإنقاذ الصناعات المصرفية المضطربة وأصحاب السندات من القطاع الخاص. (4)

و - اختلال التوازن في أسواق الصرف والحرب الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين أسهم في هبوط الدولار لمستويات متدنية وارتفاع اليورو في المقابل، مما خلق اختلالاً في الميزان التجاري الأوروبي مع الكثير من الدول " أصبحت الصادرات الأوروبية ضعيفة بسبب ارتفاع أسعارها عالمياً والواردات إلى الاتحاد الأوروبي أصبحت كبيرة، لأن السلع المستوردة أصبحت أكثر رخصاً، مما أسهم في ضعف إنتاجية المصانع الأوروبية وتقلص الإنتاج، ما أدى إلى تسريح الكثير من الموظفين، لتصل نسبة البطالة في أوروبا إلى حوالي 11%، والبطالة في الدول الأوروبية تعني أن الدولة تتفق على العاقل عن العمل، وهذا بدوره يؤدي إلى مزيد من الاستنزاف المالي لميزانيات تلك الدول " . (5)

¹ (فهد إبراهيم الشثري. التحفيز النقدي أو المالي. الصحيفة الاقتصادية السعودية. الشركة السعودية للأبحاث والنشر. العدد 7103. السبت. الموافق 23 مارس 2013. ص 24 .

² (المرجع السابق. ص 24.

³ (المرجع السابق. ص 25.

⁴ (سهيل الدراج. كيف نشأت الأزمة الأوروبية. صحيفة المدينة. مؤسسة المدينة للصحافة والطباعة والنشر. مرجع سابق. ص 29 .

⁵ (سهيل الدراج. أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو. صحيفة المدينة. مؤسسة المدينة للصحافة والطباعة والنشر. العدد 18330. 18330. 5/30 / 2011. ص 18.

ز - تبني سياسات معدلات الفائدة الاسمية السالبة، حيث لجأ إليها البنك المركزي الأوروبي، عندما ينخفض معدل الفائدة تنخفض تكلفة الاقتراض لقطاع الأعمال الخاص، ومن ثم يتوقع زيادة مستويات الاستثمار والاستهلاك، والطلب الكلي بشكل عام (1).

ح - "عملت تذبذبات اليورو في الفترة من 2006م وحتى 2011م إلى تفاقم المشكلة في بعض دول الاتحاد الأوروبي". (2)

المطلب الثالث :

أزمة الديون السيادية اليونانية

تعود أزمة الدين السيادي، التي برزت سنة 2009 في البلدان المتقدمة وخاصة في منطقة اليورو إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2007-2008 عندما اضطرت البلدان المتقدمة إلى اتخاذ تدابير هامة لدعم الاقتصاد ولإنقاذ القطاع المالي بغية تجنب الانكماش، واضطرت الدول الأكثر تضررا وخاصة اليونان إلى اللجوء إلى المساعدة الدولية من أجل الخروج من هذه الأزمة .

أولاً:- تاريخ اليونان الاتحادي وطبيعة اقتصادها

1- انضمام اليونان إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي
تعتبر اليونان العضو الثاني العشر في الوحدة النقدية الأوروبية " اليورو " و يعود انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي إلى سنة 1981م، وانتفعت بذلك من كل الآليات الممنوحة من طرفه في شكل صناديق إعانات يوفرها للبلدان المنضوية تحته، والمتميزة بدخل أقل من المعدل الأوروبي. هذه الموارد الهامة أتاحت لليونان تغطية عجز ميزانيتها، ومضاعفة دخلها السنوي للفرد الواحد بثمانى مرات ، ففي حين كان هذا الدخل يعادل 4000 دولار سنة 1981 م أصبح يقارب 32000 دولار، ما أتاح لليونان مشاركة الدول المتقدمة في التصنيف العالمي الممنوح من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية. ولكن ومنذ أن انضمت 10 دول جديدة إلى قائمة الاتحاد الأوروبي سنة 2004 ، بدأت المشاكل الاقتصادية بالظهور في اليونان، حيث أن معدل الدخل السنوي للفرد الواحد بهذه الدول لا يتجاوز 25000 دولار، أي أقل بكثير من الدخل السنوي لليونان، فانتقلت هذه الأخيرة من بلد منتفع من الإعانات الأوروبية إلى مساهم فيها . هذا التحول الهام تزامن مع انتهاء الألعاب الأولمبية بأثينا، والذي تداين فيه اليونان كثيراً لتحضير هذه الألعاب، دون أن ننسى الانعكاس لانتهاء هذه الألعاب على السياحة في هذا البلد

¹ (أ.د. محمد ابراهيم السقا. معدلات الفائدة السالبة مرة أخرى. المجلة الاقتصادية. الشركة السعودية للأبحاث والنشر. السعودية. العدد 7830. 20/مارس/2015م ص 30.

² (محمود عبد الله . اعادة هيكلة الديون اليونانية. صحيفة الشرق الاوسط المطبوعة. القاهرة. العدد 108. 31/ 3 / 2012. ص 24 .

والتي تمثل لوحدها قرابة العشر للناتج المحلي⁽¹⁾.

طبيعة الاقتصاد اليوناني :- (2)

- " أ - الاعتماد بشكل كبير في التصدير للأسواق الأوروبية على قطاع المنسوجات.
- ب - تعمل العديد من المؤسسات عند مستويات منخفضة من الكفاءة والإنتاجية، ما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية القادمة من تقلبات العملة وانخفاض الطلب.
- ج - معظم المؤسسات تعاني استئدانة مفرطة، ما يؤدي لتعرضها لخطر ضائقة مالية شديدة .
- د - نقص الأدوات المالية الوسيطة بين المدخرين والاستثمار المحتمل، التي تمكن الشركات من تحسين إدارة المخاطر الإنتاجية التي يتعرضون لها.
- هـ - هناك نقطة ضعف كبيرة في مجال التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد للشركات، ما يجعل من الصعب بالنسبة للاقتصاد اليوناني التكيف مع ديناميكية الاقتصاد العالمي واغتنام الفرص .
- و - هناك مشكلة حادة في القدرة على تنفيذ البنية التحتية العامة في الوقت المحدد مما يحدث تأخير شديد في الاستعداد لمواجهة التحديات واغتنام الفرص المتاحة".

2- الناتج القومي الإجمالي لليونان ومعدل النمو.

أسفر شمول اليونان بخطة الدعم المقدمة من الاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، مقرونة بإجراءات اقتصادية تقشفية في التأثير على قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 أيضا، وتجلى ذلك في تراجع من 4 % إلى 2.5 %⁽³⁾.

الشكل التالي رقم (2) يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الواقعة بين سنتي 2012 و 2007 -اليونان والعناصر الداخلة في تكوينه. حيث نجد أن الناتج والدخل المحلي الإجمالي كانا في الفترة 2007 في حدود 4.3% و 3.4% على التوالي، كما نلاحظ أن صافي صادرات اليونان كان بقيم سالبة خلال العام 2007 لتتقلص القيمة خلال سنة 2008؛ والسبب الرئيسي لذلك هو تأثير اليونان بتداعيات الأزمة العالمية والتي أثرت بشكل بالغ على قطاع السياحة الذي يعتبر عصب الاقتصاد اليوناني، ومن ثم تحول إلى قيم موجبة شبه ثابتة في كل من عامي 2009- 2010، مع استمرار زيادة نموها في كل من عامي 2011- 2012، مع

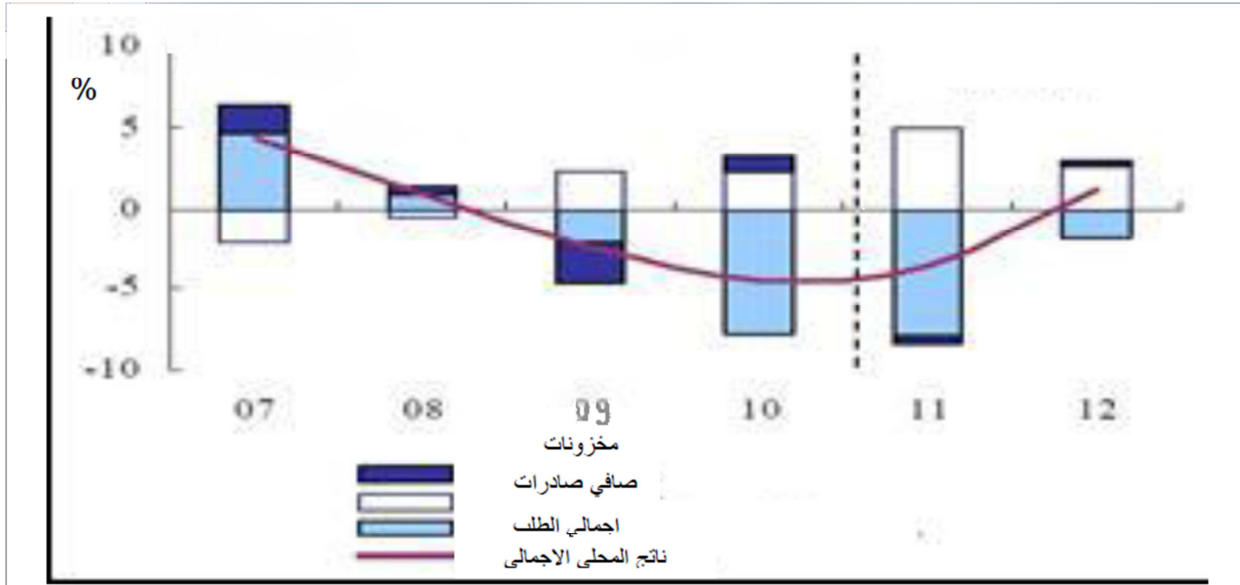
¹ (رضا الشكندالي. الاقتصاد التونسي بين تداعيات الأزمة الأوروبية ومتطلبات النمو. مجلة المغرب الموح تونس. العدد الثامن، 1/ سبتمبر/2010م / ص19 .

² (موسى رحمانى. صالح رحيمة بوصييع . الأزمة اليونانية بين الانتشار والانحسار الأوروبي" قراءة في خطط وحلول الأزمة". الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات. المركز الجامعي بالوادي. الجزائر. يومي 26 ، 27 / فبراير/ 2012 م. ص3 .

³ (رحيمة صالح بوصييع . التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية" دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي . دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر . بسكرة. الجزائر. 2010 / 2011. ص 139 .

ملاحظة انخفاضها نسبياً خلال العام الأخير، وعلى العكس من ذلك نجد أن المخزونات وإجمالي الطلب كانا بقيم موجبة خلال العامين 2007-2008 على التوالي؛ لكن انخفضت قيمتهما سنة 2009 ، مع زيادة قيمتهما رغم بقائها بقيم سالبة سنة 2011، أما في سنة 2012 فقد نمت المخزونات لتحقيق قيم موجبة مع بقاء إجمالي الطلب منخفضاً رغم نموه .

الشكل رقم (2) نمو الناتج المحلي الإجمالي (2007-2012)

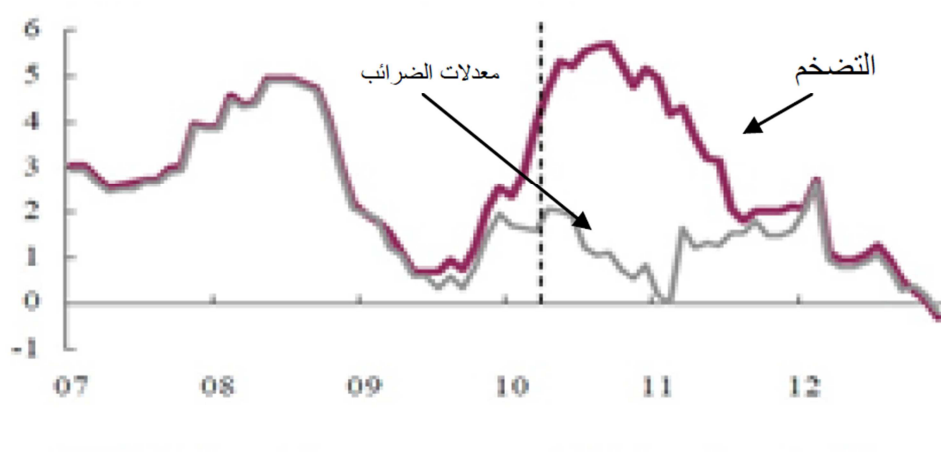


المصدر : منشورات المفوضية الأوروبية. تقرير اقتصادي خلال الفترة 2007-2012 . ص 105 .

3- معدل التضخم .

إن معدلات التضخم ونسب الضرائب في اليونان، لعبت دوراً هاماً في انخفاض المخزونات وإجمالي الطلب، مع تفاقم الوضع الاقتصادي في اليونان، وهو ما يوضحه الشكل أدناه، إذ يشير لارتفاع مضطرب لكل المؤشرين خلال الفترة 2007-2009 مع انخفاض طفيف لهما خلال الفترة الواقعة بين عامي 2009-2010، ليعود معدل التضخم الى الارتفاع في عام 2011.

الشكل رقم (3) يوضح معدلات التضخم و نسب الضرائب خلال الفترة(2007-2012)



منشورات المفوضية الأوروبية – تقرير اقتصادي خلال الفترة 2007-2012. ص 106 .

4- معدل البطالة في اليونان.

إن معدل البطالة في اليونان بلغ عام 2008 مستويات منخفضة نسبياً 7.7 %، بمقارنة نسبة البطالة خلال عام 2007، حيث وصلت إلى 8.3 %، وهذا معدل متوسط مقارنة بالمعدلات المسجلة في منطقة اليورو، وخلال عام 2009 ارتفع معدل البطالة كنتيجة طبيعية للأزمات العالمية التي أثرت على اليونان حتى بلغ 9.5 % ، واستمر هذا المعدل في الارتفاع، حيث وصل عام 2010 إلى نحو 12.6 %، وفي عام 2011 بلغ نحو 15.2 %، وفي عام 2012 وصل المعدل إلى 15.3 %، وهذا ما يوضحه التقرير الاقتصادي، الصادر عن المفوضية الأوروبية، من خلال الجدول التالي :-

الجدول رقم (1) لتوضيح العمالة ومعدل البطالة في اليونان.

البيان	السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العمالة		%1.7	%0.2	%0.7-	%2.1-	%2.6-	%0.1
معدل البطالة		%8.3	%7.7	%9.5	%12.6	%15.2	%15.3

المصدر: منشورات المفوضية الأوروبية – تقرير اقتصادي خلال 2007 م - 2012 م. ص 107 .

ثانياً:- الميزانية والدين الحكومي اليوناني.

يأتي الاستقرار المالي في عام 2010م، على رأس الأولويات بالنسبة لليونان، ومع ذلك يعد الاستثمار الخاص (على الصعيد الوطني والدول) والصادرات من محركات النمو الرئيسية، وليس الزيادة في الإنفاق العام كما كانت الحال في الماضي⁽¹⁾.

¹ (منشورات المفوضية الأوروبية. تقرير اقتصادي خلال الفترة 2007م. 2012 م. ص 107 .

الجدول رقم (2) يوضح الميزانية العامة والدين الحكومي اليوناني بين عامي 2007-2012.

البيان	السنة	06-92	2007	2008	2009	2010	2011	2012
صافي الاقتراض (+) أو الاقتراض (-)	-	13.3 -	14.9 -	12.9 -	10.1 -	6.4 -	4.0 -	
الميزان الحكومي العام	6.5 -	6.4 -	9.8 -	15.4 -	10.5 -	9.5 -	9.3 -	
توازن الميزانية العامة معدل دوريا	6.6 -	7.5 -	10.4 -	14.9 -	8.2 -	6.1 -	6.6 -	
هيكل الميزانية	-	7.3 -	9.5 -	14.0 -	8.6 -	7.4 -	7.9 -	
إجمالي الدين الحكومي	97.7	105.4	110.7	127.1	142.8	157.7	166.1	

المصدر : منشورات المفوضية الأوروبية - تقرير اقتصادي خلال الفترة 2007-2012 - ص 107

واصلت إنتاجية العمالة في اليونان ارتفاعها في عام 2009م، و زادت على متوسط المعدلات المسجلة في دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين . أما العجز العام في الميزانية تقلص حوالي 46 % خلال النصف الأول من عام 2010، وهو العام الذي شهد نمو تصاعدي في إجمالي الناتج المحلي بفضل المزيد من الإصلاحات الرامية إلى إيجاد بيئة أكثر جذبا للاستثمار والنشاط التجاري، ويشمل ذلك تحرير عدد من الأسواق واختصار إجراءات استصدار التراخيص، وتمرير قانون الاستثمار الجديد، علاوة على بث المرونة في سوق العمل، إلى غير ذلك من التدابير والإجراءات⁽¹⁾.

ثالثاً:- أسباب ظهور الأزمة في اليونان

تعد مشكلة العجز المالي في اليونان مشكلة مزمنة منذ انضمامها عام 2001 م إلى منطقة اليورو، فقد كان الدين العام مرتفعاً، ولم تنجح اليونان على مر السنين في خفضه إلى نسبة 60% المتفق عليها؛ وذلك بسبب انخفاض مستوى أسعار الفائدة، وارتفاع حجم النفقات. وأصل المشكلة بدأت كعادة معظم الدول الرأسمالية بالاستدانة للاستمرار في العيش بمستوى أعلى من دخلها وقدرتها أملاً في تحسن الأوضاع الاقتصادية، وسداد الدين في المستقبل، وقد توسعت اليونان في الاقتراض في العقود الثلاثة الماضية، ولم تعبأ كثيراً بمستويات الدين السيادي الخطر، متوقعة حصول تحسن اقتصادي، وما زاد العبء أكثر هو نشوء أزمة 2008م، عندما انفجرت أزمة الرهن العقاري في أمريكا، وهبطت أسعار الأسهم من 90 دولار إلى 1,5.

⁽¹⁾ (المرجع السابق ص17.

" أصدرت الحكومات سندات لمعالجة المشكلة فحصل عليها المضاربة، ولضعف اقتصاديات هذه الدول ارتفعت الفوائد على تلك السندات، فأحجم المستثمرون عن شرائها، فوقع الكساد وتعاضمت المديونية واقتربت من 100% من الناتج المحلي الإجمالي ". (1)

بدأت الأزمة اليونانية في نهاية عام 2009 م وبداية 2010 م، حينما تراكم الدين الحكومي فيها، والتي ما لبثت أن امتدت إلى عدة دول أوروبية أخرى، وأصبحت خطراً يهدد بالانتقال إلى إيطاليا وإسبانيا، وهما يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي في اقتصاد منطقة اليورو. وكان اقتصاد اليونان من الاقتصادات الأسرع نمواً في منطقة اليورو، وقد ترافق ذلك مع عجز هيكلي كبير، ومع تراجع الاقتصاد العالمي، تعرضت اليونان لضربة قاسية؛ وذلك لأن صناعاتها الرئيسية كالنقل البحري والسياحة حساسة جداً للتغيرات في الدورة الاقتصادية، فارتفعت الديون اليونانية بشكل سريع. وتعد اليونان أول من دق ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة اليورو، ففي الفترة من 2002 - 2007. (طبقاً لإحصائيات صندوق النقد الدولي) لوحظ أن الطلب المحلي قد نما بمقدار 4,2%، بالمقارنة بنسبة 1,8% نمواً في منطقة اليورو بأكملها، ويرجع السبب في هذا النمو السريع إلى لجوء اليونان إلى الاقتراض من الخارج لتمويل مشروعاتها التنموية، دون أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان كفاية هيكل تدفقاتها النقدية للوفاء بتلك القروض، الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز في حسابها الجاري " بلغ العجز في الميزانية الحكومية لعام 2008 م حوالي 7,7% من الناتج المحلي الإجمالي، وما لبث أن وصلت تلك النسبة إلى 13,6% في أبريل عام 2010، كما وصل حجم الدين العام في اليونان في عام 2008م إلى 112% ". (2)

فارتفعت نسب الفائدة على الديون المستحقة، وارتفع العجز الائتماني للديون الحكومية، وفي أكتوبر 2009 م أعلن وزير المالية اليوناني عن مراجعة أرقام عجز الموازنة " كان متوقعا في بداية عام 2009 م أن يصل العجز إلى 3,7%، بينما كان الواقع أن وصل الرقم إلى 12,5% من الناتج المحلي الإجمالي ثم تمت مراجعة أرقام عجز الموازنة عدة مرات حتى سجل عجز الموازنة رقما قياسيا وصل إلى 15,5% في 2009 م من الناتج الإجمالي المحلي ". (3)

¹ (أ. بو الكور نور الدين. أزمة الدين السيادي في اليونان. مجلة الباحث. الجزائر. جامعة 20 أوت 1955م. سكيكدة

² Dr. Nelson, et.al. Greece's debt crisis: overview. Policy. Reponses and Implication. Congressional Research Service. August. 2011. p9.

³ (أ. بو الكور نور الدين. أزمة الدين السيادي في اليونان. مرجع سابق. ص 50.

من هنا تبدو نقطة بداية أزمة الديون السيادية في اليونان، و منذ تلك الفترة يخشى المستثمرون الدوليون عدم حصولهم على سداد مستحقاتهم، حيث تشترط الأسواق المالية علاوات مخاطر بقيمة عالية مقابل استمرارها في شراء الدين اليوناني، في حين أسهمت وكالات التصنيف في الإبقاء على حالة الذعر، عن طريق تخفيض درجة تقييم اليونان على مستوى الأسواق، كذلك الحال بالنسبة لإسبانيا وإيطاليا. وعملت معدلات ضريبية منخفضة على تقليل إيرادات الحكومة، وفي الوقت نفسه أدى الرخاء الاقتصادي إلى السيولة النقدية المفرطة، مما جعل الاقتصاد مجرد فقاعة، كما أن عدم عقلانية الهيكل الصناعي في كل بلد، والتوزيع غير العقلاني للموارد في اليونان وإيرلندا ودول أخرى أدى إلى انخفاض الكفاءة في التخصصات الأكثر ضعفاً من الناحية الاقتصادية. ومنذ نهاية عام 2009 واستعادة النمو العالمي لعافيته ولو بمعدلات متواضعة، قامت دول منطقة اليورو بخفض العجز العام في موازين مدفوعاتها، للحيلولة دون تعرضها إلى حالة من عدم الثقة في مواجهة وكالات التصنيف والأسواق المالية، وقد نتج عن ذلك حالة من التباطؤ أدت إلى أن تسود حالة من الخوف من تكرار الركود، ومن ثم ظهور أزمات جديدة بين المصارف الأوروبية خاصة تلك التي تمتلك نصيباً كبيراً من الدين العام اليوناني، وعلى الرغم من تنويع اليونان لمصادر اقتراضها، إلا أن هذه الديون لم تحقق الأهداف المرجوة منها للأسباب الآتية :-

1- الإنفاق العالي على التسليح : تمثل نفقات التسليح عبئاً إضافياً على موارد الدول المدينة، وتعتبر القروض المخصصة للإنفاق العسكري عاملاً أساسياً في زيادة حجم الديون الخارجية " في الوقت الذي كانت فيه الأزمة المالية تلوح في الأفق كان اليونان ثالث أكبر مستورد للسلاح في العالم بعد الصين والهند، عام 2006 ".⁽¹⁾

2- الفساد الإداري" كشف تقرير منظمة الشفافية الدولية عن ظاهرة الفساد التي تفشت في اليونان والتي جاءت في مقدمة الدول فساداً، كما أنها احتلت المرتبة 71 من بين 180 دولة على مستوى العالم عام 2010 ".⁽²⁾

رصد هذه المرتبة، التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية، الذي أكد أن الجزء الأكبر من أزمة اليونان يرجع للفساد والفساد الإداري الذي تعاني منه اليونان، والمثال على ذلك: من أجل تنظيم الألعاب الأولمبية في 2004 تم اقتراض أموال ضخمة، ازدادت مع ارتفاع فاتورة هذه

⁽¹⁾ (جريدة القدس الدولية. اتفاق قادة أكبر خمس اقتصاديات صاعدة في العالم " بريكس " حول قضايا الاقتصاد والتمويل.

متاح على الموقع <http://www.alquds.com/news/article/view/id/257353> تاريخ الاطلاع 05 / 2012/6 .:

⁽²⁾ (أسامة غيث. مسئولية الفساد والرشوة. الأهرام اليومي. 10/ يوليو/2010م
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=188135&eid=974>.

الألعاب حيث كانت من المفترض أن لا تتجاوز الميزانية 1,3 مليار يورو، ولكن كلفة الألعاب فاقت 14 مليار . (1)

يجدر التنويه في هذا الصدد إلى نوعية القروض التي كانت تتجه إلى اليونان، وكيفية استخدامها من قبل الجهات المسؤولة عن توجيهها في المسار الصحيح من عدمه "يقسم الاقتصاديون القروض إلى نوعين : قروض منتجة وأخرى غير منتجة، ويقصد بالأولى تلك القروض التي تستخدم في شراء وبناء وسائل الإنتاج، أما الثانية فتستخدم في أغراض أخرى للحصول على السلع الاستهلاكية أو المعدات العسكرية، وتدرج غالبية القروض التي حصلت عليها الدول المدينة تحت النوع الثاني " . (2)

خصصت القروض في اليونان لتمويل مشاريع غير مدروسة، الأمر الذي نتج عنه أنه بدلا من أن تتكفل هذه المشروعات بسداد خدمة هذه القروض، أن تحملت الاقتصادات المدينة هذا العبء، مما يدل على فساد وضعف الجهاز الإداري في القدرة على إدارة تلك الديون "الاتحاد الأوروبي يتهم اليونان بهدر وسوء استغلال التمويل الأوروبي " . (3)

3- تخلف النظام المصرفي. حيث ترجع أزمة الديون إلى أسباب هيكلية كامنة في الاقتصاديات المدينة، أدت إلى تعثر جهود التنمية والاعتماد على الخارج " أعلنت المصارف اليونانية الأربعة الكبرى عن خسائر تخطت 28 مليار يورو عام 2011م، و نصف السندات السيادية التي تملكها جهات دائنة خاصة، وعلى رأسها المصارف التجارية الخاصة في البلاد خسرت 70 % من القيمة الحسابية للأسهم التي بحوزتها، وسجل المصرف الوطني أكبر خسائر عام 2011م لأنه يملك العدد الأكبر من الأسهم اليونانية" . (4)

4. ضعف البنية التحتية لليونان مقارنة بالدول المتقدمة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتخلف القوانين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية.

6- التهرب الضريبي وعجز الدولة عن جمع الضرائب، تخسر اليونان سنويا بسبب التهرب الضريبي عائدات تبلغ 4% من الناتج المحلي الإجمالي. " . (5)

¹ (صلاح المعيزي، اليونان. كيف تم استعمال آلية الديون لنهب الشعب. المجلة الاقتصادية البريطانية. لندن. العدد 6146. الثلاثاء. 3 / 8 / 2010. ص 9 .

² (د . رياض صالح أبو العطا . ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي . مرجع سابق. ص 154 .

³ (عبد اللطيف درويش. الأزمة المالية اليونانية. جذورها وتداعياتها. مركز الجزيرة للدراسات. قطر . 11/ يونيو/ 2012. ص 5 .

⁴ (أ . نوتيس مارياس . جريدة سكاى نيوز العربية. البنك الوطني اليوناني . السبت الموافق . 21/ابريل/ 2012 م. على الموقع الإلكتروني <http://WWW.Com.SKYnews.Arabic>

⁵ (عبد اللطيف درويش . الأزمة المالية اليونانية. مرجع سابق. ص 6.

7 - تهريب رؤوس الاموال الى خارج اليونان. إن تهريب الأموال إلى خارج الدولة المدينة يرجع إلى مجموعة من العوامل وهي كالآتي :- (1)

ا- المبالغة في سعر الصرف المحلي، ما دفع أصحاب رؤوس الأموال إلى تهريبها الى الخارج.
ب - قيود القطاع المالي، حيث يوجد ضوابط على أسعار الصرف.

ج - العجز المالي" يتم علاج العجز المالي بالإصدار النقدي، فتنخفض القيمة الحقيقية و الشرائية للنقود، وهو ما يعرف بالآثار السيئة للتضخم الناتج عن الإصدار النقدي".

7- البيروقراطية السياسية، وعجز الدولة عن تطبيق القوانين لحسابات سياسية و اجتماعية.

8 - الالتزامات المالية للديون اليونانية، والتي تعتبر من أقسى الديون شروطاً وأعلىها فائدة، حيث كانت تتم تحت ظروف اقتصادية وسياسية ضاغطة.

9- فقدان اليونان لحصتها من السوق المحلية والأوروبية بعد دخولها الاتحاد؛ وذلك لضعف القدرة التنافسية للصناعات اليونانية مقارنة بالصناعات الأوروبية. " تبنت بعض الدول سياسات التصنيع والتنمية ورفع مستوى المعيشة، وسعت لتحقيق ذلك من خلال البرامج الاستثمارية ومحاولات التصنيع، وزيادة الإنفاق العام، فاصطدمت تلك الدول بمشكلة فجوة الموارد المحلية، وزاد التحدي في أن الدول الكبرى قد حافظت على معظم مراكزها القديمة " . (2)

10 - تراجع عائدات السياحة، وذلك بسبب عدم تحديث البنية السياحية، مقابل نمو مراكز سياحية منافسة مثل بعض بلدان أوروبا الشرقية.

11 - ضعف النظام المعلوماتي، لدرجة أن الدولة لم تكن لديها إحصائيات حقيقية لإعداد موظفي الدولة والمتقاعدين، و أن كثيراً منهم كانت تصرف رواتبهم حتى بعد مماتهم " الأزمة أظهرت الوجه السلبي لليونانيين، إذ أعلنت وزارة العمل أنها كانت تخسر سنوياً أكثر من مليون يورو، كانت تذهب إلى مواطنين لا يستحقونها، مثل: المرضى والمقعدين وفاقد البصر الوهميين والمهاجرين في الخارج والمتقاعدين المتوفين الذين يستمر أبناؤهم في تقاضي معاشاتهم التقاعدية عبر التحايل، كما برزت الآلاف من حالات الولادة الوهمية (معظمها توائم) لنساء تقاضين مساعدات من صناديق التضامن الاجتماعية" (3) .

12 - عدم توافق النظام التعليمي مع متطلبات سوق العمل.

¹ (العشري حسين درويش وآخر. الموارد الاقتصادية . دار جامعة المنصورة للطباعة والنشر والتوزيع . مصر . الطبعة الأولى. 1980. ص 428.

² (المرجع السابق. ص 25.

³ (محمد المكي احم أزمة ديون منطقة اليورو ستستمر سنوات رغم المساعدات. المجلة الاقتصادية السعودية. مرجع سابق. 6 .

13 - زيادة عدد المتقاعدين؛ شكل عبئاً على اقتصاد المجتمعات الأوروبية الهرمة.

14 - عودة أعداد كبيرة من أبناء الجاليات اليونانية من دولة الاتحاد السوفياتي سابقا .

15 - ضعف مستوى التنسيق بين مؤسسات الدولة ووزاراتها " تقوم المستشفيات والإدارات المحية وصناديق التأمين بتحديد ميزانيتها بنفسها ودون رقابة أو إقرار حكومي، مما أدى إلى هدر كبير للأموال، واستمرت اليونان في سياسية اللجوء إلى الاقتراض دون حساب لتداعيات ذلك، حتى إن أحد السياسيين الأوروبيين قال إن " اليونان مدمنة ديون ".⁽¹⁾

أهم الأسباب التي أدت إلى أزمة الديون اليونانية هي :-⁽²⁾

1. الفساد في النظام المصرفي وضعف الرقابة عليه، حيث تبين أن العديد من المصارف الخاصة قامت بعمليات تزوير في أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتهربت من دفع الضرائب وقدمت قروضاً لمؤسسات متعثرة بدون دراسة علمية.

2. عدم القدرة على تنفيذ برامج الكشف لأسباب سياسية واجتماعية واستمرار الاقتراض.

3. ارتفاع نسبة القروض للأفراد والمؤسسات، وانتقالها إلى الدولة التي ضمنت القروض.

4. الخلل في الميزان التجاري، حيث خسرت اليونان حصصها في السوق لصالح دول الشمال بسبب الضعف في التنافسية والتنظيم، وخسارة أوروبا حصتها من السوق العالمية لصالح أمريكا بسبب انخفاض سعر الدولار، ولصالح الصين والهند بسبب الأسعار المنافسة.

5. مشكلات ببنية في منطقة اليورو الاقتصادية، حيث توجد وحدة نقدية دون وجود تشابه أو انسجام في بنية المؤسسات، وبوجود اختلاف في قوانين الضرائب والتقاعد ومستوى النمو .

6. عدم وجود مرونة في الجهاز النقدي الأوروبي، حيث لا يُسمح للدول بصك النقود، وهذا ما دفع إلى رفع الضرائب للحصول على سيولة نقدية مما أدى إلى خفض قدراتها التنافسية.

7. تردد المصارف في شراء سندات الدول المتعثرة، ورحيل رؤوس الأموال .

8. التنافس بين الدول الأوروبية؛ وذلك بسبب الصراع بين مراكز القرار السياسي والاقتصادي، ولعدم وجود هوية أوروبية موحدة، ومعاقبة الدول أكثر من السعي لمساعدتها.

إن ارتفاع مستوى الدين العام في اليونان كان من أهم الأسباب التي زادت من تفاقم أزمة الديون السيادية، خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 2009 و 2013، و الجدول التالي يشير إلى ذلك

الجدول رقم (3) النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي والدين والميزان الجاري باليونان في

⁽¹⁾ د . عبد اللطيف درويش. الأزمة المالية اليونانية جذورها وتداعياتها. مرجع سابق. ص 4 .

⁽²⁾ (ألن غرينسبان. مركز أبحاث السياسة الاقتصادية. اسبانيا وأزمة الديون السيادية الأوروبية. مؤتمر مستضاف من قبل معهد فينيرسون الدولي. فرنسا . 13/ سبتمبر / 2011 م. ص 5 . ص 14 .

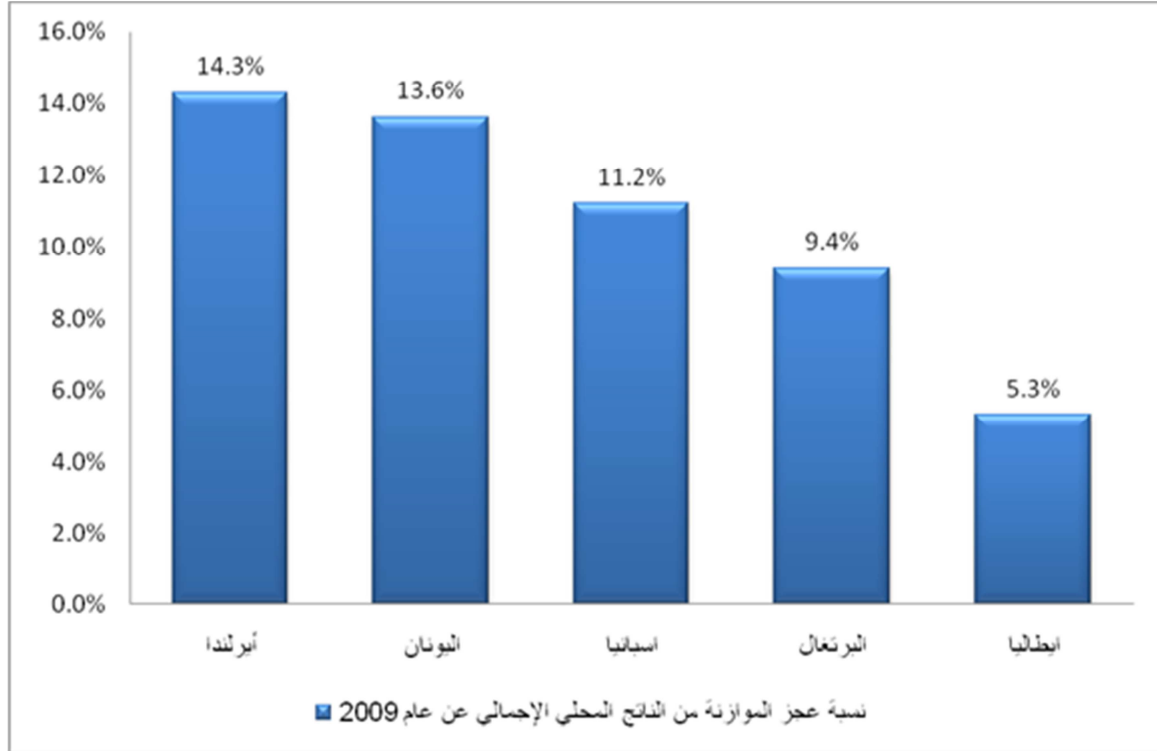
الفترة ما بين عامي (2009-2013).

البيان	2009	2010	2011	2012	2013
النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي %	-2,0%	-4,0%	-2,6%	1,1%	2,1%
إجمالي الدين العام (% من الناتج المحلي الإجمالي)	115%	133%	145%	149%	149%
ميزان الحساب الجاري %	-8,6%	-2,4%	-0,9%	1,0%	3,1%

المصدر: صندوق النقد الدولي. قاعدة بيانات وجهة نظر اقتصادية عالمية. سبتمبر / 2013 م.

تشير بيانات الجدول اعلاه رقم (3) إلى أن حجم الدين الحكومي لليونان قد وصل إلى 115% من الناتج المحلي الإجمالي لها، وأشارت بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن تلك النسبة اقتربت من 150% عام 2012 "على الرغم من أن النتائج أشارت إلى نمو الناتج المحلي، وانخفاض حجم الدين وزيادة التوازن في الحسابات الجارية في اليونان عام 2013، إلا أن أزمة الديون السيادية في اليونان كشفت عن أن هنالك دولاً أخرى قد تقع في نفس المأزق، وهو التخلف عن سداد الديون المستحقة عليها. والشكل الآتي يوضح الدول صاحبة أعلى عجز للموازنة ضمن دول الاتحاد الأوروبي السبع و العشرين والأكثر عرضة للوقوع في نفس مشكلة ديون اليونان، وهذه الأرقام وفقا لما صدر في تقرير الخريف لعام 2010 عن المفوضية الأوروبية. حيث يتضح من خلال هذا الشكل أن نسبة عجز الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009 في أيرلندا هي الأعلى في منطقة اليورو، حيث بلغت 14.3% هذه النسبة % وتأتي بعدها اليونان في المرتبة الثانية 13.6%، أما نسبة العجز في إيطاليا كانت 5.3% فقط عام 2009 .

الشكل رقم (4) يُبين نسبة عجز الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي عن عام 2009.



المصدر : (Bank for international settlements) مصرف التسويات الدولية

امتدت الأزمة اليونانية إلى أنحاء أخرى في منطقة اليورو، فانتشرت الديون السيادية الأوروبية من اليونان إلى أيرلندا، وإلى البرتغال، ثم إسبانيا، وإيطاليا. كان من بين أسباب انتقال الأزمة هو اعتقاد المستثمرون الدوليون أن البلد الأصلي الذي يواجه أزمة اقتصادية بالإضافة إلى الدول الأخرى تشكل مخاطر خسارة مالية، وعندما اكتشف المستثمرون أن هناك دول أخرى لديها ديون عالية ترتب عليها حدوث أمرين مهمين وهما :

أ- بدأ المستثمرون يطالبون برفع أسعار الفائدة على سندات الحكومات للتعويض عن زيادة الخطر المتوقع حدوثه، فبعد ذلك انسحب بعض المستثمرين من الأسواق.

من المعروف أن كل قرض يصاحبه شرط أساسي ينص على أن يدفع المدين إلى الدائن نسبة مئوية من القرض، كفائدة سنوية مستقلة تماماً عن الأقساط التي يلتزم بها المدين، ولذلك فإن عبء خدمة الديون يشمل الأقساط والفوائد معاً، وتختلف أسعار الفائدة المنصوص عليها في عقود القروض من حالة لأخرى، فقد يتفق المدين والدائن على معدل رسمي يتم التعامل على أساسه، وقد يكون السداد على أساس معدل الفائدة الدولي، أو يكون الاتفاق على أساس السعر العائم، وتقوم فكرة السعر العائم على أساس تغيير سعر الفائدة الأساسي كل فترة زمنية معينة، بغرض إدخال التغيرات التي تحدث في سوق الاقتراض الدولي على هذا السعر .⁽¹⁾

⁽¹⁾ رياض صالح أبو العطا. ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي. مرجع سابق. ص 166.

ب- تم تهريب رؤوس الأموال إلى خارج الدول المدينة بأساليب غير مشروعة، والتي مثلت موارد ضائعة على الدول التي اقترضت بكميات كبيرة للإنفاق على برامج التنمية وتمويل العجز في اقتصادها . فظاهرة هروب رأس المال على نطاق واسع من الدول المدينة يمكن النظر إليها على أنها جزء اصيل من مكونات أزمة ديونها الخارجية؛ ذلك لأنها تعمل على زيادة حدة العجز بموازين مدفوعاتها، ومن ثم تسهم في زيادة ميلها للاستدانة . (1)

رابعاً :- العلاقة البنينة لحجم الديون السيادية بين دول الاتحاد

تعامل الاتحاد مع الديون السيادية بمدخل الحل حالة بحالة (Case by Case)، وذلك في إطار ذي أطراف ثلاثية هي: صندوق النقد الدولي، والمصرف المركزي الأوروبي، واللجنة الأوروبية، حيث تطلب الأمر ضرورة موافقتها على برنامج الإنقاذ الذي سيقدم للدولة، والذي غالباً ما صاحبه حزمة تقشف بإشراف صندوق النقد الدولي، وذلك قبل أن تتم عملية الإفراج عن الأرصدة المالية اللازمة لمساعدة الدولة المدينة في خدمة ديونها، ولمواجهة أعباء عملية الإصلاح، أما الأموال التي يتم الإفراج عنها للدولة فتتم بشكل أساسي . (2)

كان ذلك من خلال (EFSF) صندوق الاستقرار المالي الأوروبي. (*)

ويصدر صندوق الاستقرار المالي الأوروبي سندات في سوق المال العالمية لتعبئة الأموال اللازمة لإقراض الدول الأعضاء في منطقة اليورو. " كان الاتفاق على أن يكون حجم التسهيلات المالية في صندوق الاستقرار المالي الأوروبي (440) مليار يورو، للتعامل مع مجموعة الدول التي يطلق عليها مجموعة " P.I.I.G.S " ، ومع تعقد أوضاع الأزمة بانضمام إيطاليا إلى هذه الدول الأربع، لم يعد الصندوق قادراً لمواجهة الديون السيادية . " (4)

الشكل رقم (5) يوضح العلاقة البنينة لحجم الديون السيادية بين دول الاتحاد الأوروبي في نهاية عام 2012. حيث يبين أن أزمة الديون اليونانية كانت هي جرس الإنذار لما حدث داخل الاتحاد النقدي والاقتصادي الأوروبي وخاصةً منطقة اليورو، كما يوضح أن حجم الأزمة ليس

¹ (المرجع السابق . ص 156.

² (حالة وأفاق اقتصاد العالم. تقرير الملخص التنفيذي. صادر عن الأمم المتحدة. 2012. ص 13 .

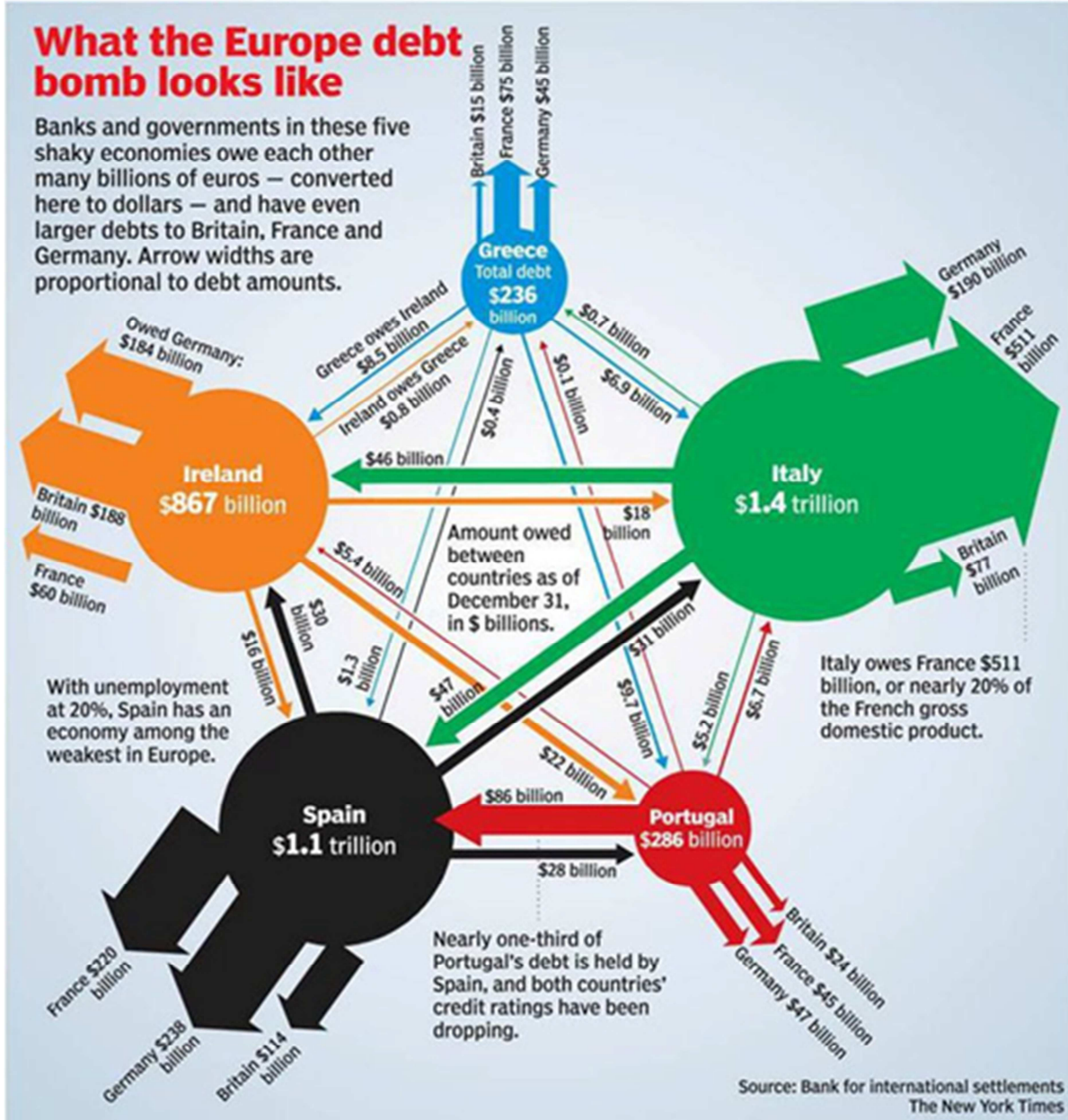
(*) هو صندوق للطوارئ أنشأته منطقة اليورو، لمساعدة الدول التي تواجه ضغوطاً مالية، نتيجة الأزمات المالية التي تصيبها، كما تم مؤخراً 2012 أنشاء صندوق الية الاستقرار الأوروبي (ESM) ليؤدي نفس الغرض .

⁴ (فرج بن ناوي العنزي . إصدار سندات من (EFSF) إلى السوق العالمية. شبكة مسار الإخبارية. العدد 8976 .

2013/5/9. على الرابط الإلكتروني:- <http://www.msar.ps> /8972.html

بالهين، وهو ما أخذ وقتاً طويلاً من الاتحاد بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، حتى يخرج بحزمة من المساعدات، الأعلى كلفة بعد أزمة الرهن العقاري . (*)

الشكل رقم (5) يوضح العلاقة البيئية لحجم الديون السيادية بين دول الاتحاد الأوروبي .



المصدر : مصرف التسويات الدولية- نيويورك تايمز. 2012.

من خلال الرسم السابق نستخلص النقاط الآتية :

(*) أخلت المؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية بالقانون التقليدي للإقراض، الذي يكفل منح القروض للقادرين على إعادتها، من خلال منحها القروض للأفراد الأكثر مجازفة، أو الأفراد ذوي الدخل الضعيفة وبدون وجود ضمانات حقيقية لشراء العقارات السكنية لاعتقادها أنه ليس هناك ما يدعو للقلق طالما أن أسعار المنازل في ارتفاع مستمر . للمزيد أنظر: السويلم سامي ابراهيم. الأزمة المالية العالمية: أسباب وحلول من منظور إسلامي. جدة. المملكة العربية السعودية. مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي. جامعة الملك عبد العزيز. الطبعة الأولى. 2009. ص 3 .

- 1 - أن شبكة الديون البيئية تزداد عمقاً بين أكثر الحكومات المعرضة للوقوع في عدم القدرة على الإيفاء بسداد الديون.
- 2 - أن الأزمة تتكون من ثلاثة عناصر رئيسة :- الأول وهي البلدان المقرضة مثل ألمانيا وفرنسا و بريطانيا، العنصر الثاني يتمثل في الدول المقرضة وهي اليونان، إيرلندا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، والعنصر الثالث يتمثل في الديون البيئية بين الدول المقرضة.
- 3 - أن حجم الديون المستحقة على إيطاليا لكل من الحكومة والمصارف الفرنسية تبلغ \$511 بليون دولار أمريكي، أو ما يمثل 20% من الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي.
- 4 - يمثل نصيب إسبانيا من الديون المستحقة على البرتغال بمقدار الثلث. رغم ذلك تم تخفيض التصنيف الائتماني لكل من البرتغال و إسبانيا .
- 5 - مصارف وحكومات هذه الاقتصادات الخمسة تدين بعضها بعضا المليارات بعملة اليورو التي حولت إلى دولارات .
- 6 - لهذه الدول الخمس (P-I-I-G-S) أكبر ديون مستحقة لبريطانيا وفرنسا وألمانيا .
- 7 - بلغت كمية الديون بين الدول التي تقع بها الأزمة 31 مليار دولار في ديسمبر 2012 م .
- 8 - إسبانيا هي الاقتصاد الأضعف في دول أوروبا مع 20% من البطالة .
- 9- اليونان رغم أزمة الديون التي تعصف بها إلا أنها دائنة لكل من إيرلندا 8.5 مليار دولار، إيطاليا 6.9 مليار دولار، البرتغال 6.7 مليار دولار، إسبانيا 1.3 مليار دولار .⁽¹⁾

المطلب الرابع

تطور أزمة الديون في باقي دول منطقة اليورو

زادت حدة أزمة الديون السيادية في اليونان خلال عام 2011 م بصورة أكبر، حيث استمر معدل الديون السيادية اليونانية في الارتفاع ليصل الى 149% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2013، بعد أن كان 145% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2011. وفي الواقع أن أزمة الديون لم تقف عند حدود اليونان، بل امتد تأثيرها إلى أغلب دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، وهو ما دفع دول المنطقة إلى تبني سياسات مالية تقشفية؛ لتجاوز التداعيات السلبية لتلك الأزمة، مما أضعف من فرص النمو والتوظيف في تلك المنطقة، وأصبحت بعض بلدان الاتحاد الأوروبي - بشكل عام - تعاني مصاعب اقتصادية واضحة، من أهمها: معضلة انكشاف

⁽¹⁾ (اعداد الطالبية بالاعتماد على الشكل رقم (5) الصادر عن بنك التسويات الدولية .

مصارفها على ديون غير مخدمة، وارتفاع معدلات البطالة، وضعف معدلات النمو الاقتصادي، وتزايدت أعباء الإسهامات الاجتماعية، حتى باتت تمثل نسبة مهمة من مخصصات الموازنات الحكومية في اليونان وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال وفرنسا وإيرلندا وبريطانيا.

أولاً :- أزمة الدين في إيرلندا

كانت إيرلندا أول دولة بعد اليونان تواجه الأزمة المالية الأوروبية، لذلك تعد إيرلندا ثاني أكبر الدول التي تسببت في نشوء أزمة الديون السيادية، فقد تسارع النمو على نحو مرتفع في إيرلندا ليصل إلى نسبة 9,6% في الفترة من 1995م. 2000م، ووصل سعر الفائدة على مديونيتها من ألمانيا إلى أدنى مستوياته في عام 2005، و زادت الأجور بنسبة 13%، إلا أن النمو السريع والسياسة النقدية الأوروبية أسهمت في ضخ المزيد من النقد الأجنبي في القطاع المالي؛ ما أدى إلى زيادة حجم الائتمان ليشكل حوالي 200% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 . (1)

الجدول التالي يوضح نسبة العجز في دول منطقة اليورو لعام 2010 ، حيث تشير البيانات إلى أن إيرلندا تصدرت قائمة دول منطقة اليورو من حيث نسبة العجز في الميزانية، حيث وصلت نسبة العجز في ميزانيتها إلى نحو 14,7%، يليها اليونان بنسبة 12,2%، ثم إسبانيا وفرنسا والبرتغال .

جدول رقم (4) نسبة العجز في الميزانية في دول منطقة اليورو في 2010 م.

الدولة	نسبة العجز في الميزانية	الدولة	نسبة العجز في الميزانية
إيرلندا	-14.7%	بلجيكا	-5.8%
اليونان	-12.2%	قبرص	-5.7%
إسبانيا	-10.1%	النمسا	-5.5%
فرنسا	-8.2%	إيطاليا	-5.3%
البرتغال	-8.0%	ألمانيا	-5.0%
سلوفينيا	-7.0%	فنلندا	-4.5%
نيوزيلندا	-6.1%	مالطا	-4.4%
سلوفاكيا	-6.0%	لوكسمبورج	-4.2%

المصدر: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية. التقرير الاقتصادي "الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية". الغرفة التجارية الصناعية بالرياض السعودية. إصدار سنوي العدد 19 لعام 2011. ص 19 .

¹ (مركز البحوث والدراسات الاقتصادية. التقرير الاقتصادي "الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية". الغرفة التجارية الصناعية بالرياض السعودية . إصدار سنوي العدد 19 لعام 2011م. ص 19 .

نظراً لتحول الاقتصاد الإيرلندي من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الخدمي والإسكان والوساطة المالية والعقارات، فقد تراجع الطلب المحلي العام فيها بنسبة 16%، وانخفضت حركة الاستثمارات بنسبة 40%، وانخفضت أسعار المساكن بنسبة 40% عام 2010م (طبقاً لتقارير اللجنة الأوروبية)، إلا أنه من الملاحظ أن أكثر القطاعات تأثراً كان القطاع المالي " انخفضت الأسهم المالية الإيرلندية إلى أكثر من 70%، وقدرت خسارة المصارف ما يصل إلى 35 مليار يورو، وبنسبة 20% من الناتج المحلي الإجمالي، وتم الإعلان عن تأميم المصرف الإنجليزي الإيرلندي الذي خسر نحو 12.7 مليار يورو " (1).

ثانياً :- أزمة الدين في البرتغال

إن البرتغال عانت من انخفاض الإنتاجية والقدرة التنافسية وتزامن ذلك مع الزيادة في الانفاق الحكومي، والانخفاض في الإيرادات الضريبية، مما سبب عجزاً مالياً في البلاد. فقد تفاقمّت أزمة الديون في البرتغال في عام 2011، ولم يكن لدى البرتغال ما يكفي من الأموال لدفع الزيادة في الديون، ويرجع ذلك لما يعانيه اقتصادها من تباطؤ في النمو ومن انخفاض الإنتاجية بها، مما دفعها لزيادة الاستيراد من الخارج، الأمر الذي تسبب في عجز التدفقات النقدية الأجنبية، ما تسبب في عجزها عن الإيفاء بديونها. ومن ثم أدى ذلك إلى تخفيض التصنيف الائتماني لسنداتها من قبل الوكالات الدولية المختصة . (2)

ثالثاً :- تأثير الأزمة على إسبانيا

كانت إسبانيا تتمتع بنمو اقتصاد كبير قبل عام 2007م ولكن عند نهاية هذا العام بالإضافة إلى الركود الذي حصل في 2008 م نتيجة الأزمة المالية العالمية، زاد العجز في إسبانيا، وعلى الرغم من ارتفاع مستوى الديون الخاصة للمواطنين الإسبانين؛ لكن هذا العجز في البلاد يعتبر منخفضاً نسبياً مقارنة ببقية دول منطقة اليورو .

" كان العجز في إسبانيا بحلول عام 2007م، 1,13% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع متوسط العجز في منطقة اليورو 1,8% بحلول عام 2008م، مع ذلك كان العجز في إسبانيا قد ارتفع إلى 4,9% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع متوسط العجز في منطقة اليورو الذي

¹ أ. بيتر وليم. آلية الاستقرار الأوروبي توفر اتحاد دولي. النمسا. دار النشر فيينا. الطبعة الثانية. مايو/ 2010. ص21. ص 23.

² خالد إحمية. أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي . دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005 . 2011. مرجع سابق. ص66.

كان 2,58% من الناتج المحلي الإجمالي، وبحلول عام 2010 م ارتفع العجز إلى 9,7% من الناتج المحلي الإجمالي".⁽¹⁾

اتخذت الحكومة الإسبانية خطوات جادة لتجنب عدوى الانكماش المالي القوي على المدى القصير، حيث نجحت في خفض العجز في الميزانية العامة من 11.1 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 م إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 م، أي خفضت 5.1 % من الناتج المحلي الإجمالي في غضون عامين، وهناك الالتزام القوي هو تحقيق 13 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 .⁽²⁾

رابعاً :- أزمة الدين في إيطاليا

تعتبر إيطاليا ثالث أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، ولكنها تأثرت بالأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد، وعاشت فترة من عدم الاستقرار السياسي . " سجل الدين العام في إيطاليا رقماً فاق مبلغ 2.6 ترليون يورو عام 2013، وهو بذلك ارتفع إلى قرابة 130% من الناتج المحلي الإجمالي، رغم خفض التكاليف وزيادة الضرائب، وباتت البطالة تطال 11,6 بالمئة من الأيدي العاملة وأكثر من ثلث الشباب، ووصل عدد العاطلين عن العمل نحو 3 ملايين شخصاً " ⁽³⁾ .

تشير بيانات الجدول التالي- رقم (5) - إلى أن إيطاليا هي أعلى دولة يرتفع فيها حجم الدين الحكومي العام بعد اليونان، حيث وصل إلى 119% من الناتج المحلي الإجمالي. وذلك يثير السؤال الآتي وهو:- هل ستواجه إيطاليا نفس مصير اليونان ؟

¹⁾ The Op.cit, p .60.

²) أ. ألن غرينسبان. مركز أبحاث السياسة الاقتصادية. إسبانيا وأزمة الديون السيادية الأوروبية. مؤتمر مستضاف من قبل معهد فيترسون الدولي . مرجع سابق. ص 3.

³) جريدة الوطن الإلكترونية. مصر . القاهرة . تم الاطلاع يوم الخميس 23 / 5 / 2013- على الرابط الإلكتروني :-
<http://www.elwatannews.com/news/details/187113>

جدول رقم (5) النسبة المئوية للديون الحكومية والميزان الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو عام 2010 م .

الدولة	نسبة الدين الحكومي العام من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة ميزان الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي	الدولة	نسبة الدين الحكومي العام من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة ميزان الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي
النمسا	72.2 %	2.7 %	إيطاليا	119.0 %	3.3 %
بلجيكا	96.7 %	1.0 %	لوكسمبرج	18.4 %	7.8 %
قبرص	60.8 %	7.7 %	مالطا	67.1 %	4.8 %
فنلندا	48.4 %	3.1 %	نيوزيلندا	63.7 %	7.1 %
فرنسا	82.3 %	1.7 %	البرتغال	92.9 %	9.9 %
ألمانيا	84.0 %	5.7 %	التشيك	41.8 %	3.5 %
اليونان	142.8 %	10.5 %	سلوفينيا	37.3 %	0.8 %
ايرلندا	94.9 %	0.5 %	إسبانيا	60.1 %	4.6 %

المصدر:- صندوق النقد الدولي . قاعدة بيانات وجهة نظر اقتصادية عالمية- سبتمبر /2011 م.

الأسباب التي زادت من حدة المخاوف من تأثير أزمة ارتفاع الدين العام الإيطالي :-⁽¹⁾

- 1 - " تعد إيطاليا من أكبر الأسواق في العالم إصدارا للسندات الحكومية، وأي إخلال منها بسداد ديونها؛ سيؤدي إلى ارتفاع سعر فائدة الدين لأكثر من 12 % .
- 2- الارتفاع الهائل لحجم الدين بشكل قد يصعب اجتيازه، والذي وصل إلى 2.2 ترليون دولار في عام 2011، وبما شكل ما نسبته 120 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 .

¹ (مركز البحوث والدراسات الاقتصادية. التقرير الاقتصادي " الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية .مرجع سابق . ص 21، 22 .

3- تخفيض " ستاندرد أند بور " تصنيف إيطاليا مستوى واحد من " + 1. A/A " إلى 1 " A/A. معلة ذلك بعدم قدرة إيطاليا على خفض الانفاق العام وضبط أوضاعها المالية، خاصة في ظل توقعات النمو غير المشجعة .

4- امتداد الأزمة إلى إيطاليا تثير المخاوف من تتابع تداعياتها إلى باقي الدول الأوروبية " .
الجدول التالي يُبين نسبة الناتج المحلي الإجمالي والدين العام والاستثمارات وميزان الحساب الجاري لإيطاليا ما بين عامي (2009 – 2013)، حيث كان الدين العام في ارتفاع مستمر.
الجدول رقم (6) الناتج المحلي الإجمالي والدين العام والاستثمارات لإيطاليا ما بين عامي (2009 – 2013)

البيان	السنة	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الاجمالي(ترليون دولار)	2.117	2.055	2.246	2.091	2.180	
الدين العام(ترليون يورو)	1.764	1.843	1.924	2.622	2.630	
الدين العام (نسبته الى الناتج المحلي الإجمالي)	% 116.1	% 119.0	% 121.1	% 135.1	% 150.0	
إجمالي الاستثمارات(نسبته من الناتج المحلي الاجمالي)	% 18.9	% 20.2	% 19.9	% 19.4	% 18.8	

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2013.

إذن لم تعد تلك الدول خاصة ما تسمى اختصاراً بدول (P.I.I.G.S)، والتي ارتفعت مستويات الديون السيادية فيها إلى نقطة حرجية، الأكثر تأثراً بأزمة منطقة اليورو، والديون السياسية التي يئن اقتصادها تحت وطأتها، فقد طال التأثير بأزمة الديون السيادية بدرجة ما الدول الأكثر متانة.
خامساً :- انتقال الأزمة إلى اقتصادات الدول المتقدمة في الاتحاد :

انضمت ألمانيا (أكبر اقتصاد في منطقة اليورو) إلى قائمة الدول الأكثر تأثراً بتداعيات الأزمة "انخفض معدل الواردات المعدلة موسمياً في ألمانيا بنسبة 4,8% في 2012، فيما نزلت الصادرات المعدلة موسمياً بنسبة 1,7 % بالمقارنة مع توقعات بهبوطها بنسبة 1%، وارتفع الفائض التجاري المعدل موسمياً إلى 16,1 مليار يورو من 14 ملياراً في مارس 2011 " (1) .
لم تكن فرنسا (ثاني أكبر اقتصاديات منطقة اليورو) بأحسن حال من سابقتها، خاصة بعدما ارتفع العجز التجاري خلال عام 2012، بنحو 200 مليون يورو مقارنة بالأشهر التي سبقتها، وهذا ما أكدته بيان هيئة الجمارك الفرنسية " أن العجز سجل خلال عام 2011، 68,801 مليار يورو، مقابل 70,607 مليار خلال العام 2012، وكشف تقريرٌ للمصرف المركزي الفرنسي عن

(1) المرجع السابق ص.6 .

صعوبات تواجهها فرنسا في ظل ارتفاع معدلات البطالة بالتزامن مع الانعكاسات السلبية لأزمة الديون السيادية، متوقعاً أن يشهد الاقتصاد الفرنسي انكماشاً طفيفاً لا يتجاوز الـ 0,1% خلال الفترة بين مايو إلى يونيو 2012 " (1).

أخيراً يمكن تلخيص أهم أسباب احتدام أزمة الديون السيادية في اليونان بعضها داخلية، وبعضها الآخر خارجية :-

1- العوامل الداخلية:

أ- حقق الاقتصاد اليوناني انتعاشاً خلال الفترة 2001 - 2007، حيث نما الاقتصاد بشكل ملحوظ وأسهم بذلك تسهيل التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية من قبل المصارف، مما أدى إلى زيادة استهلاك القطاع الخاص وزاد الإنفاق، وزادت نسبة الإيرادات.

ب - أسهم ضعف التحصيل الضريبي في زيادة عجز ميزان المدفوعات، بسبب الفساد المتفشي في جهاز القطاع العام، وزادت الرواتب، بينما بلغت الزيادة في الاتحاد الأوروبي كاملاً. كما ذكر انفا- نصف هذه النسبة، مما أدى إلى ضعف التنافسية، وزيادة عجز الميزان التجاري .

2- العوامل الخارجية : إذ تمثلت أهم الأسباب الخارجية في الاتي:-

أ - الدخول في عضوية العملة الأوروبية : أصدرت الحكومة اليونانية بيانات اقتصادية غير حقيقية، لكي تتماشى مع معاهدة ماسترخت . نسب الدين العام وعجز ميزان المدفوعات إلى مجمل الناتج المحلي. وذلك لكي يتسنى لها دخول عضوية العملة الأوروبية، مما أدى إلى التأخير في اتخاذ إجراءات مالية واقتصادية لحل هذه المشاكل .

ب- الأزمة المالية العالمية : 2008 تأثرت اليونان بالأزمة المالية العالمية، ودخلت في ركود اقتصادي بسبب ضعف الدخل من السياحة والنقل البحري، وضعف التنافسية، مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة لتصبح 9% في عام 2009، وبلغت نسبة عجز ميزان المدفوعات إلى مجمل الناتج المحلي 13.6 % في عام 2009.

ج - ضعف الثقة في السندات الحكومية:- منذ نهاية عام 2009 ، ازدادت مخاوف الدائنين والمستثمرين في بعض الدول الأوروبية (اليونان ، إيرلندا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال) وهذا أدى إلى ظهور أزمة ثقة في السندات الحكومية اليونانية؛ بسبب تخفيض التصنيف الائتماني لليونان . إذن أزمة الديون الأوروبية ترجع أسبابها إلى ثلاثة أنواع : يرجع النوع الأول إلى مشكلات ذاتية في الاقتصادات المختلفة (عوامل داخلية)، والنوع الثاني يرجع سببه إلى عيوب النظام

¹ (د. عبد اللطيف درويش. الأزمة المالية اليونانية جذورها وتداعياتها. مرجع سابق . ص 6 .

النقدي في منطقة اليورو، مما أدى إلى اختلالات إقليمية في التنمية الاقتصادية (عوامل خارجية)، أم النوع الثالث فهو راجع إلى "البيئة الاقتصادية" أي معدلات التبادل التجاري الدولي، والتقسيم الدولي للعمل، والمركز الغير متكافئ الذي تحتله الدول المدينة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، حيث فرض هذا الأخير بدمج موارد الدول الأقل تقدماً بمنظومته الاتحادية، وهذا هو المقصود بالبيئة الاقتصادية، أي: (العوامل مشتركة) ففي منطقة اليورو توجد فجوة اقتصادية كبيرة بين دول الاتحاد الأوروبي وتفاوت إلى حد كبير في التنمية بين المناطق ومن بينها، ألمانيا، وفرنسا وبعض البلدان الأكثر تقدماً في اقتصادها، في حين إن التنمية الاقتصادية في البلدان المحيطة الأخرى بدأت تتخلف كما في اليونان، مما أدى إلى الزيادة السريعة في المديونية.

أما أهم العوامل التي سببت في نشأة الديون السيادية الأوروبية هي :-

- 1- محاولات الدول إنقاذ المؤسسات المالية الوطنية، الأمر الذي أدى إلى تحويل الديون الخاصة لدى المؤسسات المالية إلى دين عام على الدول .
- 2- برامج التحفيز المالي التي طبقتها دول العالم المختلفة، للحيلولة دون انتشار الكساد.
- 3- تراجع الإيرادات العامة، نتيجة انخفاض مستويات الدخل وضعف النشاط الاقتصادي.
- 4- انخفاض معدلات الفائدة في ظل مناخ الأزمة، وهو ما أغرى الدول المدينة على الإفراط في اقتراض ما تحتاج إليه بمعدلات فائدة متدنية، على الأقل في المراحل الأولى للأزمة.
- 5- الاختلال في توازن التنمية الاقتصادية بين دول الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث

الآثار الاقتصادية لأزمة الديون السيادية الأوروبية

عندما يزيد الدين العام بشكل كبير و يكون احتياج الحكومة للتمويل كبيراً، تضطر إلى رفع نسبة الفائدة على سنداتها، ما يؤدي إلى مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في مجال الاقتراض من الجهاز المصرفي، حيث تعزف المصارف عن تقديم القروض لمشروعات القطاع الخاص، والاكتفاء بشراء سندات الخزينة وأذوناتها، لانعدام نسبة المخاطر فيها وارتفاع العائد عليها، كما أن تفاقم الدين العام يكون مرتبطاً بأعباء خدمة الدين من أقساط و فوائد، الأمر الذي يؤثر في حجم الإنفاق على مجالات التعليم والصحة والأجور و المجالات المتعلقة بتحسين سبل المعيشة وتلبية حاجات التنمية البشرية في المجتمع .

المطلب الأول

أثر الديون السيادية اليونانية على الاقتصاد الأوروبي

إن أزمة الديون السيادية اليونانية لا تشكل خطر على الاقتصاد اليوناني فحسب، بل يمتد أثر هذا الخطر إلى اقتصاد جميع الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي، وخاصةً دول منطقة اليورو، بالإضافة إلى امتداد هذا التهديد ليطل الاقتصاد العالمي ايضاً، وبسبب المأزق الاقتصادي الذي تعاني منه اليونان، الذي يعكس الاختلال في التوازن على الصعيدين الداخلي والخارجي، اصبح الاقتصاد الاوروبي مهدداً بإضعاف فرص النمو واستمرار حالة الاضطراب، لأنه سيعاني من تراكم الفوائد، مما يشكل عبئاً على موارده وسيجعل من الصعوبة إعادة الاقتراض بأسعار فائدة منخفضة، وبالتالي فإن هذه الازمة يمكن أن تهدد مستقبل منطقة اليورو بأكملها بالانهيار.

أولاً : أثر الدين العام على الاقتصاد

يترتب على انتشار ظاهرة الديون السيادية، ظهور ما يسمى باقتصاد المديونية الدولي الذي ينتج عن تفاعل العلاقات الدولية بين الدول بمسائل القروض، ويتميز بالخصائص الآتية :-⁽¹⁾

- 1 - حدوث ارتفاع ملحوظ في نسبة المديونية في العلاقات الاقتصادية الدولية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة خدمة الديون، وأصبحت تستغرق ما يقارب ثلاثة ارباع القروض الجديدة كلها
- 2 - الارتفاع الواضح في خدمة الديون إلى نسبة الصادرات، والذي يعبر عنه بمعدل الديون
- 3 - ارتفاع معدل سعر الفائدة الدولي. وهو من أهم الآثار السلبية المترتبة على الديون السيادية

⁽¹⁾ رياض صالح ابو العطا. ديون العالم الثالث على ضوء احكام القانون الدولي. مرجع سابق . ص 79 .

الصدمات الخارجية، والتي من بينها ارتفاع أسعار الفائدة وأسعار تحويل العملات الرئيسية، ومعدلات التجارة الخارجية. " تتحمل اقتصاديات الدول المدينة خسائر في النقد الاجنبي تفوق بكثير ما تحققه القروض الاجنبية، ولما كانت الخسائر كثيرة بسبب الهزات الاقتصادية الخارجية لم يتحقق النمو المطلوب " (1) .

4 - تعدد حالات إعادة الجدولة، خاصة في الدول المثقلة بالديون.

هذا ما جعل بعض هذه الدول تعلن حقيقة وضعها المالي (بعد محاولة لإخفائها الأرقام الواقعية، وإرسال تقارير غير حقيقية إلى الجهات المختصة عن الأوضاع المالية لها)، وحقيقة نسبة عجز الموازنة ونسبة الدين العام للنتائج المحلي الإجمالي، وكانت المؤشرات الحقيقية مفاجئة، خاصة في اليونان والبرتغال وإسبانيا وبريطانيا. وقعت معظم هذه الدول في المديونية السيادية، وأصبحت أمام خيارين، إما إعلان العجز عن سداد هذه الديون، ومن ثم التسبب في أزمة كبيرة للقطاع المصرفي الأوروبي، وإما طلب المساعدة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

تقول البيانات إنَّ ديونَ دول الاتحاد الأوروبي الهامشية الأضعف (اليونان وإيرلندا والبرتغال وإيطاليا وإسبانيا) بلغت 4,1 تريليون دولار في نهاية الربع الأول من عام 2010، زادت في عام 2012 لأكثر من 5 تريليونات دولار. كما أنَّ الدولَ الأكثرَ تورطاً في ديون تلك الدول الخمس هي فرنسا (843 مليار دولار)، وألمانيا (652 مليار دولار)، والمملكة المتحدة (380 مليار دولار) وهولندا (208 مليارات دولار) والولايات المتحدة (195 مليار دولار). (2)

مع تفاقم المشكلة، وفقدان الحكومات القدرة على السداد، تحوّلت المصارف الخاصة إلى المصرف المركزي الأوروبي، مُطالبَةً إياه بتمويل عجز الحكومات، في الوقت الذي أصبحت معظم تلك المصارف تُعاني من أزمة سيولة منذ الأزمة العالمية عام 2008، مع إجماع المصارف الأمريكية عن إقراضها خوفاً من إفلاسها. ولذلك فإن المصارف الأمريكية أيدت فرض إجراءات التقشُّف على اليونان وإيطاليا. " يقال إن دولة ما في حالة أزمة سيولة (liquidity Crisis) إذا كانت هذه الدولة تمر بأزمة مؤقتة وراجعة إلى أسباب خارجة عن أدراتها، بحيث تصبح في وضع لا يسمح لها بالاستمرار في الوفاء بخدمة ديونها بمفردها " (3).

¹ (محمد بيجاري . من اجل نظام اقتصادي دولي جديد . اليونسكو . الطبعة الاولى . 1978 . ص 49، 50.

² (هشام بشير. ملف الازهرام الاستراتيجي . القاهرة . مارس 2012
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=858827&eid=875>.

³ (السيد احمد عبد الخالق . البنوك التجارية الدولية وازمة المديونية العالمية . مصر . القاهرة . دار جامعة المنصورة للطباعة والنشر والتوزيع . 1989 . ص 24 .

إن سبب تفاقم سوء الأوضاع الاقتصادية في أوروبا هو أن شركات أوروبا ليست أحسن حالاً من المصارف، فكلها غارقة في الديون بما يزيد على حقوق المساهمين " إن نسبة الديون إلى رأس المال 218% في اليونان، 145% في البرتغال، 135% في إيطاليا، 113% في أيرلندا، 152% في إسبانيا، 105% في ألمانيا، 89% في إنجلترا، و76% في فرنسا".⁽¹⁾

هذا يعني أن أزمة الديون السيادية لا تقتصر على الدول الهامشية في الاتحاد الأوروبي، بل تمتد إلى دول أخرى مهمة إذا انهارت، فستنهيار المصارف الأوروبية الكبرى، كذلك المصارف الألمانية والفرنسية.

ثانياً : - أهم تداعيات الديون السيادية اليونانية على الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي:

رغم محدودية ثقل الاقتصاد اليوناني في مجمل اقتصاد الاتحاد الأوروبي، وفي مجمل اقتصاد منطقة اليورو إلا أن المشكلات التي نجمت عن مشكلة الديون السيادية اليونانية أثرت وبشكل واضح على الاقتصاد الأوروبي خاصة وأنها أخذت في الانتقال سريعاً إلى بقية دول الاتحاد تقريباً وبشكل نسبي متفاوت، وذلك لعدة أسباب أهمها :-⁽²⁾

1- أن الاقتصاد اليوناني أخفى لفترة غير قصيرة حقيقة المشكلات التي يعانيها، ولم تكن هناك الشفافية الكافية للإفصاح عن حقيقة تضخم الديون السيادية، وصعوبة تغطيتها بالشكل المطلوب، ومن ثم كان الكشف عن هذا الخلل المالي صدمة لجميع الأسواق الأوروبية، وزادت الشكوك حول الموقف المالي في الدول الأخرى بالاتحاد الأوروبي.

توجد عوامل تتدخل في تحديد القيمة الفعلية للديون السيادية، ومن أهم هذه العوامل :-⁽³⁾

"أ - أحوال الاقتصاد الكلي: أي الاقتصاد الكلي للدولة المعنية، من حيث درجة نموه، وارتفاع مستوى الديون، ومدى الجدارة الائتمانية التي يتمتع بها.

ب - التدابير التي يتخذها المدين، أي السياسات الاقتصادية التي ينوي المدين تطبيقها ومدى النجاح التي يترتب عليها إذا تم تطبيقها فعلاً، و موقف الدولة المدينة من الاقتصاد العالمي.

ج - التدابير التي يتخذها الدائنون أي: جملة السياسات الاقتصادية المتبعة من جانب الدائنين، ومنها تحمل جزء من المديونية، وفتح الأسواق العالمية أمام اقتصاد المدين، وموقف الدول الدائنة في الاقتصاد الكلي.

⁽¹⁾ هشام بشير. ملف الأهرام الاستراتيجي. المرجع السابق.

⁽²⁾ حبيب الشمري. أزمة اليورو وتداعياتها على الاقتصاد العالمي. المجلة الاقتصادية. النسخة الإلكترونية. الرياض. العدد 6095 19/ يونيو/ 2010. www.aleqt.com/2010/06/19/article.408387.html

⁽³⁾ مارك ستون وآخرون. السوق الثانوية لقروض البلدان النامية. مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي. واشنطن. العدد 46. ديسمبر. 1990. ص 23. 24.

د - التدابير التي تتخذها المؤسسات الدولية أي: جملة السياسات المتبعة من قبل المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد والمصرف الدوليين، ومدى التسهيلات التي تقدمها هذه المؤسسات للمدين " .

2 - ضخامة مشكلة الديون السيادية التي يواجها الاقتصاد اليوناني، حيث بلغت نسبة ديون الحكومة نحو 120 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعني وجود فجوة كبيرة بين هذه النسبة والنسبة التي يحددها ميثاق الاستقرار الأوروبي، التي لا تزيد على 60 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما جعل هناك صعوبة في سرعة احتواء هذه الأزمة. " تعهدت دول اليورو في اجتماعها المنعقد عام 1998م ببذل جهود مكثفة لتحقيق كافة الشروط، بما فيها شرط الدين العام الذي يجب ان لا يتجاوز 60 % من الناتج المحلي الإجمالي، في إطار ميثاق واحد هو ميثاق الاستقرار " (1) .

3 - الظروف التي جاءت فيها مشكلة الديون السيادية اليونانية، حيث جاءت في توقيت أصبح فيه كل من الاقتصاد العالمي والاقتصاد الأوروبي منهكين من كثرة النفقات التي تحملها لمواجهة الأزمة المالية العالمية، وفي توقيت ما زالت الشكوك قائمة وبقوة بشأن نجاح الاقتصاد العالمي في الخروج من تداعيات هذه الأزمة.

4 - قيام مؤسسات (التصنيف الائتماني) الدولية، من بينها مؤسسة فيتش، ومؤسسة ستندروبورز، و مؤسسة كابيتال انتلجنس، عندما تبين لها أن عجز اليونان بلغ نحو 13.6 % وليس 12.7 % من الناتج المحلي الخام، بتخفيض التصنيف الائتماني للسندات الحكومية اليونانية، ووصفتها بأنها (Junk Bonds) سندات خردة، فتعقدت الوضعية المالية أكثر، و قامت كذلك بتخفيض التصنيف الائتماني لدول أخرى في الاتحاد الأوروبي مثل: البرتغال، وهو ما جعل الأسواق العالمية تدرك عمق الأزمة، وأنها ربما تصبح عدوى بين دول الاتحاد الأوروبي، خاصة في ظل توقع تفاقم الديون في عدد من دول الاتحاد. (2)

5 - خروج تصريحات وتحليلات اقتصادية تذهب إلى طرح مقترحات، بانسحاب اليونان من اليورو وعودتها إلى استخدام عملتها الوطنية السابقة (الدراخمة)، وامتداد ذلك بالتبعية إلى احتمالات انهيار وتفكك الاتحاد النقدي الأوروبي .

¹ (حميد الجميلي. دراسات معاصرة في الاقتصاد الدولي التطبيقي. مرجع سابق. ص 357 .

² (رضا الشكدالي. الاقتصاد التونسي بين تداعيات الأزمة الأوروبية ومتطلبات النمو. مجلة المغرب الموح مرجع سابق. ص19.

6 - الخلافات بين دول الاتحاد الأوروبي حول ضرورة التدخل لإنقاذ اليونان من الإفلاس، وكذلك حول دعوة صندوق النقد الدولي للمشاركة في برنامج الإنقاذ. " إن قروض الصندوق تقدم لمدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، ومن الضروري أن يتأكد الصندوق من أن الإصلاحات التي تتم تسمح للدول المدينة أن تعيد هذه القروض للصندوق؛ ذلك لأن أمواله لها صفة الدوران؛ ونظرا لقصر المدة نسبيا فإنها لا تسمح بإعطاء المدين الفرصة المناسبة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي، ولذلك فإن معظم الدول تنتظر حتى تتفاقم المشاكل وتتضخم، ومن ثم لا توتي قروض الصندوق ثمارها " (1).

حيث أدى هذا الخلاف والتأخر في معالجة الأزمة، إلى زيادة التخوفات من احتمالات ترك اليونان لمصير الإفلاس، كما فعلت الولايات المتحدة مع مصرف (ليمن برنرز) Lehman Brothers عند اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008 .

7 - " سيتحتم على الاتحاد الأوروبي السعي لتغطية أكثر من 160 مليار يورو من السندات، وستخسر ألمانيا وحدها من 60 الى 80 مليار يورو " (2)

ثالثا : - أهم التداعيات الاقتصادية على العملة الموحدة " اليورو "

1- رغم أن اليونان واحدة من أصغر الدول في منطقة اليورو (تشكل 2.6 % فقط من الناتج الإجمالي للمنطقة)، إلا أن تعثرها يمثل مشكلة خطيرة للمنطقة برمتها لأن من شأن ذلك ضعفة الثقة في العملة الموحدة وخلق ضغوط على الدول المشابهة من حيث خصائص المديونية والميزانية، خاصة البرتغال وإسبانيا وإيرلندا، عدا التسبب في مضاعفات خطيرة على مصارف الاتحاد الأوروبي التي تعود إليها 49.2 مليار يورو من ديون اليونان (35.1 مليار يورو، منها عائدة إلى مصارف فرنسية وألمانية) . (3)

2- سجل سعر الذهب أعلى مستوى في نحو أسبوعين من الأزمة، نتيجة إقبال المستثمرين على شراءه للتحوط في مواجهة مخاوف بشأن تصاعد الأزمة في اليونان، فبلغ 1116.65 دولار في تلك الفترة، ولحقه سعر الفضة الذي صعد في الفترة نفسها إلى 15.81 دولار للأوقية من 15.52 دولار في نيويورك، وارتفع البلاتين إلى 1530 دولارًا للأوقية من 1512.5 دولار، كما زاد

¹ (عبد الشكور شعلان. نصف إجراءات الإصلاح الاقتصادي تؤدي إلى الفشل. صحيفة الأهرام . مصر . القاهرة . العدد 98 . 8 / أبريل / 1991 . ص 9.

² (عبد اللطيف درويش. مركز الجزيرة للدراسات. تقرير 11/ يونيو / 2012. على الرابط الإلكتروني : <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3B8F7D9E.F6E8.45C2.AA98.EEBADFF2C3CF.htm>.

³ (تقرير مؤسسة جدوى الاستثمارية. أزمة اليورو وتداعياتها على السعودية. المملكة العربية السعودية. مايو / 2010 . ص 2 .

البلاتينيوم إلى 425 دولارًا للأوقية من 418.5 دولار، أيضا واجهت عملة اليورو ضغوطاً شديدة، وسجل سعر صرفها تراجعاً كبيراً، عقب اندلاع الأزمة، إذ تراجع إلى ما دون 1.37 دولار بسبب المخاوف من انتقال الأزمة إلى دول أخرى.⁽¹⁾

3- انخفضت الاستثمارات التي كانت ترتفع بمعدل رقمين في معظم الدول الأعضاء الجديدة؛ بسبب قيود الائتمان، وانخفاض الاستثمار في الخارج وتدهور التوقعات الاقتصادية، كما أصبحت تواجه شبح ارتفاع البطالة، وانخفاض الأجور بسبب نزوب الائتمان الاستهلاكي.⁽²⁾

4- سببت الأزمة خسائر أكبر في بعض البلدان عنها في بلدان أخرى، وأدت إلى ارتفاع البطالة في كل منطقة اليورو، وهناك أيضاً ضغوط أكثر على المالية العامة لبعض بلدان منطقة اليورو، و اتساع نطاق العلاوات على السندات السيادية ومقايضات تعثر سداد الائتمان المرتبطة بها.⁽³⁾

5- تبدو العملات المحلية لدول الاتحاد غير الأعضاء في منطقة اليورو، معرضة للمخاطر على نحو متزايد، والحكومة إما عاجزة عن الاقتراض من الأسواق المالية لتمويل العجز في ميزانياتها، أو تجد أن ذلك مكلف، وعليه طلبت هنغاريا ولاتافيا ورومانيا الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي، ومن صندوق النقد الدولي، كما طلبت بولندا الحصول على حد التسهيلات الائتمانية الخاص بالصندوق، وهو تسهيل جديد مصمم للاقتصاديات التي لها سجل مسار قوي .⁽⁴⁾

6- هناك عوامل كثيرة تشير إلى تراجع في قيمة اليورو، حيث إن الاتحاد الأوروبي هو المنطقة الوحيدة في العالم التي ربما تشهد ركوداً مزدوجاً لأن عودته إلى النمو كانت ضعيفة، فضلاً عن أن من شأن إجراءات التقشف أن تضعف الأداء الاقتصادي، كذلك لن تكون الفروقات في أسعار الفائدة في صالح العملة الأوروبية الموحدة، حيث إن المصرف المركزي الأوروبي لم يلجأ إلى رفع الأسعار لبعض الوقت، وقد ظل المصرف المركزي الأوروبي باعتباره الجهة المنوط بها ضبط التضخم مثابراً على إبقاء أسعار الفائدة أعلى من نظيرتها في أمريكا حيث يناط بالاحتياطي الفدرالي ضبط التضخم ودعم النمو في الاقتصاد . وفي حالة عملتي اليورو والدولار يلعب الفرق الحقيقي في أسعار الفائدة والتغيرات المتوقعة في هذه الفروقات دوراً مهماً في التأثيرات على تغير

¹ (أحمد السيد علي. أزمة اليونان سياسات صارمة لترتيب المنزل من الداخل. مجلة تداول(مجلة السوق المالية السعودية).العدد 41. السعودية. مارس/ 2010 . ص 21 . 23 .

² Dr. Katinka Barysch, New Europe And There Economic Crisis. Centre for European Reform. London. February/ 2009. p2.

³ (باري ايشنجرين. اختبار إجهاد لليورو. مجلة التمويل والتنمية. صندوق النقد الدولي. المجلد 46 العدد2. يونيو/ 2009 ص 19.

⁴ (مارتن شيهاك. سروبونا متيرا. أوروبا تفقد هالتها . مجلة التمويل والتنمية. صندوق النقد الدولي. واشنطن . المجلد 46 . العدد 2 يونيو. 2009. ص 14 .

قيمة العملة. وفي ظل الضعف الاقتصادي في أوروبا، فإن الاحتياطي الفدرالي قد يلجأ إلى استباق المصرف المركزي الأوروبي في رفع أسعار الفائدة وهي خطوة من شأنها الإسهام في إضعاف اليورو على نحو أكبر. (1)

رابعاً :- انتشار الأزمات المصرفية مع تفاقم أزمة الديون السيادية .

1- تحدث الأزمات المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من المصارف، أو إخفاق المصارف في قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك، بتقديم دعم مالي واسع النطاق للمصارف، وتميل الأزمات إلى الاستمرار وقتاً أطول من أزمات العملة، ولها آثار حادة على النشاط الاقتصادي. (2)

يوضح تاريخ الأزمات المالية أنه في اليوم التالي من الأزمات المصرفية تظهر حالة من التضارب في النشاط الاقتصادي. هذه الحالة تزن بقوة على المالية العامة من خلال قنوات مختلفة وهي:- (3)

- انخفاض حاد في عائدات الضرائب.

- زيادة تلقائية في المصاريف الاجتماعية والتي يزيد عليها تكلفة إنقاذ المصارف.

- زيادة تقديرية في تقدير عجز الموازنة، أخذاً في الاعتبار التقلبات الدورية للنشاط الاقتصادي

- زيادة في نسب الفائدة.

أوضح هذا كل من : (كامن رينهارت) Camen Reinhart و(كينيث روجوف) Kenneth Rogoff في كتابهما الأخير والذي خصصاه لتاريخ الأزمات المالية على مدار الثمانية عقود الماضية " منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما يرتفع الدين العام بمعدل 86% خلال الثلاث سنوات المتتالية يعقب هذا أزمة مصرفية طاحنة " . (4)

بيد أن بعضاً من تلك الأزمات كان لها آثاراً أكثر أهمية، في هذا الصدد فإن زيادة الدين اليوناني بين 2007 و 2010 بنسبة 105% من إجمالي الناتج المحلي إلى 142% يتوافق مع

¹ (مؤسسة جدوى الاستثمارية. أزمة اليورو وتداعياتها على السعودية. المملكة العربية السعودية. مايو/2010. ص4.

² (زايد عبد السلام . مفران يزي الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية. دراسة حالة الجزائر. تونس . المغرب . ليبيا . مصر. الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية. المركز الجامعي بخميس مليانة . الجزائر . يومي 5 . 6 / مايو / 2009 . ص7.

³ (حالة وأفاق اقتصاد العالم . تقرير الملخص التنفيذي صادر عن الأمم المتحدة . عام 2012 . ص12 .

⁴ (اندريه كارتفينس. الديون السيادية في منطقة اليورو. ترجمة محمد تقي القزويني. مجلة حالة الفوضى الدولية . فرنسا . باريس . العدد . 286 يونيو/ 2010 . ص 25 .

تدهور أقل بنسبة تصل إلى 35% تقريباً، ما يعني إن أزمة الديون اليونانية لن تنتهي سريعاً، فهناك حالة من الغموض تسيطر على حجم الخصم المقرر أن يقع على أصحابها .

2 - هناك مخاطر هددت عدداً من المصارف الأوروبية؛ بسبب أزمة العجز الأوروبي، فبحسب بيانات مصرف التسويات الدولية (Bank for International Settlements)، المخاطر التي تتعرض لها المصارف الأوروبية، بسبب أزمة اليونان وإيرلندا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا تهدد (20 %) من إجمالي الناتج المحلي في أوروبا، بينما يتجاوز تهديد هذه المخاطر للمصارف الفرنسية والألمانية (33 %) من الناتج المحلي في كل من هاتين الدولتين . (1)

3 - يبلغ إجمالي ديون اليونان للمصارف اليونانية حوالي 38.4 مليار يورو، وباقي الديون تحتفظ بها المؤسسات الأوروبية منها 60% لدى للمصارف الأوروبية الرئيسية حيث يبلغ نصيب المصارف الفرنسية من الديون 54 مليار يورو ويبلغ نصيب المصارف الألمانية 30 مليار يورو، ومن ثم في حالة إفلاس اليونان، فإن الاتحاد الأوروبي يكون قد وقع في ورطة كبيرة، وعليه أما إنقاذ الحكومة اليونانية أو إنقاذ المصارف . (2)

إنّ ما يشهده الاقتصاد الأوروبي هو العديد من التغيرات الحاسمة، التي سيكون لها آثار مهمة على العلاقات الاقتصادية ما بين دول العالم الاقتصادية الرئيسية. ولعل من أهم هذه الاخفاقات الاتجاه نحو الإقليمية ففي تعليق لوزير الخارجية الفرنسي في 2011، (آلان جوبيه) Alain Juppe يقول إن مستقبل الاتحاد الأوروبي يعتمد على مصير اليورو، معلناً أن الاتحاد الاقتصادي والسياسي في قلب أوروبا سيكون في خطر إذا استمرت أزمات الديون السيادية في منطقة اليورو؛ لأنها ستقضي على العملة الموحدة. فالاتحاد الأوروبي يناضل ويكافح وبالأخص فرنسا وألمانيا لتشكيل جبهة موحدة لدعم الثقة في تكتل اليورو الذي يضم 17 دولة، بسبب الضجر الشعبي المتزايد في كل منهما من مساعدة الدول الأعضاء الأضعف مثل اليونان التي أصبحت مضرباً قوياً للأمثال شرقاً وغرباً " أوضح (جوبيه) أن على اليونان المثقلة بالديون الإيفاء بالتزاماتها، بوضع ماليتها العامة على مسار مستدام من أجل الاستفادة من أحدث حزمة إنقاذ من منطقة اليورو وقيمتها 109 مليار يورو (150 بليون دولار). وأضاف الوزير الفرنسي قائلاً: ارتكبت اليونان بعض الأخطاء، وعليها تصحيحها واحترام الالتزامات التي أعلنتها " . (3)

¹ (ديزموند لاكمان . مشكلات إيرلندا يجب أن تترك أمريكا . ترجمة علي الحارس . تقرير صادر موقع عن شبكة عراق المستقبل . مركز امريكان انتر برايز . تاريخ الاطلاع في 24 / نوفمبر / 2010 . على الرابط الالكتروني: www. Iraq future . net .

² (المرجع السابق.

³ (سامي محمد بوغوش . مركز الرأي للدراسات . 2011 . على الرابط الالكتروني: http://www.alraicenter.com/

ان الاقتصاد الأوروبي الذي يشكل أكبر كتلة اقتصادية عالمية، هو أكبر من الاقتصاد الأمريكي أو الصيني، إلا أن أزمة الديون السيادية التي تعاني منها معظم الاقتصادات الأوروبية وما نجم عنها من اتباع سياسات مالية تقشفية، قد أضعفت فرص النمو، واستمرت معدلاتها في الانخفاض " رغم أن حجم الاقتصاد الأوروبي يبلغ نحو 15.2 تريليون دولار إلا أن معدل النمو قد استمر في الانخفاض إلى أن بلغ 1.4 % عام 2011 ، مقابل 1.9 % عام 2010 ، ومن ثم تزايدت حالة الضعف القائم في القطاع المصرفي . (1)

كما أسهم في تواضع معدل النمو، الإجراءات التي اتخذت في منطقة اليورو على صعيد خفض مستويات القروض التي تقدمها المصارف، والتي أثرت على الاقتصاد الحقيقي إضافة إلى تأثيره أيضاً بالسياسات المالية التقشفية المتبعة.

خامساً:- النتائج على الاقتصاد اليوناني .

- 1- فقدان الثقة في السندات اليونانية، ما أدى إلى الامتناع عن شرائها، وهذا سيقود إلى طلب المزيد من المساعدات المالية من دول الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي .
- 2- احتمال خروج اليونان من منطقة اليورو، ومن ثم سيؤدي ذلك إلى أزمة ثقة بين الدول الأوروبية وإلى خروج المستثمرين إلى أسواق أخرى مثل: الولايات المتحدة واليابان.
- 3- عمليات سحب جماعية لرؤوس الأموال من المصارف اليونانية، مما أدى إلى انخفاض قيمة الاستثمارات الأوروبية في اليونان وإفلاس بعض مصارفها، والتي أثرت على المصارف الأوروبية ذاتها ومن ثم سيؤدي إلى انهيار البعض منها، أو على الأقل إلى فوضى وأزمة في النظام المصرفي الأوروبي والعالمي.
- 4- احتمال وصول أحزاب متطرفة إلى السلطة أو إلى انقلاب عسكري، بسبب الفوضى الناجمة عن الانهيار الاقتصادي، ولهذا تداعيات خطيرة على الاقتصاد والأمن الأوروبي " إن التجربة السيئة للألمان مع التضخم وانهيار الاقتصاد، أدى في الماضي إلى وصول هتلر إلى الحكم، لذا تعارض برلين أية خطوات يمكن أن تؤدي إلى ذلك " . (2)

¹) Jean Marc Ferry ,Dette ,Mondial et Justice Internationale , Arachives de philosophie du Droit ,T 32 ,1987 ,P. 229

²) نزيرة الأفندي . مجلة الأهرام الرقمية . السياسة الدولية . مصر . 1 / يناير/2012. على الرابط الإلكتروني :
<http://digital.ahram.org.eg/Accidents.aspx?Serial=780542>

5- سيؤدي عجز اليونان عن دفع ديونها، إلى شطب نسبة من تلك الديون، وهذا سيقود إلى محدودية في قدرة المصارف الأوروبية على الإقراض، وهذا بدوره سيخفض الاستهلاك وسيقود إلى الكساد الاقتصادي في السوق الأوروبية.

إن تستنتج الباحثة أن أزمة الديون السيادية الأوروبية، قد كشفت أن القيود المؤسسية التي تفرضها الوحدة النقدية هي أحد الأسباب التي أسهمت في زيادة التباعد بين الدول الشمالية والجنوبية، وكشفت عن عدم التحكم في الأوضاع المالية والنقدية في منطقة اليورو، وذلك لنقص الشفافية والمصادقية في الأرقام والإحصائيات المقدمة " في عام 2010 تم اكتشاف أن اليونان قد دفعت إلى المصرف (Goldman Sachs)، ومصارف أخرى مئات الملايين من الدولارات، كرسوم مقابل ترتيب عمليات لإخفاء الدين الحقيقي، وذلك باستعمال أدوات مالية معقدة " (1). ذلك يبين إن البيانات المقدمة من اليونان المتعلقة بحجم الدين، والعجز في الميزانية العامة لديها، لا تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد اليوناني، وذلك لا يضمن استقرار الدول الأعضاء، ولا يساعد على تحقيق التضامن المطلوب في ما بينها، ما جعل الأزمة اليونانية تهدد مستقبل منطقة اليورو بالانهيار.

(1) د . رشاد عبده. الربيع العربي والأزمات المالية الدولية. مجلة الدراسات المالية و المصرفية. مرجع سابق. ص 6.

الفصل الثاني

الآثار القانونية للديون السيادية اليونانية على الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي

المقدمة :

إن موضوع الديون السيادية هو في الأصل موضوع اقتصادي، غير أن الدراسة الموضوعية يجب ألا تقتصر على الجانب الاقتصادي، بل يلزم إلقاء الضوء على الجوانب الأخرى، وعلى رأسها الجانب القانوني، خاصة مع تغلغل القانون الدولي في المجالات الاقتصادية والأنشطة الدولية المختلفة. ولعل الاهتمام الذي حظيت به أزمة الديون السيادية الأوروبية وخاصة اليونانية، وتأثيرها على الصعيدين الاقتصادي اليوناني، وعلى صعيد الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، وعلاقتهما بالاقتصاد العالمي والمنظمات الدولية، تستوجب توضيح تداعياتها من الناحية القانونية، وتستوجب تكوين صورة واضحة للمقومات الحقيقية التي يمتلكها الاتحاد الأوروبي لمواجهة الأزمة التي تعصف بكيانه. من خلال إطاره القانوني وبناؤه المؤسسي. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن المجتمع الدولي لم يصل إلى الدرجة التي وصل إليها المجتمع الداخلي من التنظيم، ومن ثم فنحن نعيش في ظل عالم غير مستقر سياسيا واقتصاديا وقانونيا، ويشهد على عدم الاستقرار هذه التعديلات القانونية التي احتاجت إليها المعاهدات الاقتصادية السابقة، ومثال ذلك: مطالبة بعض دول الاتحاد مراجعة المعاهدات الأوروبية، لتكريس مبدأ انضباط الميزانية (الانضباط المالي)، ومن ثم تم توقيع معاهدة الانضباط المالي الأوروبي في يناير 2012، حيث تبنى الاتحاد الأوروبي معاهدة دولية جديدة أطلق عليها معاهدة الانضباط المالي وهي معاهدة إقليمية دولية خاصة بالاتحاد الأوروبي، وجاء توقيعها من أجل تعديل أحكام المعاهدات السابقة.⁽¹⁾

¹ (الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي يتمثل في مجموعة المعاهدات التي أقامها الاتحاد ومن أهمها

1- معاهدة روما 1952م، والتي تأسست بموجبها الجماعة الأوروبية للفحم والصلب .

2- معاهدة روما 1957م، والتي تم بمقتضاها تأسيس الجماعة الأوروبية .

3 - معاهدة ماسترخت عام 1992 م، وهي معاهدة انشاء الاتحاد النقدي الأوروبي .

4 - معاهدة نيس عام 2001 م، وهي التي تم في إطارها ضم عدد من الدول الأوروبية، حتى وصلت إلى 27 دولة والتي أسست بموجبها عدة مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

5- معاهدة الانضباط المالي عام 2012 م ، وهي المعاهدة التي تم فيها تعديل بعض المعايير الاقتصادية لانضمام الدول الأوروبية للاتحاد في معاهدة ماسترخت .

يمكن أن نتساءل عن حقيقة الخلاف الدائر حاليا في أوروبا حول أزمة الديون اليونانية ؟ و لماذا
تماطل بعض الدول الأوروبية مثل: ألمانيا في حسم موضوع دعم اليونان في أزمتها الحالية ؟
نتيجة لكل ما تقدم ستحاول الدراسة في هذا الفصل أن تتناول الآثار القانونية للديون السيادية
اليونانية على الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي.
من خلال ثلاثة مباحث هي:-

المبحث الأول:- تحديد الأطراف المسؤولة عن هذه الأزمة.

المبحث الثاني:- دور المحكمة الأوروبية في معالجة الأزمة ومدى فعاليتها.

المبحث الأول

تحديد الأطراف المسؤولة عن أزمة الديون السيادية الأوروبية، وبيان نصيب كل منها من هذه المسؤولية

لما كانت ظاهرة الديون السيادية ناشئة من علاقات مالية دولية تتم بين أطراف متعددة، فإنه من الطبيعي أن يكون أول طرف مسؤول في هذه العلاقة هي الدول المدينة، وتقع على عاتق هذه الدول بالمقام الأول، ثم يشاركها في هذه المسؤولية كل من الدول الدائنة، ومجموعة أطراف أخرى، مثل: المصرف المركزي الأوروبي، ومصارف تجارية أخرى، والمنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي ومن أهمها: صندوق النقد الدولي. فكل هذه الأطراف تعتبر مسؤولة، ولا يمكن إغفالها من المشاركة في تكوين الأزمة الناشئة من هذه المديونية .

المطلب الأول

مسؤولية الدول المدينة:

وجه العديد من الخبراء الاتهام إلى الدول المدينة، وحملوا المسؤولية الكاملة عن الديون السيادية وسبب انتشارها على عاتق هذه الدول. واستند المراقبون والمحللون إلى مجموعة السياسات الخاطئة التي اتبعتها هذه الدول، والتي لعبت دورا كبيرا في تفاقم الأزمة. فاليونان مثلها مثل أية دولة أخرى ليس في أوروبا فحسب بل في العالم اجمع، قامت بتمويل العجز في ميزانيتها من خلال إصدار سندات حكومية وبيعها إلى مصارف محلية وأخرى دولية. ومما زاد الأمر سوءاً هو التقارير المزورة التي قدمتها الحكومات اليونانية، وإخفاؤها للمؤشرات الحقيقية، وذلك عندما كانت لديها الرغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي "حتى تدخل اليونان الاتحاد الأوروبي تحاللت واستدانت بالقروض من مصارف أوروبية ودولية مقابل تنازلها عن جماركها وإيراداتها لفترة زمنية محددة، وبهذا دخلت الاتحاد بالخداع والتضليل حتى وصل عجز الموازنة عام 2010 إلى 13.6% من إجمالي ناتجها المحلي الإجمالي، ووصلت مديونيتها إلى أكثر 130% من الناتج المحلي الإجمالي " (1) .

كما أصدرت الحكومة اليونانية بيانات اقتصادية غير حقيقية، لكي تتماشى هذه البيانات مع معاهدة ماسترخت - نسب الدين العام وعجز ميزان المدفوعات إلى مجمل الناتج المحلي - و

¹ (محمد حبش. الأزمة المالية اليونانية إلى أين ؟ الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية. عمان. الأردن. المجلد التاسع عشر. العدين الثالث والرابع. السنة التاسعة عشر. ديسمبر. 2011. ص 7.

بحسب ما تبين لنا في الفصل الأول- فإن المؤشرات اليونانية لحظة اندلاع الأزمة كانت مرتفعة بما يفوق المعدلات المتفق عليها، وتتعدى جميع القواعد التي وضعتها الاتفاقيات والمعاهدات الأوروبية ومعاهدة ماستريخت المحددة لعضوية منطقة اليورو بأضعاف مضاعفة. " إن العجز في ميزانية اليونان بلغ 14 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2011 ، أما الدين العام اليوناني فقد بلغت نسبته ما يزيد عن 142.8% من الناتج المحلي الإجمالي من نفس العام " . (1)

إذن يتبين أن العجز اليوناني بلغ نحو أربعة أضعاف حدود الأمان الملزمة والواجبة، الذي يجب أن يكون حده الأقصى وفقاً لقواعد عضوية اليورو 3 % فقط، و يعني أيضاً المخالفة للقاعدة الأوروبية القائلة- كما ذكر آنفاً- إن الحد الأقصى للدين العام 60 % من الناتج المحلي فقط، وبالتالي فإن المديونية العامة لليونان بلغت نحو ضعف الحد الأقصى الذي تضمنته معاهدة ماستريخت، ويُشير ذلك بكل بساطة إلى أن الحكومة اليونانية أخفت حقيقة المؤشرات الأساسية، التي كان من الواجب عليها أن تقدم منذ سنوات طويلة بيانات صحيحة عن الحسابات التي تتوفر لديها، والتي توضح حجم ديونها الحقيقية .

إذن يبدو أن لجوء اليونان إلى الاقتراض من الخارج لتمويل مشاريعها التنموية، واعتمادها بالكامل على القروض الأجنبية دون أن ترسم سياسات اقتصادية صحيحة، بتخفيض الحاجة للتمويل الخارجي وإلى زيادة القدرة على هذا التمويل، يعكس مدى فداحة الأخطاء الداخلية التي ارتكبتها اليونان في مسؤوليتها عن تفاقم أزمة الديون السيادية. ومن هذه الأخطاء :-

1- عدم تقديمها بيانات صحيحة عن الحسابات التي تتوفر لديها، والتي توضح حجم الديون الحقيقية. ثبت أن اليونان انتهجت على مدى سنوات ممارسات أضعفت موقفها وهزت مصداقيتها إذ ظلت تقدم على مدى عشر سنوات تقريباً أرقاماً وإحصائيات خاطئة عن اقتصادها في محاولة لإخفاء حجم ديونها والعجز في ميزانيتها لتظليل الناخبين في الداخل، ولكي تتفادى اليونان أي ضغوط خارجية من شركائها، ولأن الاتحاد الأوروبي اشترط على دوله التي تريد الانضمام إليه، ألا يتجاوز العجز في ميزانياتها نسبة 3% من الناتج القومي، فقد اتضح أن العجز المالي يبلغ أربعة أضعاف النسبة المسموح بها . (2)

2- زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي .

3- فشل الحكومة في تنفيذ سياسات اقتصادية سليمة من شأنها أن تحقق التقدم الاقتصادي .

⁽¹⁾ د . جهاد المحيسن. اليونان أزمة الديون وأزمة المستقبل. المجلة الاقتصادية السعودية . الرياض. جدة. العدد 6500 . الجمعة 29 / يوليو/ 2011. ص 12.

⁽²⁾ أحمد السيد علي. أزمة اليونان سياسات صارمة لترتيب المنزل من الداخل. مجلة تداول . مرجع سابق ص21. 23.

4- عدم توفير مناخ مناسب لاستثمار وتشغيل رأس المال الوطني، واتخاذ الحكومة إجراءات أدت إلى هروب رؤوس الأموال إلى خارج اليونان " الدول المدينة تكون مسؤولة عن السياسات والإجراءات التي أدت إلى هروب رؤوس الأموال، وزيادة الواردات على حساب الصادرات، مما أدى إلى زيادة الاقتراض من جديد". (1)

فقد زادت اليونان من تفاقم مشاكلها بإجراء سياسات اقتصادية غير مناسبة، أدت إلى استخدام رأس المال المقترض في زيادة الاستهلاك المحلي، فبدلاً من الاعتماد على القروض الخارجية بالشكل الذي تم كان الأجدر باليونان أن تهتم برسم سياسات اقتصادية تساعد على خفض الحاجة للتمويل الخارجي، وعلى زيادة القدرة في خدمة ذلك التمويل .

أشار (أندونيس ساماراس) Indonesia Samaras رئيس الوزراء اليوناني في أكتوبر 2012، إلى قائمة تحتوي على أكثر من 30 اسماً من السياسيين السابقين والحاليين في اليونان، والذين تم التحقيق معهم من قبل الشرطة المالية " قال ساماراس لصحيفة (فيما اليونانية) ستكون هناك شفافية كاملة، بظهور كل شيء على الفور وكشف الحقيقة الكاملة " . (2)

ولطالما انتقدت اليونان من قبل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي؛ لأنها لم تضيق النطاق على المتهربين من الضرائب، بما يشمل غسيل الأموال عبر شركات أجنبية وتحويل المال من خلال أشخاص أثرياء لسويسرا، ومراكز مالية عالمية أخرى " تم الكشف عن اختفاء قرص مضغوط (سي دي) يحوي أسماء ما يقرب من 2000 شخصية يونانية لهم ودائع في فرع مصرف (HSBC) في جنيف " . (3)

تلزم قوانين الاتحاد الأوروبي دول الاتحاد بتقديم معلومات إحصائية، وتقارير اقتصادية تتعلق بأوضاعها وتجبرها على إتباع خطط تتعلق بالنظام الضريبي والاستثمار، وغيرها من الأمور الاقتصادية بغرض تطبيق سياسة اقتصادية موحدة، حيث قامت الحكومة اليونانية وباستمرار بتقديم معلومات غير صحيحة إلى " اليورو ستات " ديوان الإحصاء الأوروبي تتعلق باقتصادها، وقد اكتشف ذلك خلال عملية التحقق من صحة المعلومات، ففي شهر أبريل 2009 قدمت الحكومة اليونانية تقريراً إلى ديوان الإحصاء الأوروبي، محتواه أن العجز خلال 2008 وصل إلى 5% من

¹ (نحو تسوية تعاونية لمشكلة الديون. مجلة التمويل والتنمية. عن صندوق النقد الدولي . واشنطن. العدد (لا يوجد) يونيو/ 1988. ص13.

² (عبد الستار بركات. تحركات يونانية واسعة لمواجهة أزمة الديون السيادية بمساعدة أوروبية. جريدة الشرق الأوسط. مرجع سابق.

³ (المرجع السابق .

الدخل القومي، وقد اكتشف "اليورو ستات " العديد من الأخطاء وطلب من الحكومة اليونانية إعادة تنقيح التقرير . (1)

إضافة إلى ما سبق، وجه الاتحاد الأوروبي اتهامات مباشرة إلى اليونان وهي كالآتي :-

أ- تزوير الدخل الضريبي مع هدر وسوء استغلال التمويل الأوروبي.

ب- تضخيم ميزانية الجيش، وتقديم إحصائيات غير دقيقة فيما يتعلق بالخدمات.

ج- تقديم معلومات زائفة حول العجز الاقتصادي.

د- تقديم معلومات غير صحيحة حول سعر الفائدة على السندات.

هـ- الحصول على دعم أوروبي للقطاع الخاص تم تقديمه على أنه دخل حكومي .

أدى ذلك إلى استفحال الأزمة، حيث فرض الاتحاد الأوروبي لجنة رقابة دائمة على اليونان تشبه لجان دول الانتداب . (2)

إن أزمة اليونان كانت نتيجة لتلك العوامل التي أسهمت في تزايد ديونها السيادية، ويجب على اليونان الاعتراف بأن السياسات الاقتصادية التي طبقتها كانت غير سليمة، وهذا سبب كافٍ لتكون مسؤولة إلى حد كبير عن تلك الأزمة، وهو أمر يجب إقراره، إضافة إلى وجود العديد من الأسباب الأخرى التي لا تقل أهمية عن تلك التي تم ذكرها في الفصل الأول، والتي تثبت بما لا يدع مجالاً للشك مسؤولية اليونان كطرف من أطراف العلاقة في هذه الأزمة . فاليونان تتحمل بالتأكيد قدراً كبيراً من المسؤولية عن المأزق الذي تشهده هي وأوروبا اليوم، بسبب السياسات التي مارستها بالنسبة إلى موازنتها وماليتها العامة للوصول إلى اليورو عام 1999، وفعلت اليونان ذلك لكي يتسنى لها دخول عضوية العملة الأوروبية الموحدة، واستمرت في ارتكاب الأخطاء بهدف المحافظة على بقائها في منطقة اليورو " لقد لعبت اليونان كثيراً على أوروبا وغشّتها، والآن تدفعان الثمن معا على حد سواء " (3) .

استمرت اليونان في التحايل على الاتحاد الأوروبي، بادعائها الامتثال لشروط عمليات إنقاذها، موافقة على ارتفاع بسيط لتوقعات معدلات النمو، وعائدات الضرائب، وعائدات الخصخصة، مما أدى إلى التأخير في اتخاذ إجراءات مالية واقتصادية وقانونية لحل هذه المشاكل.

لكن تلك الديون التي ضربت وبشدة اليونان البلد الفقير والصغير مقارنة بالدول الرأسمالية الكبرى المتطورة، البلد الذي وجد نفسه في قلب الأزمة، بعد أن ربط مصير اقتصاده الوطني

⁽¹⁾ عبد اللطيف درويش. الأزمة المالية اليونانية جذورها وتداعياتها. مركز الجزيرة للدراسات. مرجع سابق . ص4 .

⁽²⁾ المرجع السابق. ص 5.

⁽³⁾ (ليلي الحلو. أزمة أوروبا ليست واحدة بل أربع . مجلة أسواق العرب. لندن. العدد الأول. 15 / أكتوبر / 2012. ص2.

بعجلة الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي، وقبوله بشكل كامل وطوعي لجميع شروط الاتحاد الأوروبي، ليس الطرف الوحيد الذي شارك في تسبب أزمة الديون السيادية، و لابد أن يكون هناك أطراف أخرى شاركت في ظهورها وتفاقمها "إن أزمة الديون الخارجية تعكس أوضاعا دولية غير متكافئة إلا أنها أيضا تعكس أوضاعا داخلية ارتكبتها الدول المدينة نفسها" (1) . فاليونان ليست هي الطرف الوحيد الذي أسهم في أزمة الديون السيادية الأوروبية، بل هناك أطراف أخرى شاركت في تطور الأزمة . ولكي تكون الدراسة منصفة. يجب الإشارة إلى تلك الأطراف التي شاركت فيها، وإلقاء الضوء على جانب من سياساتها إزاء ذلك.

المطلب الثاني:

مسؤولية الأطراف الدائنة دولاً ومنظمات:-

إذا كان بعض المحللين والخبراء الاقتصاديين يلقون بكامل المسؤولية في تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية على عاتق الدول المدينة، فإنه يوجد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين الآخرين الذين لا يسلمون بهذا الكلام على إطلاقه، ويرون أنه يقع على عاتق الدول الدائنة جانب لا يستهان به من المسؤولية عن الظواهر الاقتصادية الدولية المختلفة، ومن بينها ظاهرة الديون السيادية الأوروبية، كما أنهم يرجعون مسؤولية الدول الدائنة عن هذه الديون إلى العديد من السياسات والإجراءات، والتي من أهمها على سبيل المثال لا الحصر :- (2)

- 1- تقديمها للقروض بشروط غير مناسبة لظروف الدول المدينة.
 - 2- تقديم القروض بناء على اعتبارات وأسس تجارية بحتة.
 - 3 - " اتسام الموارد المالية التي تقدم للدول المدينة بعدم الثبات وعدم الاستقرار وغياب القواعد الموضوعية طويلة المدى، ما أدى إلى عدم إمكانية تلك الدول الاعتماد عليها" .
 - 4 - الشروط التعسفية الصعبة المفروضة من قبل الدائنين أثناء إتمام عمليات القروض، والتي ركزت أساسا على تحقيق الربح بأشكاله المختلفة.
- إذن لم يكن الحق كله على اليونان، فيمكن القول إن سبب الأزمة اليونانية يعود إلى أخطاء ارتكبتها دول أخرى، مثل ألمانيا باعتبارها أكثر الدول التي مولت القروض اليونانية.

⁽¹⁾ رمزي زكي. أزمة الديون الخارجية. مرجع سابق. ص456.

⁽²⁾ ميشيل كامديسو. صندوق النقد الدولي يواجه تحديات جديدة. مجلة التمويل والتنمية. واشنطن / يونيو 1988. ص 3 .

أولا :- مسؤولية ألمانيا وفرنسا :

الواقع إن كثيرين يضعون اللوم على ألمانيا في المساعدة على خلق الأزمة في المقام الأول، بعدما تأسس المصرف المركزي الأوروبي على غرار المصرف المركزي الألماني، وأطلق اليورو متأثراً بالمارك، " لقد قبل صناع القرار السياسي الألماني البناء غير المكتمل لمنطقة العملة الموحدة، وغض كثيرون منهم الطرف عن طيب خاطر في العقد الأول، حيث تم العبث بأرقام الموازنة في المحيط الخارجي، والذي ساعدهم على الاستفادة من سوق التصدير التي أفادت الشركات الألمانية في شكل كبير" (1) .

اعتبر بعض الخبراء الاقتصاديين أن للدول الرأسمالية المتقدمة ضلع في تفاقم أزمة الديون السيادية، وأنها تقصدت إقراضها وبسخاء من أجل تحقيق أهداف خاصة بها تتعلق بزيادة أرباحها، دون النظر بعين الاعتبار إلى النتائج التي سوف تعاني منها الدول المقترضة وهذه السياسات تشجع عليها الدول الدائنة لأنها تحقق الأهداف الخاصة بها، فألمانيا وفرنسا من الدول الرئيسية التي تسهم في صياغة سياسات صندوق النقد الدولي، حيث تتمتعاً بفضل استقرارهما الاقتصادي بمركز ثقل عالمي وتأثير كبير في توجيه سياساته المالية. " هناك مؤامرة قادتها مصارف الدول الأعضاء الثرية خصوصاً ألمانيا وفرنسا بدعم من نظيراتها الأميركية، للإيقاع بالدول الأعضاء الأقل ثراء، مثل إسبانيا وإيرلندا، كما هي الحال في اليونان والبرتغال، واستغلال توق هذه البلدان إلى الرفاهية من أجل تحويلها إلى بقرة حلوب " (2) .

قالت (كروجر) Kruger: أستاذة الاقتصاد في كلية (جونز هوبكنز) للدراسات الدولية المتقدمة في واشنطن، نائبة رئيس صندوق النقد الدولي عام 2001 " كان الأمر سيساعد لو تم إجبار المقرضين على النظر إلى اليونان بمزيد من الحذر قبل أن يقرضوها، وكانت اليونان قادرة على الاقتراض لقراءة عقد من الزمن بمعدلات أقرب إلى معدلات الحكومة الألمانية؛ لأن السوق الأوروبية كانت تعتبر برلين ضامناً لليونان، و كانت المصارف الفرنسية والألمانية تراكم الديون اليونانية " (3) .

كانت تصريحات بعض الساسة الألمان عن الدول الأوروبية المتعثرة في كثير من الأحيان قاسية من وجهة النظر اليونانية، فقد دعا بعضهم إلى بيع الجزر اليونانية؛ لمساعدة اليونان على دفع

¹ (المشاكل الاقتصادية الأوروبية على مشرحة. جريدة أسواق العرب. لندن. العدد الأول. أكتوبر 2012/ ص 2.

² (أ. محمد خال قواسم مشتركة مهدت لانفجار أزمة ديون منطقة اليورو . مجلة التمويل والتنمية . واشنطن. مجلد49. العدد2. الثلاثاء 1/ مايو/ 2012 .

³ (ألان بيتي. تجربة اليونان تدفع العالم إلى سنّ قوانين للديون السيادية. المجلة الاقتصادية البريطانية. لندن. العدد 6147. الثلاثاء . 10 / 8 / 2010 .

ديونها الدولية؛ " طالب بعض الساسة الألمان عن طريق الإعلام الألماني من اليونانيين أن يبيعوا عددا من الجزر اليونانية لاستخدام عائد البيع في سداد الديون العامة المستحقة " (1) .

كما أن وزير المالية الألماني (فولفغانغ شوبيله) Wolfgang Hhobelh ذكّر اليونانيين بوضوح بان (العضوية في الاتحاد الأوروبي ليست إلزامية)، وكان الأصعب في هذا الوضع، عجز المستشار الألمانية (أنجيلا ميركل) Angela Merkel على فهم شدة المأزق الذي تعيشه أوروبا، حيث قالت : أنها تعترف بأن منطقة اليورو في سباق مع الأسواق، ومن ثم حددت مدى السرعة التي ستعمل عليها ألمانيا، مع مدى تجاوب اليونان للشروط المطلوب تنفيذها " ألمانيا باقتصادها القوي تستطيع تغطية عورة اليونان المنكشفة أمام المصارف العالمية، ولكنها بالتأكيد لن تقوم بذلك مجانا، فهي تسعى إلى ربط تلك المساعدات بتنازل الحكومة اليونانية عن مجموعة من الأصول اليونانية المدرة للدخل" (2)

فاليونان تملك العديد من الأصول التي تعتبر من أحد الإيرادات المهمة، والمربحة لها والداعم الأساسي لاقتصادها، مثل: محطات الكهرباء والطاقة وإيرادات الجمارك، وحتى الرسوم على الطرق السريعة، وهذا ما أدى إلى تأجيج مشاعر اليونانيين، وخروجهم للشوارع للضغط على الحكومة اليونانية، لعدم بيع أصول بلادهم للألمان بثمن بخس. " الخيارات أمام اليونانيين محدودة للغاية، فأما القبول بشروط ألمانيا، أو الخروج المذل من الاتحاد الأوروبي، ومن ثم العودة للدراخما الضعيف، وخسارة مميزات التصدير المجاني للاتحاد الأوروبي " (3) .

لكن القبول بالشروط الألمانية هو المخرج الحقيقي لكافة دول الاتحاد، وليس لليونانيين فقط، مثل: البرتغال وإسبانيا وغيرها من الدول التي تعاني من أزمة الديون السيادية، حسب المعطيات الموجودة، فهم يراقبون ما يحدث للدولة اليونانية، و يعلمون أن الشروط التي تملئها المستشارة الألمانية في طريقها إليهم لا محالة. " تلكأت ألمانيا التي هي في الأول والآخر بحسابات خبراء الاقتصاد والمال ، قاطرة الاتحاد الأوروبي، ورمانة الميزان في مجموعة اليورو، في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتكتل مجموعة اليورو والاتحاد الأوروبي لمساندة اليونان " (4) .

¹ (أسامة غيث مسئولية الفساد والرشوة. الأهرام اليومي. القاهرة. 10/ يوليو/ 2010 . على الرابط الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=188135&eid=974>

² (عبد الله مصطفى. نقاشات وتحركات أوروبية متواصلة لمواجهة أزمة اليورو وتجدد الضغوط على اليونان. جريدة الشرق الأوسط. لندن. العدد 12342. الأربعاء. 12/ سبتمبر / 2012 .

³ (المرجع السابق.

⁴ (أسامة غيث. مسئولية الفساد والرشوة . الأهرام اليومي. المرجع السابق.

تواصلت الاجتماعات واللقاءات على مستوى القمة بين القادة والرؤساء الأوروبيين، منذ بداية عام 2011 إلى منتصف عام 2013 بغير نتائج حاسمة، وتحدث الألمان عن عدم قدرة سلطتهم التشريعية وحكومتهم، كما أنهم أضربوا احتجاجاً على تحميل المواطنين الألمان فاتورة عجز اليونانيين عن إصلاح أوضاعهم " إن ألمانيا تلقت اللوم لأن الكثيرين في الولايات المتحدة، تطلعوا إليها كي تلعب نفس الدور الذي لعبته واشنطن في الأزمات المالية الماضية، كصوغ خطة شاملة للخروج من الأزمة، والالتزام بدفع مبلغ كبير من المال لتنفيذها " (1).

مع كل ذلك ترى الباحثة إن ألمانيا في ضل المستشار الألمانية انجيلا ميركل كانت أكثر واقعية وفعالية، وكانت مديرة جيدة للأزمة، فرغم أن الدراسة تبين أن هناك لوماً واضحاً على ألمانيا، لأنها بالغت في التشديد على اليونان من أجل القيام ببعض الإصلاحات التي ستكون على حساب الشعب اليوناني، كالدعوة إلى التقشف، والإصلاح، والانضباط المالي، وبرغم تحميلها المسؤولية أيضاً واتهامها بأنها وراء التفاقم المستمر للأزمة، إلا أن الحقيقة أنه يوجد جوانب إيجابية لسياسة ألمانيا الاقتصادية تجاه الاتحاد الأوروبي، فهي التي ألزمت من دون تردد في المشروع الأوروبي، ومنذ إنشاء الاتحاد الأوروبي للفحم والصلب وحتى تاريخ توقيع المعاهدة الجديدة (معاهدة الانضباط المالي الأوروبي) في يناير 2012، التي جاءت تعديلاً (لمعاهدة ماسترخت) المنشئة للاتحاد النقدي الأوروبي، الموقعة في 1992، دعمت ألمانيا بشدة وتسببت في بعث سلسلة من الخطوات التي كان لها الأثر الكبير في إخضاع القوة الألمانية إلى غايات أوسع نطاقاً لعموم أوروبا. وجدير بالذكر أيضاً إنه على الرغم من أن مؤسس الاتحاد الأوروبي شومان كان فرنسياً، إلا أنه لا يوجد بلد احتضن وتبنى روح إعلان أكثر من ألمانيا. أكثر من ذلك شهدت ألمانيا على مدى عام 2012 تحولاً سريعاً على صعيد دورها في أوروبا، حيث أظهرت مرونة لم تكن متوقعة بالنسبة إلى مجموعة واسعة من الأفكار والمبادرات التي كانت محظورة تماماً، وإعادة التفاوض على الشروط المطلوبة لليونان للحصول على أموال لإنقاذها، وإنشاء آليات الإنقاذ مثل صندوق الاستقرار المالي الأوروبي، ومنظمة آلية الاستقرار الأوروبي، وخدمات الاتحاد المصرفي، والموافقة على تدخلات المصرف المركزي الأوروبي في سوق غير تقليدية " المستشار الألمانية ميركل تعمل على تغيير معايير إنقاذ أية دولة أوروبية تعاني من عدم القدرة على الإيفاء بالتزاماتها المالية اتجاه المصارف الأوروبية " (2).

¹ (ليلي الحلو. أزمة اليورو ليست واحدة بل أربعة. مجلة أسواق العرب. مرجع سابق. ص 2 .

² (فهد عبد الرحمن المعجل. صحيفة الرياض اليومية الصادرة من مؤسسة اليمامة الصحفية الرياض . العدد 15817. الجمعة. الموافق 14 / أكتوبر / 2011.

إذن تعد ألمانيا ومواقف المستشار (انجيلا ميركل) القاسم المشترك في كافة التطورات التي شهدتها منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي، مع ذلك يبدو أن الموقف الألماني متشددا في ظل إصراره على رفض عديد من المقترحات التي قد تسهم في كسر الحلقة المفرغة لأزمة الديون السيادية. ولكي تكون الدراسة منصفة لابد من الإشارة إلى الموقف الألماني بشيء من الإنصاف، إذ يبدو هذا الموقف مبررا من جانب ألمانيا وذلك لعدة أسباب:-⁽¹⁾

"1- التجربة السيئة للألمان مع التضخم، الذي أدى في الماضي إلى وصول هتلر إلى الحكم، لذا تعارض برلين أية خطوة يمكن أن تؤدي إلى زيادة التضخم، حدث ذلك خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008، والموقف ذاته كان بالنسبة لإصدار سندات أوروبية بضمان جماعي، وأيضا بالنسبة لتوسع المصرف المركزي الموحد في عملية إقراض الدول المتعثرة أو في شراء السندات الحكومية مباشرة.

2- تعد ألمانيا خط الدفاع الأول والأخير عن الوحدة الأوروبية واليورو، وهي المصدر الرئيسي للتمويل، فقد أسهمت بـ 25% من رأسمال صندوق آلية الاستقرار المالي (120 مليار يورو من 440 مليار يورو)، فضلا عن عدم تحمل الدول الأخرى في الاتحاد القدر ذاته من المسؤولية.

3- ترجع مطالبة ألمانيا للدول المتعثرة ماليا بضرورة الانضباط المالي إلى الحرص على تجنب دافعي الضرائب في ألمانيا نتائج تراخي الرقابة والإشراف المالي في هذه الدول، و هنا الدعوة إلى ضرورة تحميل حاملي السندات المالية للدول المتعثرة لجزء من المخاطر المالية الناجمة عن استثماراتهم.

4- رأت أنجيلا ميركل أن كافة المقترحات المقدمة، دخلت في إطار الحلول قصيرة الأجل دون التصدي لجذور المشكلة، وأن تقديم حلول طويلة الأمد لن يتأتى إلا بسياسة مالية موحدة، لتكون على النسق ذاته مع السياسة النقدية الخاصة باليورو، وهذا ما استوجب ضرورة اتخاذ خطوات سياسية في مجال تعديل المعاهدات والاتفاقيات الأوروبية".

اذن الحقيقة التي يعلمها القادة الأوروبيون هي أنهم أمام تحد كبير يهدد وحدة الاتحاد بكامله، وليس استمرار اليورو كعملة موحدة لكافة دول الاتحاد، ورغم ذلك فالمستشارة الألمانية ميركل تحاول مع فريقها الاقتصادي المحترف أن تفرض شروطا واضحة ومحددة لإنقاذ اليونان من أزمتها الحالية، ومع أن ألمانيا كان لها دور بارز وفعال في نشأة وتجسيد الاتحاد الأوروبي، الا أنها قامت بتوقيع عقود إقراض طويلة الأجل مع اليونان بطريقة عشوائية، دون عمل الدراسات

¹ (خالد الحريري. المشروع الاوروبي خارج السرب . الأهرام اليومي. 27 / 6 / 2013. على الرابط الإلكتروني :-

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=188135&eid=974>

اللازمة للحكم على مدى نجاح عمليات الإقراض، هذا من جهة، وقدمت مصالحها الخاصة على المصلحة العامة، أي على مصلحة الاتحاد من جهة أخرى، و كانت تغض النظر عن أزمة الديون التي تعاني منها بعض دول الاتحاد، وهذه الأمور إن دلت على شيء، فإنها تدل على أن ألمانيا لا يمكن لها التنصل من المسؤولية حيال التفاقم الذي زاد من شدة الأزمة اليونانية .

ثانيا :- مسؤولية أجهزة الرقابة في الاتحاد الأوروبي:

تبين أن حزب الديمقراطية الجديدة في اليونان ليس أفضل من غيره، فقد كان يقدم ميزانيات مزورة إلى أجهزة الرقابة، وبالأخص المفوضية الأوروبية وديوان المحاسبات، باعتبارهما من أكثر أجهزة الاتحاد تخصصاً في مراقبة ميزانية الاتحاد، و حل النزاعات و معالجة الأزمات المالية. " أخفى حزب الديمقراطية الجديدة عجز الحكومة اليونانية، فاضطرت اليونان عام 2009 إلى طلب المساعدة من الاتحاد الأوروبي، ونسبت العجز إلى الأزمة الأميركية " . (1)

عندها كان واجبا على أجهزة الرقابة في الاتحاد الأوروبي أن تكتشف أن أزمة اليونان تحمل أسبابا أعمق من انعكاسات الأزمة الأميركية، وأن الميزانيات التي تعرضها اليونان هي مزورة، ولا تعكس حقيقة الواقع، وأن هناك هدرا للمال العام وحالة من الفساد تسببت به الطبقة الحاكمة. السؤال المطروح على أجهزة المراقبة في كل من اليونان والاتحاد الأوروبي هو كيف وصل الدين العام إلى مستوى 350 مليار يورو ؟ أي: إلى معدلات قياسية تتناقض بالتام والكمال مع القواعد الواجبة الاحترام، ولم تتخذ تلك الأجهزة الإجراءات التي تقع ضمن صلاحياتها لوقف التدهور الاقتصادي والمالي لدى عضو في الاتحاد الأوروبي " على الرغم من التجاوزات المالية القارضة التي حصلت، فإن كل السلطات الأوروبية المختصة لم تُفَعّل دورها الرقابي، و تغافلت عن الخلل وتصاعده، حتى وصل الدين العام إلى 350 مليار يورو عام 2012 " . (2)

هنا نرى أمرين كليهما أخطر من الآخر وهما:- إذا كانت أجهزة مراقبة الاتحاد الأوروبي تجهل حصول هذا الدين، تكون قد أهملت ممارسة واجباتها في الرقابة، و بالتالي هي مسؤولة عن إهمالها وغير مؤهلة للمهمة الموكلة إليها، أما إذا علمت ولم تضع خطة تمنع تلك التجاوزات تكون قد أصبحت شريكة في جريمة هدر المال العام، ويقتضي محاسبتها عملاً بالقانون .

تجدر الإشارة أيضا إلى أن الاهتمام الكبير بحالة اليونان من طرف فرنسا يفسر رسميا بالخوف على استقرار منطقة اليورو ولكن في الواقع أنه من أجل أن تسدد اليونان ديونها الخارجية بكون

¹ (أنطوان معوض. مسؤولية الاتحاد الأوروبي في أزمة اليونان. مجلة الضفتين. سوبرس للصحافة والنشر. اليونان. فيينا. نوفمبر/ 2012 . ص19.

² (مصطفى صايح. انعكاسات الأزمة المالية الأوروبية على الاقتصاد الجزائري. مجلة المغرب الموحد تونس. العدد الثامن. 1 سبتمبر/ 2012 . ص 14 .

المصارف الفرنسية تمتلك 25 % من مجموع الديون (31) مليار يورو، بينما المصارف الألمانية تستحوذ على 15 في المائة (23 مليار) من مجموع الديون اليونانية . هذه المعلومة المهمة لا يقدمها دائما الإعلام، أيضا لا يتم الحديث عن أن مديونية اليونان العمومية هي 42 % فقط ، الباقي هي ديون مصارف علما بأن القروض الموجهة للحكومة اليونانية، هي من تمويل المصرف المركزي الأوروبي الذي يقرضها للمصارف الخاصة، والتي تبيعها لليونان بأسعار فائدة جد مرتفعة تحت ذريعة أن البلد يعيش وضعاً اقتصادياً صعباً وقد لا يسدد ديونه، ومن ثم تتحمل عبء هذه الديون الدولة اليونانية . (1)

لذلك تعتبر الدول الدائنة شريكة في تفاقم أزمة المديونية اليونانية، وعليها تحمل الجزء الأكبر من هذه المسؤولية .

ثالثا :- مسؤولية الاتحاد الأوروبي:

الحقيقة أن اليونان هي البداية، ولكن الشروط التي وضعتها الاتفاقيات للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كان لها دور واضح في تسبب جانب من هذه الأزمة، فالحكومة اليونانية السابقة حكومة حزب الديمقراطية الجديدة اليميني، هي التي وافقت على شروط الاتحاد الأوروبي، وهي في الواقع شروط الاحتكارات الأوروبية الرأسمالية الكبرى " تم إرغام اليونان على التخلي عن زراعات استراتيجية مهمة كالزيتون والحمضيات، والتخصص باستبدال زراعة هاتين المادتين بزراعة الأزهار والورود؛ لأن زراعة الزيتون والحمضيات من اختصاص إيطاليا وإسبانيا، أما تربية الماشية فهي من اختصاص هولندا " . (2)

كما أسهم في تفاقم أزمة الديون الأوروبية غياب الثقة في الأسواق الأوروبية؛ نتيجة للموقف السلبي لبعض دول الاتحاد الأوروبي في بداية الأزمة تجاه اليونان، حيث أعلنت بعض الحكومات صراحة عن عدم تقديم أي عون لها، رغم أن ديونها وقتها لم تكن تتعدى 300 مليار يورو، وهو ما انعكس أثره سلبا على جميع الأسواق الأوروبية. وفي الوقت نفسه لا يمكن إهمال أسباب تلك الأزمة من خلال وجود اتحاد أوروبي نقدي مع انفصام في السياسة المالية، وغض الطرف عن التجاوزات المالية الحاكمة لهذا الاتحاد وفقا لمعاهدة ماستريخت، وخاصة سجل الديون في العديد من دول الاتحاد وفي مقدمتها اليونان . (3)

⁽¹⁾ (صلاح المعيزي. اليونان : كيف تم استعمال آلية الديون لنهب الشعب . المجلة الاقتصادية السعودية. مرجع سابق. ص 9 .

⁽²⁾ (جهاد المحيسن. اليونان أزمة الديون وأزمة المستقبل. المجلة الاقتصادية. السعودية. مرجع سابق. ص 12 .

⁽³⁾ (صلاح المعيزي. اليونان. كيف تم استعمال آلية الديون لنهب الشعب. مرجع سابق. ص 10 .

لجأت الحكومة اليونانية إلى سياسة الخصخصة لجمع ما يمكن جمعه من مبالغ لسداد الديون المتراكمة- وكما تم ذكره آنفا- وصل الأمر بالاتحاد الأوروبي أن طلب من الحكومة اليونانية أن تبيع عددا من جزرها الجميلة جدا كي تسدد ديونها البالغة 408 مليار دولار عام 2011". (1)

وبعد أن ثبت أن التخلف عن الإيفاء بديون اليونان عام 2009، كان من شأنه أن يأتي بآثار مدمرة ليس فقط على اليونان نفسها، وإنما على بقية دول اليورو، تبين أن هناك اعترافاً بالمسؤولية الجماعية تجاه الأزمة، وعلى الجميع أخذ ذلك بعين الاعتبار. قال المتحدث باسم المفوضية الأوروبية: "إن الخوف من الآثار التي ستنتجها الأزمة اليونانية كان في حد ذاته عنصراً رئيساً في تفكير الاتحاد الأوروبي، بأن أعضاء منطقة اليورو تربطهم مسؤولية جماعية تجاه أزمة الديون السيادية اليونانية، وعليه اتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ذلك". (2)

فواقع الحال أن اليونان تمتلك من الموارد الطبيعية والصناعات المتقدمة والسياحة والتجارة البرية والبحرية التي تمكنها من أن تكون من الدول الغنية في الاتحاد الأوروبي، لا أن تتحول إلى دولة متسولة تستجدي ألمانيا وفرنسا وأمريكا كي تساعدوا على تلبية حاجاتها وإنقاذها من الإفلاس " اليونان تملك أكبر أسطول تجاري في العالم يبلغ عدده 3150 سفينة أي ما يعادل 15% من أساطيل العالم مجتمعا، هذه القوة الاقتصادية لو تم توجيهها في المسار الصحيح من قبل الاتحاد الأوروبي، وعملت بروح وطنية لإطفاء الدين، لما احتاجت اليونان أن تستجدي أميركا وألمانيا وفرنسا". (3)

إذن تحت ذريعة التخصصية فقدت اليونان قطاعا حيويًا من قطاعاتها الاقتصادية المهمة جدا ألا وهو قطاع الزراعة، وأن عدم توجيه القوة الاقتصادية المتمثلة بالأسطول التجاري الضخم الذي تمتلكه اليونان في المسار الصحيح، وتدفق رؤوس الأموال الاستثمارية على اليونان في مشروعات تخدم في الواقع استثمارات دول رأس المال، دون الأخذ في عين الاعتبار قدرة اليونان على سداد المستحقات المترتبة عليه حيال هذه المشروعات، يقودنا ذلك إلى نتيجة مفادها أن السياسة الخاطئة التي اتبعها الاتحاد الأوروبي ترتب عليها نتائج خاطئة. فكان من الأولى والأجدر لدول الاتحاد النقدي الأوروبي وخاصةً الدول الغنية منه أن تعمل على توفير إطار مستقر لاقتصاداتها العميقة التكامل، من أجل تحسين مستويات المعيشة بشكل مستدام، ولكن

⁽¹⁾ (جهاد المحيسن. اليونان أزمة الديون وأزمة المستقبل . مرجع سابق . ص12 .

⁽²⁾ (سمير الجياوي. الاتحاد الأوروبي يرفض انتقاد صندوق النقد الدولي بالتقاعس في أزمة الديون اليونانية. جريدة مصر اليوم. القاهرة. العدد 12596. الجمعة / 7 / يونيو/ 2013. ص4 .

⁽³⁾ (المرجع السابق. ص4.

الذي يبدو أن بعض الدول الرئيسة في الاتحاد الأوروبي والتي باستطاعتها أن تمتص الأزمة، وأن تخفف على الأقل من حدة وطأتها، قد تغاضت عن أداء واجبها نحو ذلك، خوفاً من دفع المزيد من الأموال، وفي ظل هذه التراكمات، ضاع الكثير من الحقائق وتشوه الكثير من معالم المشكلات التي لا تتحمل اليونان مسؤوليتها بالكامل، بل يتحمل الجانب الأكبر منها مفوضية الاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي، بالإهمال العمد مع سبق الإصرار والترصد، إضافة إلى عدم الاهتمام بمراجعة الحسابات القومية للدول وتدقيقها للتثبت من دقتها وصدقها.

رابعاً :- مسؤولية المصرف المركزي الأوروبي:

يفسر بعض الباحثين القانونيين أنشطة المصرف المركزي الأوروبي بأنها غير متوافقة مع بنود المعاهدة الأوروبية، التي تحظر عمليات الإنقاذ والتمويل النقدي لديون البلدان الأعضاء في منطقة اليورو. وبوسع المرء أن يفهم بسهولة السبب وراء نفور موظفي الخدمة العامة الشديد من الالتزامات القانونية، والمجازفة بالتعرض للمسؤولية الجنائية بسبب خيانة الثقة ومن ثم يجب على المصرف المركزي الأوروبي اتخاذ قراراً بإعلان مبادرات جريئة، مثل: عملية إعادة تمويل أطول أجلاً معززة، وتعاملات نقدية مباشرة من أجل السندات السيادية . (1)

1- أهم الاتهامات التي وجهت إلى المصرف المركزي الأوروبي هي :-

أ- عندما دخل عدد من الدول الأوروبية في نظام اليورو، أصبحت ديونها الحكومية وسندات السيادية متقاربة من حيث أسعار الفائدة ومن حيث المخاطر، فأقبلت المصارف على شرائها، ومما شجعها على ذلك أن المصرف المركزي الأوروبي كان يقبل هذه السندات، ويحولها إلى نقد (أي يوفر السيولة اللازمة) لأية مصرف يحتاج إلى سيولة مقابل هذه السندات، وبمجرد انفجار الأزمة أصبح الفرق في العائد على هذه السندات من دولة إلى دولة كبير جداً (نتيجة الزيادة في المخاطر)، وبدأ المصرف المركزي الأوروبي يتباطأ في قبول السندات السيادية الأوروبية، مما فاقم الأزمة وشكل ضغوطاً على سيولة المصارف الأوروبية. (2)

ب - أصدر المصرف المركزي الأوروبي في 29 يونيو 2010 قراراً أثار الكثير من الجدل أوروبياً وعالمياً، بوقف التسهيلات الائتمانية المقدمة للمؤسسات المالية في دول المجموعة، منذ الأزمة العالمية بشروط ميسرة لمدة عام، وبفائدة 1 % فقط كجناح من أجنحة التحفيز، بعد أن وصلت معاملات المصارف إلى درجة عالية وخطيرة من عدم الثقة وعدم الأمان،

¹ (مارتن وولف. كشف النقاب عن سر استمرار أزمة اليورو. المجلة الاقتصادية البريطانية. لندن. العدد 7073. الخميس/ 21 / فبراير/ 2013.

² (عبد الله القويز. الأزمة الاقتصادية الأوروبية. هل من مبرر لكل هذا الهلع؟. المجلة الاقتصادية. السعودية. الرياض. جدة. العدد 6558. الأحد/ 25 / سبتمبر / 2011. ص 11.

ووصلت المعاملات بينها إلى ما يشبه التوقف، على الرغم من أنها الركيزة الحقيقية لتوفير السيولة الآمنة في المعاملات، فقد صدر القرار بصورة فجائية وتضمن عدم تجديد التسهيلات حال استحقاقها واستبدالها بتسهيلات لمدة ثلاثة أشهر فقط، وهو ما أثر على سيولة المصارف بشكل كبير، مما أثر على قدرتها في التعامل مع رصيد القروض القائم، وقلل من قدرتها على تقديم القروض الجديدة التي يعاني الجميع من انخفاضها وعدم توافرها عند الحاجة إليها، مما أثر سلباً على الاستثمار والأعمال والمعاملات . (1)

جدد المصرف المركزي الألماني (بوندس بنك) Bundes bank انتقاده للاستراتيجية التي يعتمدها المصرف المركزي الأوروبي، لحل أزمة ديون منطقة اليورو المستمرة منذ مدة طويلة، في ورقة مقدمة إلى أعلى محكمة في ألمانيا، وتم تسريبها إلى وسائل الإعلام، وجه (بوندس بنك) تقريراً عن المصرف المركزي الأوروبي منتقداً برنامج شراء السندات الحكومية الذي يطبقه المصرف المركزي الأوروبي و حذر تقرير للمصرف المركزي الألماني مؤلف من 29 صفحة إلى المحكمة الدستورية، بأن شراء السندات من الدول الواقعة في قلب أزمة ديون منطقة اليورو يمكن أن يُعرض استقلال المصرف المركزي الأوروبي للخطر" . (2)

2- الأبعاد القانونية الأساسية لبرنامج شراء السندات الخاص بالمصرف المركزي الأوروبي:
من أجل أن يسهم المصرف الأوروبي في احتواء أزمة الديون السيادية و مساعدة الدول المتعثرة، جاءت الفكرة بأن يدخل المصرف المركزي الأوروبي كمشتري لسندات تلك الدول المتعثرة من السوق الثانوي بقيم و كميات غير محدودة وبالتالي ينتج عن تلك العملية خفض للعائد على تلك السندات، ومن ثم تستطيع الدولة المتعثرة الاقتراض من الأسواق بتكلفة اقتراض منخفضة تمكنها من سدادها مستقبلاً. والمصرف المركزي من خلال هذا البرنامج وضع سندات ذات آجال من عام إلى ثلاثة أعوام كمستهدف للبرنامج ، وحدد المصرف المركزي الأوروبي شروطاً لتفعيل ذلك البرنامج، تتضمن قيام الدولة المتعثرة بتقديم طلب للمساعدات من آلية الاستقرار الأوروبي، و من ثم تلتزم الدولة بإصلاحات مالية و اقتصادية.

يرى المصرف المركزي الألماني أن المصرف المركزي الأوروبي تخطى حدود الاتفاقيات الدولية، و بروتوكول عمل المصرف، و يُعرض أموال دافعي الضرائب الألمان إلى مخاطر من جراء برنامج مثل ذلك. ففي ألمانيا تظاهر المئات من الألمان يوم السبت 21 سبتمبر 2012، أمام مقر المحكمة الدستورية الألمانية في مدينة كالشرو، للتعبير عن رفضهم لصندوق الآلية

⁽¹⁾ (جهاد المحيسن. اليونان أزمة الديون وأزمة المستقبل. المجلة الاقتصادية. السعودية . مرجع سابق . ص 12.

⁽²⁾ (أخبار قناة BBC البريطانية. باللغة العربية . الموافق الخميس. 6 / يونيو / 2013 .

الدائمة للاستقرار الأوروبي، ولقرار المصرف المركزي الأوروبي شراء سندات لدول أوروبية تشهد أزمات مالية (1).

3- المبادئ الأساسية لعمل المصرف المركزي الأوروبي:

تكفل القوانين استقلال المصرف المركزي الأوروبي، ووفقا لقواعد المصرف فإنه يندرج ما يسمى بعمليات السوق المفتوحة تحت السياسة الكمية للمصرف، والتي تخول للمصرف التدخل في الأسواق المالية لتحقيق الهدف الأساسي للمصرف، وهو استقرار الأسعار- كما تم توضيحه في الفصل الأول- من ضمن عمليات السوق المفتوحة أن يقوم المصرف بالتدخل في أسواق الدين (السوق الثانوي) سواء بائع أو مشترٍ، لتحقيق هدف ما في فترة زمنية ما، وهنا لا توجد أية مشكلة أو تعارض مع القوانين و الاتفاقيات. أما المشكلة الأساسية هي أن يقوم المصرف بالتدخل في السوق الأولية، سوق الإصدار (الاكتتاب) كمشتري لسند دولة ما، وهذا ما تمنعه القوانين، حسب نص (المادة 21) من بروتوكول النظام الأوروبي الأساسي. التي تُلزم المصرف المركزي الأوروبي، بل و تحظر عليه تقديم تمويل مباشر لأية حكومة من حكومات منطقة اليورو في أي شكل من الاشكال و الصور. وهذا ما لم يرق به المصرف المركزي.

كذلك يمنع نص (المادة 101) إبرام اتفاقيات بين دولتين أو أكثر أو قرارات منفردة من شأنها أن تؤثر على التجارة بين الدول الأعضاء، وتُفسر المادة كافة اشكال الانتهاكات التي قد تضر التجارة بين الأعضاء، أو حصول أفضلية وميزة تنافسية بما ما يضر بدولة أخرى، وهنا نفسر تلك المادة وفقا لموضوع الدراسة، في أن الدعم المباشر للمصرف المركزي الأوروبي لأية دولة من الدولة يعطيها ميزة تنافسية، على حساب الدول الأخرى . (2)

4- المبررات التي تركز عليها ألمانيا في اعتراضها على برنامج إعادة شراء السندات:

المصرف المركزي الأوروبي يتعرض لانتقاد بأنه يقوم بعمل ما يسمى تسهيل الديون، على أساس أن المصرف عند شرائه لسندات سيادية لدولة ما من الأعضاء فإن حيازة السند تؤول إليه في النهاية، حتى لو قام بالشراء من السوق الثانوي (لا تمنع القوانين الشراء من السوق الثانوي)، ويعني ذلك أن المصرف يتعرض لمخاطر فيما إذا لم تستطع تلك الدولة سداد الدين، لكن في نفس الوقت المصرف المركزي نفسه قد يتساهل في استرداد الدين .

¹ عبد الله مصطفى. نقاشات وتحركات أوروبية متواصلة لمواجهة أزمة اليورو وتجدد الضغوط على اليونان . بروكسل جريدة الشرق الأوسط . العدد 12342. الأربعاء . 12/ سبتمبر / 2012 .

² (المادة (21 بند رقم 1) والمادة (101) من بروتوكول النظام الأوروبي الأساسي في الفصل الرابع لعمل المصارف المركزية و المصرف المركزي الأوروبي (بند رقم 1).

لكن ذلك يعتبر أمراً عادياً في دول أخرى مثل: (الولايات المتحدة على سبيل المثال)، و المعضلة تكمن في أن المصرف المركزي الأوروبي ملك للعديد من الدول، و ليس له الحق في إجراء خطوة مثل تلك. لذا فإن البرنامج لا يخل بمعاهدة عمل الاتحاد الأوروبي صراحة، لكن فيما يبدو أن المصرف المركزي الأوروبي قام بالالتفاف حولها و ذلك من جانبيين، الأول: هو استخدام المصرف للموارد التي لديه وتوجيه شراء سندات سيادية في السوق الثانوي لدول ذات تعثر مالي بشكل خاص، و الجانب الثاني: هو أن البرنامج: مشروط بموافقة 17 دولة (أعضاء منطقة اليورو) بمعنى آخر حتى يتم تفعيل البرنامج، يجب أن يتم الموافقة أولاً على تفعيل آلية الاستقرار المالي الأوروبي (ESFM) و تقديم حزم المساعدات المطلوبة للدولة المتعثرة .⁽¹⁾ و في هذه الحالة تحدث الواقعة المنشئة لمصطلح (تسييل الديون) الذي يعني قيام المصرف المركزي بتمويل عجز الحكومة على خطوتين :-

الخطوة الأولى - تقوم الحكومة بإصدار سندات و طرحها في الأسواق الأولى. الخطوة الثانية - يدخل المصرف المركزي كمشتري لتلك السندات في الأسواق الثانوية و من ثم أصبح السند في حيازة المصرف المركزي، و كأنه قد قام بتمويل الحكومة منذ البداية، و إن كان في هذا البرنامج الجديد لم يقيم المصرف بطباعة ورق نقدي جديد. تجدر الإشارة هنا إلى أن الفرق بين سياسة التخفيف الكمي (طبع ورق نقود و ضخها في الأسواق) و تسييل الديون هو الغرض الذي تم توظيف هذه السياسة له، فإذا كان الغرض هو تحفيز الاقتصاد و مستويات النمو، فكان ذلك ضمن أهداف سياسة التخفيف الكمي، أما إذا كان الغرض هو تمويل عجز الحكومة فكان ذلك تسييل للديون. ولمعرفة ما إذا كان المصرف يقوم بعملية (تسييل الديون) إذا استمر المصرف في شراء السندات السيادية، في الوقت الذي يكون فيه التضخم أعلى من المستوى المستهدف، و الحكومة المصدرة للسندات تعاني من مشكلات في التمويل، وذلك حسب تعريف المصرف الفيدرالي في (سانت لويس) St. louis - الولايات المتحدة الأمريكية. لعملية تسييل الديون المنشور الصادر بتاريخ 14 نوفمبر 2012 ، كما تحدث أيضاً رئيس المصرف الفيدرالي في ولاية دالاس (ريتشاردو فيشير) Richard Fisher بأنه عندما يضع المصرف المركزي عائد السندات السيادية ضمن أولوياته في ظل وجود عجز للموازنة، يتزايد القلق على الفور بمسألة (تسييل الديون) .⁽²⁾

⁽¹⁾ أ. د. محمد إبراهيم السقا. ترتيبات جديدة لتبادل السيولة بين البنوك المركزية. المجلة الاقتصادية. الشركة السعودية للأبحاث والنشر. العدد 6633. الجمعة. الموافق 09 ديسمبر 2011. ص 28.

⁽²⁾ أزمة الديون . مجموعة (QBN) مصرف قطر الوطني. توقعات باستمرار السيادية الأوروبية لسنوات. مجلة العرب. الدوحة. العدد 8939. الأحد/2 ديسمبر/2012. ص 8.

بعد عدة محاولات متتالية، توصل وزراء مالية دول منطقة اليورو، بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي والمصرف المركزي الأوروبي في ديسمبر 2012 إلى اتفاق حول مجموعة الإجراءات. 5 – أهم الإجراءات التي تم اتباعها لمعالجة الأزمة:

تم تخفيض ديون اليونان من معدل 200 % من الناتج المحلي الإجمالي إلى 124 %، وإعطاء اليونان المزيد من الوقت لتسديد ما عليها من التزامات مالية" تتضمن الإجراءات التي توصل إليها وزراء منطقة اليورو في ديسمبر 2012 تخفيض الفائدة على القروض، التي يتم تقديمها لليونان في برنامج الإنقاذ، وتمديد فترات سداد القروض، وإعادة الأرباح التي حققها المصرف المركزي الأوروبي من شراء سندات اليونان إلى الحكومة اليونانية". (1)

هذا يعني أن المصرف المركزي الأوروبي قد حقق أرباحاً طائلة على مدى السنوات الماضية، من جراء عمليات شراء السندات اليونانية، ومن ثم وافق بعد المشاورات على إعادة تلك الأرباح إلى اليونان، وعلى هذا الأساس يُعتبر إقرار واعترافٌ ضمنيٌّ من المصرف المركزي الأوروبي، وعليه تحمل جانب من المسؤولية إزاء ذلك، باعتباره طرف من الأطراف المشاركة في الأزمة، وما يؤكد على هذا الاعتراف قول رئيس المصرف المركزي الأوروبي (ماريو دراجي) Mario Drahi لصحيفة (زود دويتشه تسايتونج) Suddopih Zeitung الألمانية رداً على سؤال حول مستقبل وكالة الرقابة المصرفية "علينا أن ننظم أنفسنا حتى يتم فصل صارم بين السياسة النقدية والرقابة المصرفية". (2)

وعليه فإن القاعدة القانونية التقليدية تقضي بأن (الغنم بالغرم)، أي من يجني ثمار الربح، عليه تحمل نتيجة الخسارة، ومن ثم يجب تحمل جزء كبير من المسؤولية إزاء تلك العمليات التي قام بها، والعمل على تقديم خطة ناجحة لإعادة الأرباح التي حققها المصرف المركزي الأوروبي إلى الحكومة اليونانية.

خامساً :- مسؤولية المصارف التجارية الأخرى:

إن تعرض الدول المدينة لعدم السداد هو أمر وارد ومحتمل، بل إن التاريخ القديم والحديث والمعاصر قد شهد حالات واضحة وصريحة للتوقف عن الدفع، ومن ثم فقد كان لازماً على المصارف التجارية توقعه وعمل الاحتياطات اللازمة لتفادي الآثار الضارة الناتجة عن توقف الدول المدينة عن دفع ديونها، كأن تقوم بالتأمين على هذه القروض وأن تتروى بإقراض

¹ (المرجع السابق. ص 9.

² (ماريو دراجي. مقابلة مع صحيفة زود دويتشه تسايتونج الألمانية. ترجمة رفيق يونس المصري. العدد 30489. 5/ الجمعة /14/ سبتمبر/ 2012 .

الإدارات السيئة، وعدم قيامها بمثل هذه الإجراءات يعتبر خطأ إضافياً إلى جانب الخطأ السابق يستوجب المسؤولية " إن إساءة التقدير من جانب المصارف التجارية، وعدم توخيها الحيطة والحذر اللازمين، وعدم إجراء الدراسات وغياب التخطيط السليم، يصف تصرفات هذه المصارف بالرعونة وعدم الدقة، ويعتبر خطأ يستوجب المسؤولية " . (1)

توجد بعض العوامل التي تجعل المصارف التجارية تندفع نحو الإقراض تتلخص في الآتي:-

أ- دوافع الربح وبعض الجوانب التي تتعلق بطبيعة النظام الرأسمالي.

ب - بعض الجوانب المتعلقة بطبيعة النظام المصرفي .

من الملاحظ أن العوامل السابقة تؤدي بالدرجة الأولى إلى تحقيق مصالح الدائنين " إن سياسات المصارف التجارية ترتب عليها إخراج كميات كبيرة من الموارد المالية من الدول المدينة لصالح الدول الدائنة " . (2)

بناء على ما تقدم فإن مسؤولية المصارف التجارية عن المشاركة في هذه الأزمة تستند إلى أنه يجب على المقرض أن يكون ملماً بعدة أمور، وقضايا تتعلق بمقدرة المدين على الالتزام بالإيفاء بديونه في أوقاتها المحددة، كالإلمام بالموارد الاقتصادية التي يمتلكها، والمشاكل التي تواجه ميزان المدفوعات لديه، والمجالات التي ستوجه إليها القروض، ومعدلات العائد منها، ومن ثم إقراضه أو عدم إقراضه " إن من أهم القواعد التي يقوم عليها العمل المصرفي قاعدة (الجدارة الائتمانية) التي تقضي بضرورة معرفة المقرض لقدرة المقترض على السداد، من خلال الإلمام بعدة نواح مختلفة، يستطيع الدائن بناء الحكم عليها على مدى قدرة المدين على السداد " . (3)

تؤكد بعض الأحداث الموثقة على مشاركة المصارف التجارية في التغطية والتستر على هذه الأعمال الاحتياطية، حتى تستمر أعمالها ومعاملاتها الخارجة تماماً عن القواعد المصرفية والائتمانية السليمة " تفيد التقارير أن أثرياء اليونان أودعوا في المصارف السويسرية 200 مليار يورو، وهم يخلون عن دفع الضرائب المستحقة عليهم، وقاموا خلال العام 2010 بتهريب 35 مليار يورو إلى المصارف التجارية الأوروبية كانت مودعة في المصارف اليونانية " . (4)

وعلى ذلك فإن مسؤولية المصارف التجارية عن مشاركتها في تكوين أزمة الديون السيادية اليونانية، أصبحت واضحة ويُقر بها المحللون والخبراء في الدول الدائنة، والدول المدينة على

(1) رياض صالح أبو لخطا. ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي. مرجع سابق. ص 205 .

(2) رمزي زكي. أزمة الديون الخارجية. مرجع سابق. ص 40.41 .

(3) السيد احمد عبد الخالق. البنوك التجارية الدولية وأزمة المديونية العالمية. مرجع سابق. ص 144.

(4) أ. محمد خال قواسم مشتركة مهدت لانفجار أزمة ديون منطقة اليورو. مرجع سابق . ص 31.

حد سواء، وأشار إلى ذلك الدكتور محمد الفنيشي، المدير التنفيذي السابق في صندوق النقد الدولي، في مقابلة تلفزيونية على قناة الجزيرة، حيث قال : لقد أصبح هناك اعتراف بالمشكلة، ولا يمكن حل مشكلة الديون السيادية الأوروبية بدون حل مشكلة المصارف . (1)

ومن ثم يكون من المناسب أن تتحمل هذه المصارف نتيجة تصرفاتها، وعليها أن تشارك في المسؤولية عن تلك الديون التي شاركت في تكوينها .

سادساً:- مسؤولية (صندوق النقد الدولي): International Monetary Fund (IMF)

تجدر الإشارة إلى مسؤولية صندوق النقد الدولي باعتباره من أبرز المنظمات الدولية الحكومية، التي تدخلت في أزمة الديون السيادية الأوروبية، ويعتبر من أكثرها اهتماماً بهذه المشكلة، وهذا التدخل يتمثل في دور الإقراض وعمليات إعادة الدولة، وإدارته للأزمة خاصة في أشد مراحلها، وهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات "صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة (برتون وودز) الدولية عام 1945، للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، يقع مقره في واشنطن ويضم في عضويته 184 بلداً " . (2)

يعتبر الصندوق منظمة دولية حكومية ذات طابع اقتصادي (مالي ونقدي)، حيث تقتصر العضوية فيه على الدول التامة السيادة، وقد نصت المادة الأولى من ميثاق إنشاء الصندوق على سياسته وأهدافه، ونشاطه وعلاقته بالدول الأعضاء " يهتم صندوق النقد الدولي بتقديم المعونة إلى حكومات الدول الأعضاء التي تعترضها مشاكل مالية ونقدية في موازين مدفوعاتها " . (3)

يستهدف صندوق النقد الدولي منع وقوع الأزمات، ويكون ذلك عبر تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من موارده لتأمين التمويل المؤقت لمعالجة مشاكلها في ميزان المدفوعات " إن الغاية من إنشاء الصندوق هو تطوير نظام دائم للتعاون الدولي في المجالات النقدية والمالية " . (4)

¹ (ندوة تلفزيونية على قناة الجزيرة بعنوان " تأثيرات التعثر اليوناني على أوروبا " المشاركون: حسن عبيدي مدير مركز الدراسات العربية والمتوسطية. محمد الفنيشي. المدير التنفيذي السابق في صندوق النقد الدولي. إبراهيم محمد السقا. أكاديمي متخصص في الشؤون الاقتصادية. 3 / أكتوبر / 2011 .

² (السيد احمد عبد الخالق. البنوك التجارية الدولية وأزمة المديونية العالمية. مرجع سابق. ص142. 143.

³ (مفيد شهاب. المنظمات الدولية . دار النهضة العربية للطباعة والنشر . الطبعة الرابعة. بيروت . 1978 . ص574.

⁴ (محمد زكي شافي . مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية. دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت. الطبعة الأولى. سنة النشر لا توج ص 243، 244.

فالصندوق تم إنشاؤه ليتخصص في تنظيم المعاملات النقدية والمالية، وخصوصا فيما يتعلق بتنظيم المدفوعات والتحويلات، ولتسديد الحسابات الدولية بهدف توسيع التجارة العالمية وتحقيق الأهداف المرجوة منها، كما يقوم الصندوق بمراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء، ويقرض البلدان التي تمر بمشكلات في موازين المدفوعات، ويقدم المساعدة الفنية والتدريب. " إن تدخل صندوق النقد الدولي في أزمة المديونية الأوروبية دائما لصالح الدول المدينة، وذلك لمساعدتهم بالوصول إلى المراحل التي تناسب الاقتصاديات المتقدمة لدول الاتحاد الأوروبي، والتي تمكنهم من مواجهة مشاكلهم بأنفسهم في المستقبل". (1)

1- دور الصندوق الدولي في تمويل الديون السيادية. (2)

"أ - تمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة، لتمكينهم من تصحيح اختلال موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات تقييدية، ويمنح في ذلك قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل .

ب - يمد الصندوق الدولة العضو بالتمويل من موارد أحد حساباته، وهي أما من حساب الموارد العامة، أو من حساب المصروفات العامة (الإنفاق) أو من الحسابات المساعدة الفرعية.

ج - إن قبول العضو لبرنامج إصلاح اقتصادي، هو شرط للحصول على موافقة الصندوق على التزويد من مصادر أخرى.

د - توفير السيولة الدولية اللازمة، لتسوية المدفوعات الدولية من خلال زيادة الاحتياطات الدولية، وقد أبتدع في ذلك ما يسمى بحقوق السحب الخاصة في عام 1969".

2- تقييم دور الصندوق:

السؤال المطروح هو هل تحققت فعلا الأهداف المرجوة من إنشاء هذا الصندوق؟ أم أن هناك سياسات خاصة تعمل على تحقيق هدف الربح للدول الأعضاء في الصندوق وحسب ؟ إن قروض الصندوق لها صفة الدوران، ومن الضروري أن يتأكد من أن الإصلاحات التي تتم تسمح للدول المدينة أن تعيد هذه القروض للصندوق في موعد استحقاقها " نظرا لقصر مدة القروض نسبيا المقدمة من صندوق النقد الدولي، فإنها لا تسمح بإعطاء المدين الفرصة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي والنمو المطلوب، ومن ثم لا تؤتي هذه القروض ثمارها ". (3)

¹ (ندوة تلفزيونية على قناة الجزيرة بعنوان " تأثيرات التعثر اليوناني على أوروبا " مرجع سابق.

² (عبد المطلب عبد الحمي العولمة الاقتصادية .(منظماتها ، شركائها، تداعياتها) . الطبعة الاولى. دار الجامعة. الإسكندرية. 2006. ص 69.

³ (عبد الشكور شعلان. نصف إجراءات الإصلاح الاقتصادي تؤدي إلى الفشل. صحيفة الأهرام اليومية. مرجع سابق. العدد 98. ص9

وتشكل الديون المستحقة للمنظمات الدولية وزنا لا يستهان به في الإطار العام للديون السيادية " إن مواقع الضغط الشديدة في الديون الخارجية المتعددة الأطراف، إنما تتمثل بشكل رئيسي في الديون المستحقة لصندوق النقد الدولي " . (1)

كما أن للسياسات المالية المتبعة من جانب المنظمات الدولية، خاصة الشروط التي يتطلبها صندوق النقد الدولي، دوراً مباشراً في زيادة أعباء الديون ومن ثم تراكمها، وهذه السياسات تشجع عليها الدول الدائنة؛ لأنها تحقق الأهداف الخاصة بها" إن ألمانيا وفرنسا من الدول الرئيسية التي تسهم في صياغة سياسات صندوق النقد الدولي، حيث تتمتعاً بفضل استقرارهما الاقتصادي بمركز ثقل عالمي، وتأثير كبير في توجيه سياساته المالية " . (2)

وقد أشار المسؤولون في بروكسل إلى اعتراف صندوق النقد الدولي بالإخلال بقواعد القروض خلال الأزمة اليونانية، في الوقت الذي التزمت فيه بنصوص قوانين الاتحاد الأوروبي، ومن شأن هذه الإشارة أن تزيد من هوة الخلاف بين المفوضية والصندوق " وعدت المفوضية بتقديم تقرير متكامل عن الدول الأطراف كافة، المسؤولة حالياً عن إدارة الأزمة اليونانية بما فيها صندوق النقد الدولي " . (3)

قالت رئيسة لجنة الشؤون النقدية والاقتصادية في البرلمان الأوروبي " إن الأزمة اليونانية لم يتم التعامل معها بكفاءة، وإن اعتراف صندوق النقد الدولي بالأخطاء التي يرتكبها أمر طيب، أما السؤال يتمثل في ما إذا كانت هناك دروس مستفادة من ذلك " . (4)

لكن لم يكن هناك استفادة من الأخطاء السابقة للصندوق، وقد طالب بإتمام عمليات إعادة شراء السندات بأسعار منخفضة قبل أن يقوم بتقديم المساعدة، بحجة أن شراءها بأسعار رخيصة يجنب اليونان دفع قيمتها في الموعد المحدد "رفض صندوق النقد الدولي الأفراج عن حصته من الأموال المخصصة لحزمة الإنقاذ اليونانية، حيث طالب بإعادة شراء السندات بأسعار منخفضة، لمساعدتها على عدم دفع جزء من قيمة هذه السندات في موعد استحقاقها" . (5)

من الملاحظ أنه لم يتم تعامل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي مع الديون السيادية بمحمل الجد منذ البداية، مما أدى إلى انتشار الأزمة " يوجد شكوك بترحيل أزمة الديون

⁽¹⁾ رياض صالح أبو لعط. ديون العالم الثالث. على ضوء أحكام القانون الدولي. مرجع سابق. ص 209.

⁽²⁾ المرجع السابق. ص 87.

⁽³⁾ سمير الجياوي. الاتحاد الأوروبي يرفض انتقادات صندوق النقد الدولي بالتقاعس في أزمة الديون اليونانية. مرجع سابق. ص 4، 5.

⁽⁴⁾ المرجع السابق . ص 5.

⁽⁵⁾ مجموعة QBN (مصرف قطر الوطني). أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو مستمرة. جريدة الراية الاقتصادية. الدوحة. قطر . العدد 11166. الموافق 2 / ديسمبر / 2012. ص 3 .

السيادية التي أصابت الاتحاد الأوروبي إلى وقت لاحق، وذلك في إطار ذي أطراف ثلاثية يتكون من صندوق النقد الدولي، والمصرف المركزي الأوروبي، واللجنة الأوروبية، حيث يتطلب الأمر ضرورة موافقة هذه الأطراف على برنامج الإنقاذ الذي سيقدم للدولة المدينة". (1) إذن الدائنون دولاً ومنظمات، لا يقدمون القروض إلى الدول المستدينة بدون أن يكون لهم مصالح يحصلون عليها مقابل هذه القروض، وبذلك تكون بعض الأطراف الدائنة: كألمانيا مثلاً، التي هي جزء من الاتحاد الأوروبي قد وَقَّعت في الخطأ مرتين، فقد قامت بتوقيع عقود إقراض طويلة الأجل مع اليونان وبطريقة عشوائية، دون عمل الدراسات اللازمة للحكم على مدى نجاح عمليات الإقراض، هذا من جهة، وقدمت مصالحها الخاصة على المصلحة العامة، أي: على مصلحة الاتحاد ككل من جهة أخرى، وكذلك فعل صندوق النقد الدولي، الذي كانت سياساته تنصب في تحقيق مصالح الدول الكبرى والمتقدمة.

بالإضافة إلى أن دائني اليونان- صندوق النقد الدولي والحكومات الأوروبية - أساءوا تقدير التحديات التي تواجه البلاد، فإن عملية الإنقاذ لم تفض إلا إلى تأخير العجز الحتمي عن سداد الديون السيادية، ودفع اقتصاد اليونان إلى الانكماش الحاد، الأمر الذي زاد من حدة الألم، ومن ثم فهذه الأطراف لم تتصرف من خلال سياسات وخطط موضوعية مقدماً وناجحة تماماً.

سابعا: - مجموعة من العوامل المشتركة:

إلى جانب مسؤولية الدولة المدينة (اليونان) والأطراف الدائنة (دول ومنظمات) في تفاقم الديون السيادية اليونانية، توجد مجموعة أخرى من العوامل المشتركة، ترجع إلى الظروف الاقتصادية العالمية، وتأثر الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي بها. فبالرغم من وجود العوامل الداخلية التي ترجع إلى سياسة الدول المدينة، والعوامل الخارجية التي تعود إلى سياسة الأطراف الدائنة، والتي شاركت في تكوين أزمة الديون السيادية، إلا أن هناك عوامل أخرى أسهمت في زيادة حدة الأزمة، ألا وهي الظروف الاقتصادية الدولية وما لحقها من تطورات مستمرة للأزمات المالية العالمية المتتالية؛ وذلك لتعدد الأزمات الاقتصادية داخل العديد من الاقتصاديات المتقدمة في آن واحد، مما أسهم في زيادة المخاطر السلبية التي ألمت بها على المدى القصير، وخاصةً اليونان العضو في الاتحاد الأوروبي و المعتمدة على القطاع الخدمي والسياحي." أدت آثار

¹ (احمد إبراهيم السقا. تقرير صادر عن شركة السعودية للنشر حول تأثير أزمة اليونان على أكبر الاقتصاديات في العالم. المجلة الاقتصادية. جدة. الرياض. العدد 251. السبت/ 6 يوليو/ 2010.

الأزمات العالمية المتتالية إلى حدوث تباطؤ وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي الأوروبي والذي بلغ ذروته عام 2011 " (1).

قدم نموذج اليونان وترك أزماتها تتصاعد إلى حدود الإعلان عن إفلاس الدولة، دليلاً على سطوة الفكر الأصولي المتطرف سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على الحياة العامة في المجتمعات والعالم الغربي بجناحيه الأوروبي والأمريكي، كما يقدم دليلاً على سطوة نظريات (الفوضى الخلاقة) في إدارة شؤون العالم المتقدم والنامي على السواء، واستغلالها بصورة واضحة للتأثير في الرأي العام والنخب الحاكمة والفاعلة على امتداد دول العالم، لإقناعها بأسباب غير حقيقية لازمت الدول والعالم " إن الواقع الدولي يؤكد إعلان حرب عالمية جديدة تستهدف تبرئة ساحة الأصولية الرأسمالية من الإدانة القاطعة التي لحقت بها، باعتبارها المسؤول الأول والأخير عن الأزمات المالية " (2).

استطاعت حكومات كثيرة في أمريكا الجنوبية وآسيا تقليل ديونها عندما، مرت بأزمات مماثلة، وذلك عن طريق تخفيض أصل الدين، وخضوع جزء كبير من الفوائد، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً الرئيسة منها، مثل ألمانيا وفرنسا لا تقبل بهذه الحلول المتعارف عليها تاريخياً بين المصارف، بحجة أن ذلك قد يعرض مصارفها لخسارة كبيرة وربما يؤدي إلى إفلاس بعضها، مما سيدفع حكوماتها لدفع مبالغ أكبر لإنقاذها.

المبحث الثاني

دور محكمة العدل الأوروبية وديوان المحاسبة في معالجة أزمة الديون السيادية ومدى فاعليتهما

الاتحاد الأوروبي هو مجموعة من البلدان الأوروبية الديمقراطية، التي قررت العمل معاً في سبيل تحقيق السلام والازدهار - وكما ذكر آنفاً - أن من أهم مبادئه نقل جزء كبير من صلاحيات الدول الأوروبية في نظامها الوطني إلى السلطات الاتحادية، كون الاتحاد شخصية قانونية مستقلة عن إرادة الدول المكونة له، فالالاتحاد الأوروبي منظمة فريدة من نوعها، والدول التي يتألف منها أرسست مؤسسات مشتركة فوضت إليها جزءاً من سيادتها، كي يتسنى لها اتخاذ القرارات في مسائل محددة ذات اهتمام مشترك، وبشكل ديمقراطي على المستوى الأوروبي .

¹ (الغرفة التجارية الصناعية بالرياض. التقرير الاقتصادي. بعنوان الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية الأوروبية. إصدار سنوي العدد (19) عام 2011. ص 18.

² (أسامة غيث. مسئولية الفساد والرشوة. الأهرام اليومي . مرجع سابق.

و يتألف الاتحاد من خمس مؤسسات ذات شخصية قانونية مستقلة عن إرادة الدول المكونة له، وهي :-

أ- البرلمان الأوروبي (ينتخب مباشرة من مواطني الدول الأعضاء) .

ب - مجلس الاتحاد الأوروبي (يمثل حكومات الدول الأعضاء).

ج- محكمة العدل (تضمن احترام التشريعات).

د- المفوضية الأوروبية (محرك الاتحاد وجهازه التنفيذي).

هـ- محكمة مراقبة الحسابات (جهاز الرقابة على استخدام ميزانية الاتحاد بشكل قانوني).

يضاف إلى تلك المؤسسات خمسة أجهزة أخرى هامة: (*)

بما أن سيادة القانون عنصر أساسي في الاتحاد الأوروبي، كما أن جميع القرارات والإجراءات المتخذة على مستوى المجتمع الأوروبي تستند إلى المعاهدات التي وقعت عليها جميع بلدان الاتحاد، فمن المهم في هذا الصدد التطرق إلى الجهاز القضائي الأوروبي، لكي يتسنى للدراسة في هذا المبحث إبراز دور كلٍّ من محكمة العدل الأوروبية وديوان المحاسبة في معالجة أزمة الديون السيادية الأوروبية، لما تتمتع به هاتان المؤسساتان من الخصائص، التي من أهمها ضمان احترام التشريعات، وضمان الرقابة على استخدام ميزانية الاتحاد الأوروبي بطريقة سليمة وقانونية .

المطلب الأول

القضاء الأوروبي (السلطة القضائية)

تعتبر محكمة العدل الأوروبية، ومحكمة مراقبة الحسابات، والمفوضية الأوروبية، من أهم المؤسسات ذات الشخصية القانونية المستقلة في الجهاز القضائي الأوروبي، ولا بد من الإشارة إلى هذه المؤسسات بشيء من الإيجاز في هذا المطلب، لإلقاء الضوء على الدور الذي تقوم به كلٍ منها، للإسهام في معالجة أزمة الديون السيادية الأوروبية من الناحية القانونية .

أولاً: - محكمة العدل الأوروبية. European Court of justice:

تعرف رسمياً باسم محكمة الاتحاد الأوروبي، وقد أصبحت محكمة العدل الأوروبية حالياً تتكون من 27 قاضياً، بعد أن كانت تتكون من سبعة قضاة في بداية تشكيلها " تتكون محكمة

(*) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التي تعبر عن آراء منظمات المجتمع المدني في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، لجنة المناطق تعبر عن آراء التجمعات المحلية والمناطقية، المصرف المركزي الأوروبي المسئول عن السياسة النقدية وعن إدارة اليورو، الوسيط الأوروبي (ويعني يشكوى المواطنين الأوروبيين عن سوء إدارة مؤسسات الاتحاد أو أجهزته، مصرف الاستثمار الأوروبي، الذي يساهم في تحقيق أهداف الاتحاد عبر تمويل مشاريع الاستثمار، أخيراً يكمل عدد من الوكالات والأجهزة الأخرى هذا النظام .

العدل الأوروبية من عدد قضاة مساوٍ لعدد الدول الأعضاء، أي: أن تتألف المحكمة من 27 قاضياً، واحد من كل دولة من الدول الأعضاء، يساعدهم محامون عامون، ويتم تعيينهم لفترة ست سنوات بالاتفاق بين الدول الأعضاء " (1).

مقرها الرئيسي في لكسمبورغ، وهي جهاز قضائي مهمته الرئيسية، هي الإشراف على تنفيذ واحترام التشريعات والقوانين الخاصة بالاتحاد، كما أنها تهتم بدراسة المشاكل القانونية والشكاوى المتعلقة بدول الاتحاد، وهي تحتكر هذا الاختصاص تماماً، وتتمتع محكمة العدل بدعم محكمة الدرجة الأولى، المؤسسة في عام 1998، والمعنية بشكل خاص بالنزاعات الإدارية للمؤسسات الأوروبية فضلاً عن الخلافات الناشئة عن قواعد المنافسة الأوروبية .

ولمحكمة العدل الأوروبية وظيفتان رئيسيتان هما :- (2)

- التأكد من أن صكوك المؤسسات الأوروبية، والحكومات تتوافق مع اتفاقيات الاتحاد الأوروبي
- إصدار أحكام بطلب من المحاكم الوطنية، بخصوص تفسير المواد القانونية في قانون المجتمع الأوروبي، أو التحقق من شرعيتها. " منذ عام 1986م دخل الاتحاد الأوروبي مرحلة التفعيل المؤسساتي والدستوري، بتشكيل آلية القمة، ومجلس الوزراء الاتحادي والمفوضية الأوروبية، وتقنين البرلمان الأوروبي وتشكيله بالانتخابات المباشرة والمستقلة عن البرلمانات المحلية، وتطوير الجهاز القضائي للاتحاد الأوروبي من خلال تشكيل محكمة العدل الأوروبية " (3) .

ثانياً:- (محكمة مراقبة الحسابات) ديوان المحاسبة : court of Audit

(ومهمتها الإشراف على ميزانية الاتحاد الأوروبي)، وتمارس وظائف مماثلة لتلك التي تمارسها دواوين المحاسبات على المستوى الوطني، إذ تتحمل مسؤولية التحقق من مشروعية موارد الاتحاد ونفقاته، فضلاً عن الإدارة المالية السليمة لموازنة الاتحاد الأوروبي.

ثالثاً:- (المفوضية الأوروبية) : European Commission

تعتبر المفوضية الأوروبية الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي، وهي المسؤولة عن إعداد عمل المجلس، وتنفيذ المهام الموكلة إليها من المجلس، أو المقررة لها في المعاهدات الأوروبية ذات الصلة، ومن مهامها الأولية تقديم التشريعات وتنفيذها، والقيام بدور (الوصي على المعاهدات) التي تشكل الأساس القانوني للاتحاد الأوروبي . " تؤدي المفوضية الأوروبية دوراً أساسياً في

¹ (داميان تشالمرز. قانون الاتحاد الأوروبي (الحالات والمواد) . لندن. مطبعة جامعة كامبريدج. ترجمة عبد الوهاب زيا الطبعة الأولى. 2010 ص27.

² (المرجع السابق. ص 30.

³ (عبد الحسين القطيفي. القانون الدولي العام. الجزء الأول. مطبعة العاني. بغداد . الطبعة الأولى . 1970. ص20، ص35.

منع وقوع النزاعات والقيام بإدارة ومعالجة الأزمات، يشتمل ذلك على قطاعات واضحة من أهمها المساعدة على تطبيق القانون، كما تمارس دوراً مماثلاً لمحكمة مراقبة الحسابات". (1)

في 9 فبراير عام 2010 تمت الموافقة على التشكيلة الجديدة للمفوضية الأوروبية بقيادة رئيس الوزراء البرتغالي السابق (جوزيه مانويل باروسو) Jose Manuel Barroso ؛ لتولي المسؤولية حتى 8 فبراير 2015. وقد صوت للتشكيلة الجديدة للمفوضية الأوروبية الكتل السياسية الرئيسية في البرلمان من المحافظين والاشتراكيين والليبراليين، وحظي تعيين أعضاء المفوضية الأوروبية، وعددهم 27 عضواً، بواقع مفوض من كل دولة من الدول الأعضاء، بتأييد البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ، ويشرف كل عضو من أعضاء المفوضية الأوروبية على ملف خاص يتابعه مع الأعضاء الآخرين لتحقيق مصالح الاتحاد. (2)

أهم المهام التي أوكلت إليها هي :- (3)

- 1- للمفوضية حق تقديم اقتراحات التشريعات، والقوانين للبرلمان والمجلس الأوروبي.
- 2- المفوضية هي جهاز الاتحاد التنفيذي، وهي مسؤولة عن تطبيق التشريعات الصادرة عن البرلمان والمجلس الأوروبي (توجيهات، تعليمات، قرارات)، وتشرف على الميزانية.
- 3- تشرف المفوضية على الاتفاقيات والمعاهدات، بالاشتراك مع محكمة العدل، لضمان التطبيق بشكل صحيح.

- 4- تمثل المفوضية الاتحاد على المسرح الدولي، وخاصةً في مجالي التجارة والتعاون.
- 5 - تشرف على إدارة حقيبة المساعدات الخارجية السنوية " وقد ارتفعت حصة المساعدات التي تمت إدارتها من قبل المفوضية، ومصرف الاستثمار (oda) للتطوير. الأوروبي من 7% قبل 30 عاماً إلى ما نسبته 17 % في الوقت الراهن، وفي المجموع العام فإن المفوضية الأوروبية تدير حقيبة للمساعدات الخارجية السنوية تبلغ نحو 6,9 بليون يورو". (4)

حسب موقع الاتحاد الأوروبي باللغة العربية على الانترنت، فإن المفوضية الأوروبية تحرص وتجتهد في المحافظة على المصالح العامة للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي. و مهمتها

⁽¹⁾ حسين طلال مقل محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 25 . العدد الأول. 2009. ص 634.

⁽²⁾ (المرجع السابق. ص633، ص 634.

⁽³⁾ (المرجع السابق. ص 636.

⁽⁴⁾ (فتحي عطوة. الأقطاب ضمان لتحقيق التوازن العالمي ومؤشر لعودة الحرب الباردة. جريدة عكاظ. السعودية. الرياض. العدد (لا يوجد). 13 /7/ 2006. ص3.

ايضاً إدارة الميزانية السنوية، وصياغة القوانين الخاصة بالاتحاد، ومتابعة التزام الدول الأعضاء بها، وتتمتع المفوضية الأوروبية بصلاحيات واسعة، لاقتراح تشريعات وقوانين جديدة، والإشراف على تنفيذ القوانين التي تم الموافقة عليها من البرلمان الأوروبي.

المطلب الثاني

دور محكمة العدل الأوروبية في معالجة الأزمة ومدى فاعليتها

محكمة العدل الأوروبية، هي التعبير المؤسسي عن الأخلاق السياسية في أوروبا، وبما أنها هي التي تهتم بالدعاوي التي تتعلق بدول الاتحاد، وبالنزاعات والخلافات الناشئة عن قواعد المنافسة الأوروبية، فقد اكتسبت محكمة العدل الأوروبية في الآونة الأخيرة دوراً جديداً في إطار (معاهدة الاستقرار والتنسيق) التي وقعت يوم الجمعة 14/12/2012، من قبل خمس وعشرين دولة عضواً من أصل سبع وعشرين دولة عضو "المحكمة الأوروبية أصبحت عاملاً نشطاً من الحكومة التنفيذية من خلال فرض قسم (الاتفاق المالي) للمعاهدة والتي بموجبها الدول الأعضاء تلتزم بميزانية متوازنة" (1).

ذلك يعني أن غالبية دول الاتحاد الأوروبي هي الآن تحت التزامات قانونية، للحد من ديونها ومن هنا يبدأ دور المحكمة في الإصلاحات الجديدة، والتي من أبرزها توسيع نطاق سلوكيات الدولة " المتطلبات الجديدة هي أن على الدول التي لديها ديون إجمالية تجاوزت أكثر من (60%) من ناتجها المحلي الإجمالي، يجب عليها تشغيل عجز هيكلي لا يزيد عن (0.5%) من الناتج المحلي الإجمالي " (2).

أولاً:- مشروع معاهدة الانضباط المالي الأوروبية: (دراسة قانونية)

1- توقيع معاهدة الانضباط المالي الأوروبية:

في يناير 2012 تبني الاتحاد الأوروبي معاهدة دولية جديدة أطلق عليها معاهدة الانضباط المالي، وهي معاهدة إقليمية دولية خاصة بالاتحاد الأوروبي، وجاء توقيعها من أجل تعديل أحكام المعاهدات السابقة ضمن واجبها والتزاماتها القانونية " شدد الاتفاق بين دول الاتحاد من خلال معاهدة الانضباط المالي على التزام دول منطقة اليورو ضمان توازن الموازنات العامة،

¹ (معاهدة مالية جديدة لتعميم القواعد الذهبية في الاتحاد الأوروبي. عبد الوهاب زياد النعيمي. مقالة منشورة على موقع الأخبار الأوروبية في الشبكات المتصلة (الانترنت)، على الرابط:-

<http://arabic.euronews.com/2012/01/30/eu.leaders.hold.debt.crisis.summit.again>

² (المرجع السابق.

وَألا يتجاوز نصف نقطة في المئة 0.5 % من الناتج المحلي الخام فوق مستوى 3 %، الذي كانت حددته معاهدة الاتحاد النقدي في ماستريخت عام 1992" (1) .

كما أشار بيان القمة إلى ضرورة (تنزيل هذه القاعدة في التشريعات الوطنية للدول الأعضاء) . " في التصويت على مشروع المعاهدة، لنفاذها بصورة قانونية وافقت (25) دولة من أصل (27) داخل الاتحاد الأوروبي على المعاهدة الجديدة للانضباط المالي " . (2)

رفضت التشيك وبريطانيا التوقيع على المعاهدة، لخشيتهما من ظهور مشاكل دستورية عند إبدائهم الموافقة، مثل: اضطرارهم للدعوة إلى استفتاء و بعد اجتماع رئيس الوزراء البريطاني (ديفيد كامرون) David Cameron مع الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزي) Nicolas Sarkozy في باريس أشار إلى أن بريطانيا غير مقتنعة بإجراء تغييرات في معاهدة الاتحاد الأوروبي لمعالجة أزمة ديون منطقة اليورو " قال كامرون بعد اجتماعه مع ساركوزي إن الأزمة المالية تؤثر سلبا على اقتصاد بلاده " . (3)

يرى البعض أن معاهدة الانضباط المالي جاءت بعد اتفاقيات سياسية، كان لها الأثر الواضح في ظهور المعاهدة بصيغتها التشريعية، إذ أن المعاهدة جاءت بعد تسوية بين بولندا وفرنسا حول طبيعة المشاركة في قمم منطقة اليورو، وهذه القضية تعد ثانوية، ولكنها مهمة وحيوية بالنسبة لأطرافها، إذ شكلت موضع خلاف بين هذه الدول لفترة قليلة " شددت بولندا، بدعم من دول عدة في شرق أوروبا، على وجوب أن تتمكن الدول التي لا تستخدم العملة الموحدة من المشاركة في قمم منطقة اليورو، في حين رفضت فرنسا هذا الأمر بحجة أن الدول التي لا تتعامل باليورو، ليس لها الحق بالمشاركة في قمم الاتحاد الأوروبي، وقد تم التوصل إلى صيغة توافقية بين الدولتين، كان من نتائجها مشروع المعاهدة الأوروبية " . (4)

يأمل عدد من الدول الأوروبية في أن تشجع هذه المعاهدة المصرف المركزي الأوروبي على القيام بمزيد من الخطوات مستقبلاً، لمساعدة منطقة اليورو في مواجهة أزمة الديون .

¹ (المرجع السابق.

² (بريطانيا أطلسية الهوى بقدر ما هي أوروبية التطلع، وهي مع وحدة القارة ولكن من دون التنازل عن عنفوان الخصوصية التي لا نهاية ولا حد واضح لها، للمزيد انظر كمال عبد العزيز ناجي. دور المنظمات الدولية في تنفيذ قرارات التحكيم. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الأولى. كانون الأول/ 2007 . ص 360 .

³ (دراسات جريدة الرأي. قطر. الدوحة. 29. 3/ 2012. على الرابط الالكتروني: <http://www.alrai.com/article/502155.html>

⁴ (زياد عبد الوهاب الأنعمي. معاهدة الانضباط المالي. مركز الدراسات الإقليمية. جامعة الموصل. العراق. الطبعة الأولى. 2012. ص7.

وفي كل الأحوال فإن المعاهدة الجديدة إنما هي تنظيم جديد من الناحية القانونية للالتزامات المالية الدولية، بين دول الاتحاد الأوروبي، في ظل وجود أزمات مالية تشهدها بعض دول الاتحاد، وتأتي اليونان في مقدمتهم " ركزت المحادثات في قمة بروكسل التي اقترحت مشروع المعاهدة، على معالجة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها اليونان حالياً " . (1)

فقد دعت دول الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة الوصول إلى حل؛ لإنقاذ اليونان من الإفلاس، ولكنهم اختلفوا في صيغ تقديم المساعدات الأوروبية، حيث إن القمة الأوروبية في بروكسل لم تتوصل إلى اتفاق حول اليونان، بعد أن تقدمت ألمانيا باقتراح يهدف إلى وضع اليونان تحت إشراف أوروبي ذي طبيعة مالية " أوجب الاقتراح على اليونان أن تنهي مفاوضاتها مع دائئنيها من القطاع الخاص وتسديد التزاماتها في 20 / مارس / 2012، لتقليص دينها بمعدل (مئة مليار يورو)، مقابل تلقي مبلغ لإنقاذ اليونان بقيمة (130) مليار يورو". (2)

كان قد أبدى الاتحاد الأوروبي استعداداه لتقديم مبلغ لإنقاذ اليونان منذ ديسمبر عام 2011، الذي رأى أن هذه المساعدة المالية حيوية بالنسبة إلى اليونان، والتي عليها بالمقابل أن تتعهد بتسديد القروض في مارس / 2012.

2- المعالجات القانونية للمعاهدة:-

وُضِعَ في المعاهدة الأوروبية الجديدة مشروع جديد، لمحاولة إنقاذ الاقتصاد الأوروبي بصيغة احترازية، من خلال مشروع قانون تقدمت به ألمانيا، وهو ضرورة إدراج ما يعرف (بالقواعد الذهبية) في المعاهدة لضمها في الدساتير الوطنية، والتي تنص على توازن حسابات القواعد الذهبية و المقصود بها- كما تم توضيحه انفا- أن تتعهد الدول الموقعة بوضع (موازنات متوازنة) أو (بفائض) في الدورة الاقتصادية، وهذا التوازن يحدد على أنه عجز (خارج العناصر الاستثنائية وخدمة الديون) حده الأقصى (5،0%) من إجمالي الناتج المحلي، والدول التي تكشف من جهة أخرى عن ديون شاملة معتدلة، أي ما دون (60 %) من إجمالي الناتج المحلي، ستمتع بهامش أكبر مع عجز بنيوي مقبول بنسبة (1) % . (3)

في هذه الحالة، سيتعين على كل دولة أن تتوقع بنفسها أن آلية التصحيح ينبغي أن تنطلق تلقائياً، في حال حدوث تجاوز كبير لهذا الهدف، مع وجوب اتخاذ إجراءات في فترة زمنية محددة،

¹ (نيلز تاندراب كريستسن. شبكة تسهيل الأعمال العربية. الأوروبية. المجلة ربع السنوية. العربية. الأوروبية. اتحاد الصناعات الدنماركية. دار الصناعة. كوبنهاجن الدنمارك . ربيع 2013. ص 3 .

² (المرجع السابق. ص 4. 5.

³ (زياد عبد الوهاب ألنعمي. معاهدة الانضباط المالي مركز الدراسات الإقليمية. مرجع سابق. ص 7.

ولكن السؤال هو هل يجب أن تكون هذه القواعد ملزمة بالنص عليها إذا ما تم وضعها في المعاهدة بعد موافقة الدول الأعضاء؟ وهل لابد أن تكون في مضمون الدساتير الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي؟

للإجابة يمكن القول بأن المطالبة بوضع القواعد ضمن الدساتير الوطنية للدول الأوروبية يعني من ناحية قانونية إلزامية الدول التي توقع عليها بإرادتها، إذ أن هذه القواعد ستكون ملزمة من الناحية القانونية للأخذ بها وأية مخالفة لها تتحمل المسؤولية القانونية وفق نصوص الاتفاق . أما من ناحية ضمها في الدساتير الوطنية، فالأولى هو بعد أن يتم الموافقة عليها تعد احد اجزاء النظام القانوني الوطني، ومن ثم ضمها للدساتير، إلا أن هذه الإلزامية ليست مطلقة إذ يجوز أن تعمل بها الدول فقط دون إلزام دستوري، وأن تكون الموافقة على هذه القواعد بكونها ذات قوة قانونية أي مصدرها القانون وليس الدستور ويكون بصورة ملزمة للدولة العضو في الاتحاد الأوروبي. والواضح أن المطالبة بإدراج هذه القواعد في الدستور أي: اعتبارها جزءاً من التشريع الوطني أمر يكون له أثران أحدهما إيجابي والآخر سلبي، مما يعني الآتي: (1)

" أ – الأثر الإيجابي يعني القدرة على الإيفاء بالالتزام مستقبلاً بهذه القواعد الجديدة التي اتفقت الدول على التوقيع عليها، بوصفها جزء من النظام القانوني الوطني وملزمة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ب – الأثر السلبي الذي يعني عدم ورود تعديل على القواعد في الدساتير الوطنية للدول، مما قد لا يحقق هدفها في ملاحقة التطورات القانونية للاتحاد مستقبلاً، ضمن الدساتير الوطنية للدول الأعضاء".

إذن الذي تم استنتاجه من هذا المقترح في إدراج القواعد ضمن الدستور، هو أنه قد يحقق مزايا للدول التي تجد مصالحها في هذه المسألة، وتعرض الدول التي لا تحقق مصلحتها فيها، ولكن قياس ضم هذه القواعد إلى الدساتير الوطنية هي مسألة ذات أهمية بحد ذاتها، وعدم ضمها لتلك الدساتير تبقى قضية وفق إرادة الدول الأعضاء، ومدى موافقتها واعتراضها عليها .

في هذا السياق يبرز سؤال آخر عن الجهة القانونية التي ستراقب مدى تحقيق هذا الالتزام وتطبيقه ؟ والإجابة هي أنه ضمن مبدأ مراقبة تنفيذ هذه الالتزامات، ومدى قانونية تنفيذها ومراقبة الإخلال بها من عدمه في بعض الأحيان من الدول الأعضاء، فإن الجهة القضائية بما تتمتع به من استقلالية، هي الأقرب إلى تحقيق هذه الرقابة بما لها من سلطة في تطبيق القانون، ولذلك يمكننا القول أن محكمة العدل الأوروبية هي ما أنيط بها هذا الأمر، إذ أن هذه المحكمة

⁽¹⁾ (زياد عبد الوهاب النعيمي. مشروع معاهدة الانضباط المالي. دراسة قانونية. مرجع سابق. ص 8 .

ستتحقق في كل مكان في الدول الأعضاء من تطبيق ما سمي (بالقواعد الذهبية) وفقا للمعايير المطلوبة، وسيكون بإمكان كل دولة أن تتقدم بشكوى إليها، وفي نهاية المطاف يمكنها أن تفرض على الدولة غير الملتزمة بعقوبة قد تكون الغرامة بنسبة معينة من إجمالي ناتجها الداخلي بحسب بنود المعاهدة، فعلى سبيل المثال، يجب أن تتمكن محكمة العدل من مراقبة الموازنات الوطنية، ويجب أن تطبق العقوبات في حالة تحقق العجز المالي، فالحد المقبول من العجز العام السنوي سيبقى محدداً بنسبة (3)% من إجمالي الناتج الداخلي، وإذا حصل تجاوز لهذه النسبة يجب أن يكون مؤقتاً، وهذه القاعدة ستحدث آثارها القانونية، ومن ثم ستعرض كل دولة تنتهك هذه القاعدة لعقوبات تلقائية، وسيكون من الصعب تجاوز هذه الأخطاء .

إن بعد تحليل مضمون معاهدة الانضباط المالي، تم التوصل إلى نتيجة هامة، هي أن المعاهدة الأوروبية الجديدة تعتبر خطوة هامة لوضع الأساس القانوني لمراجعة حسابات الاقتصاد الأوروبي بمجمله، خاصة بعد أن تعرضت اليونان إلى أزمة اقتصادية ومديونية دولية خطيرة، استوجب تدخل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي للمحافظة على اقتصاد إحدى الدول الأعضاء فيه، وربما يصب الاختلاف الأوروبي في آلية تفعيل المعاهدة من خلال نصوص قد يتم الاتفاق عليها أو معارضتها، إلا أن الحاجة للمعاهدة هو الأساس الذي اتفقت عليه معظم الدول الأوروبية. " أكدت قمة بروكسل المنعقدة في يناير 2012، أن تبني معاهدة الانضباط المالي لتعزيز النمو الاقتصادي، والتخلص من آثار المديونية ستكون ضرورية مستقبلاً، كي تتمكن أية دولة أوروبية من الاستفادة من مساعدات مالية من شركائها. (1)

يمكن استخلاص أهم المبادئ لهذه المعاهدة الجديدة التي تتضمن قواعد مالية، يتعين إدراجها في التشريعات الدستورية للدول الأعضاء، والتي ستفرض على الدول الأعضاء تطبيق قواعد في شأن العودة إلى توازن الموازنات العامة، وإدراج عقوبات شبه تلقائية ضد الحسابات العامة التي تتجاوز خطوط التوازن . وهذه القواعد هي:-

1- وضع حد أقصى جديد للعجز في الموازنة العامة، لا يتجاوز 0.5 % من الناتج المحلي الإجمالي.

2- وضع عقوبات جديدة على الدول الأعضاء المخالفة وفرض غرامات على كل من :-

أ - الدول التي تتجاوز العجز في الموازنة، والذي يبلغ 3 % من الناتج المحلي الإجمالي.

ب - الدول التي تعمل على تشغيل الاختلالات الاقتصادية الكلية المفرطة .

¹ (المرجع السابق. ص 8 .

ج - الدول التي تنحرف عن الأهداف المتوسطة الأجل في الميزانية المتفق عليها مع الدول الأعضاء الأخرى.

د - الدول التي تعطي معلومات احصائية غير دقيقة إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي مثل (اللجنة الأوروبية لليوروستات).

3 - وضع فترة لفرض عملية تقليص للدين على الدول التي تتجاوز فيها معدلات الدين الحكومي نسبة 60 % من الناتج المحلي الإجمالي.

إذن نستنتج من هذه الأحكام الجديدة الملزمة، إنه من المفترض أنها بدأت في تطبيقها كل من الدول الخمس والعشرين الأعضاء الموقعة في قوانينها الوطنية، وذلك في غضون سنة واحدة من نفاذ المعاهدة.

ثانياً:- مدى فعالية دور المحكمة في مراقبة تطبيق التعديلات التي أُدخلت على المعاهدة الجديدة للانضباط المالي.

من الناحية الموضوعية، وكما تبين الدراسة القانونية لمعاهدة الانضباط المالي أنها تعالج العجز المالي وتقييم النمو بالاقتصاد، وتُجنب أية علامات عجز في ميزانية الدول الأعضاء، وبخاصة بعد تيقن الاتحاد الأوروبي من حجم الأزمة التي تعاني منها اليونان؛ ولذلك كان موضوعها الرئيس معالجة الأزمات الاقتصادية المستقبلية، والحد من احتمالات المديونية التي تعاني منها الدول الأوروبية، للخروج بنتائج تستطیع من خلالها وضع حد للأزمات مستقبلاً، وهذا ما حدا بالاتحاد الأوروبي لوضع معاهدة الانضباط المالي لمعالجة تلك المشاكل، وبدء الاتحاد الأوروبي بوضع الحلول المستقبلية تلافياً لتكرار الأزمات الاقتصادية، وقد وَضَعَت هذه المعاهدة مشاريعها الاقتصادية بما يضمن تطبيقها تطبيقاً سليماً، وحتى الاعتراضات التي تقدمت بها بعض الدول لن تؤثر على مضمون المعاهدة في ضرورة معالجة أزمات المديونية، ووجوب تقديم القواعد القانونية اللازمة لضمان اقتصاد متطور، فقد اتخذت محكمة العدل الأوروبية دوراً جديداً لتنفيذ هذه الأحكام من خلال سن عقوبات شديدة على البلدان غير المتوافقة مع معايير معاهدة الانضباط المالي الجديدة .⁽¹⁾

إذن من هنا يبرز الدور المهم لمحكمة العدل الأوروبية ومدى فعاليته، والذي يتمثل برعاية التطبيق السليم لهذه البنود في المعاهدة، خاصةً بعد أن تم تضمين مواد جديدة تضمن التزام الدولة بسداد الديون المستحقة عليها.

⁽¹⁾ معاهدة مالية جديدة لتعميم القواعد الذهبية في الاتحاد الأوروبي. مقالة منشورة على موقع الأخبار الأوروبية. مرجع سابق.

المطلب الثالث.

دور القانون الوطني في كل دولة من دول الاتحاد لضمان الالتزام بالمحافظة على حدود الدين المستحق.

أولاً:- مدى قابلية التشريعات الوطنية في دول الاتحاد الأوروبي لتطبيق القواعد الجديدة في معاهدة الانضباط المالي:

لقد اشترطت الدول الأوروبية موافقة السلطات التشريعية على المعاهدة الدولية الجديدة، لتكون نافذة في الاتحاد الأوروبي ضمن نطاق الدول الأوروبية، " وقعت السلطات التنفيذية على اتفاقية الانضباط المالي الأوروبي، وبقي نفاذها معلق على شرط مصادقة السلطات التشريعية " (1) . أما سبب تعليق نفاذ المعاهدة على شرط مصادقة السلطات التشريعية، فإن ذلك يعود- وكما يشير فقهاء القانون الدولي العام- إلى أن عقد المعاهدة مسألة فنية ومستعجلة، ولذلك يكون للسلطة التنفيذية الاختصاص بإجراء المفاوضات والتوقيع على المعاهدات الدولية وإبرامها. لكن إن خضعت المعاهدة الدولية لمبدأ الاندماج المباشر التلقائي في النظام القانوني الوطني على نحو ما هو متبع في القانون الدولي العرفي؛ لتمكنت السلطة التنفيذية من عقد الاتفاقية وإبرامها بصورة كاملة دون الرجوع إلى السلطة التشريعية، ولكن ومن خلال التطبيق لهذا المبدأ منذ زمن طويل، أدركت الدول المشاكل التي قد تثيرها هذه المسألة فيما يتعلق بدستورية المعاهدة وتنفيذها ضمن النظام القانوني الوطني .

ثانياً:- كيفية إدماج المعاهدة الجديدة بالتشريعات الوطنية:

لقد انعكس الاختلاف في الحلول المتبعة من قبل الدول المختلفة لمسألة اندماج المعاهدة بالقانون الداخلي، وفي الواقع فإن الدول تتأثر في إتباع الحلول بالاعتبارات الدستورية أكثر من تأثرها بالجدل الفقهي الذي يدور بشأن ازدواجية القانونين الدولي أو الداخلي أو وحدتهما، وعلى العموم يمكن إرجاع الحلول المتبعة في هذه المسألة إلى إحدى هاتين الطريقتين :-

أ - طريقة إدخال التعديلات اللازمة على القوانين الداخلية والأنظمة الداخلية لجعلها منسجمة مع أحكام المعاهدة، ولوضع المعاهدة موضع التنفيذ، وفي هذه الحالة يتدخل المشرع الوطني ليسبغ

⁽¹⁾ زياد عبد الوهاب النعيمي. الأوروبيون يوقعون معاهدة القواعد الذهبية التي تضمن الانضباط المالي. وتمنع الانزلاق للعجز. موقع

الأخبار الأوروبية. على الرابط الإلكتروني :-

على المعاهدة الدولية قوة الإلزام القانوني داخل الدولة، وهذه هي الطريقة التقليدية " يتجه جانب كبير من الفقه إلى أن المعاهدات ليست بذاتها مصدرا من مصادر القاعدة الداخلية، وإن كانت تلتزم دولياً بتطبيقها في إطار القانون الداخلي، إلا أن هذا التطبيق يحتاج إلى تصرف قانوني خاص تصدره الدولة لتتبنى بمقتضاه المعاهدة وتدمجها في نظامها القانوني الداخلي " . (1)

ب - منح المعاهدات الدولية مباشرة قوة الإلزام دون الحاجة إلى تدخل المشرع الوطني، وعدها جزءاً من النظام القانوني الوطني بصورة تلقائية، دون الحاجة إلى تمريرها على السلطة التشريعية "إن ارتباط الدولة بمعاهدة وموافقتها على الالتزام بأحكامها، يعني خضوعها لما ترتبه المعاهدة من التزامات، تقع على عاتق كل طرف من أطرافها، وتنص في دساتيرها على إن المعاهدات تعتبر في حكم القانون عند إبرامها دون الحاجة إلى إصدار تشريع داخلي" . (2) بهذه الطريقة تكون المعاهدة الدولية لها قوة القانون بمجرد توقيعها من السلطة التنفيذية، وذات قيمة قانونية في مواجهة الأفراد والمحاكم الوطنية وتصبح المعاهدة الدولية جزءاً من النظام الوطني، وقد تتفوق عليه " متى تم إبرام المعاهدات بالشكل الصحيح، فإنها تنتج أثراً بين الدول التي ارتضت بالالتزام بأحكامها، وتصبح المعاهدة كالقانون الداخلي فهي ملزمة بالنسبة لسلطات الدولة، وهذا يقتضي ترجيحها على القوانين الداخلية السابقة في مجال التعارض، وقابلية تطبيق مبدأ عدم رجعية القوانين " . (3)

لقرار على اختيار إحدى هاتين الطريقتين، فإن الاعتبارات الدستورية، وطبيعة الاتفاق الدولي وأهميته هو الذي يحدد طريقة العمل بالمعاهدة.

بالنسبة للمعاهدة الأوروبية الدولية الخاصة بالانضباط المالي نستنتج أن الاتحاد الأوروبي قد أخذ بالطريقة الأولى، وهي ضرورة عرض المعاهدة على السلطة التشريعية لكل دولة ولا تنفذ إلا بعد مصادقة المشرع الوطني على هذه المعاهدة، لتصبح بعد المصادقة جزءاً من النظام القانوني الوطني. ولكن نفاذ المعاهدة الأوروبية الخاصة بالانضباط المالي وإلزاميتها بقي مقيداً، حتى تم التصديق عليه من قبل الدول الأوروبية في ابريل عام 2012، ذلك وفق أنظمتها القانونية الوطنية " من الناحية القانونية لا تعد المعاهدة الأوروبية الدولية الجديدة نافذة إلا إذا تمت الموافقة عليها من قبل السلطة التشريعية لكل دولة " . (4)

(1) محمد سامي عبد الحمي أصول القانون الدولي العام، الجزء الثاني، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص 225.

(2) عدنان طه مهدي الدوري، العلاقات الدولية المعاصرة، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، الطبعة الثانية، 1997، ص 204.

(3) المرجع السابق، ص 208.

(4) زياد عبد الوهاب النعيمي، مشروع دراسة قانونية، مرجع سابق، ص 4.

يقصد بالسلطة التشريعية :- مجلس النواب، أو مجلس الشعب، أو البرلمان، حسب كل دولة بما تسمي سلطتها التشريعية، إذ أنه ومن شروط المعاهدة الأوروبية أن القرارات المتعلقة بالمعاهدة لا يمكن أن تكون ملزمة، إلا إذا صادقت عليها السلطة التشريعية طبقاً للدستور الوطني لكل دولة، وبعد ذلك تصبح هذه المعاهدة جزءاً من النظام القانوني للدولة وتصبح قابلة للتطبيق أمام القاضي الوطني إذ سيلتزم القاضي الوطني بتطبيقها أمام المحاكم الوطنية.

أما عند امتناع أو رفض السلطة التشريعية لإحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التصديق على المعاهدة، فإن محاكم هذه الدولة يتعذر عليها تطبيق نصوص المعاهدة في محاكمها الوطنية، ولا يكون القاضي الوطني ملزماً بتطبيقها في دولته، وهذه هي القاعدة القانونية، أما الاستثناء فهي إمكانية تطبيق النصوص بكونها قواعد عرفية مسلم بها، أو بكونها مبدأ من مبادئ القانون الدولي العام، فانطلقت في 2013 عملية اعتماد تشريعات وطنية لتنسيق خطط ضمان للدوائع، وخلق آلية فاعلة لتسوية الأوضاع في المصارف الأوروبية ⁽¹⁾. من الحكمة أن يقوم الاتحاد الأوروبي بإجراء تغييرات في معاهداته، ولكن يستحسن أن تؤخذ بعين الاعتبار آراء الأفراد في دول الاتحاد التي تمر بأزمة مالية، وأن لا تكون هذه التغييرات مجحفة بحقوقهم، مثلاً كالحق بالعيش في ظل ظروف اقتصادية جيدة .

ثالثاً:- دور القانون الوطني في اليونان لضمان الالتزام بالمحافظة على حدود الديون المستحقة.

تقتضي القاعدة- كما أوضحت الدراسة سابقاً- أن تتولى كل من الدول الأعضاء وضع صيغة تصحيح آلية عندما تعلن المفوضية حال عجز موازنة أي من الدول الأعضاء، ويتفق القادة على التوصية إلى محكمة العدل الأوروبية لمراجعة مدى توثيق مقتضيات المعاهدة في التشريعات الوطنية، و بضرورة التقيد بشروط الحزم في الإنفاق العام، ومراقبته من المفوضية الأوروبية بصفتها الجهاز التنفيذي للاتحاد. كما أن القانون الوطني اليوناني حاول احتواء الأزمة من خلال إصدار بعض الإجراءات لمنع حدوث انزلاقات أكبر تجاه المديونية " أصدر البرلمان اليوناني في 5/ 3/ 2010 قانون حماية الاقتصاد اليوناني، والذي توقع توفير 4.8 بليون يورو، وهذا القانون تضمن الإجراءات الآتية:- زيادة الضريبة على المبيعات- زيادة 15 %ضريبة على

¹ (لبيب فهمي. اعتماد التشريعات الوطنية لمعاهدة الانضباط المالي. المجلة الاقتصادية البريطانية. مرجع سابق. العدد 6914. الموافق السبت 15/ سبتمبر 2012.

البترو - زيادة جمارك السيارات المستوردة من 10 % - 30 % اقتطاع 12 % من مكافآت القطاع العام . (1)

في 2010/5/1 أعلن رئيس الوزراء اليوناني السابق (جورج باباندريو) George Pope Ndreo إجراءات صارمة أخرى من ضمنها :- تخفيض 8% من علاوات القطاع العام- حد أقصى بمبلغ 1000 يورو كمكافأة نصف سنوية - ضريبة إضافية على أرباح الشركات- زيادة الضريبة بنسبة 10 % على جميع السيارات المستوردة - زيادة عمر التقاعد من 61 إلى 65 سنة - تخفيض عدد البلديات من 1000 إلى 400 " . (2)

كما قامت الحكومة اليونانية بإجراءات من شأنها أن تخفف من حدة الأزمة من جهة، ومحاولة لضمان الالتزام بالمحافظة على حدود الدين من جهة أخرى " وقعت اليونان مع صندوق النقد الدولي والمصرف المركزي الأوروبي على مذكرة تتضمن إجراءات مهمة، مثل: تجميد الرواتب، وتخفيض 10 % من المكافآت، وخفض العمل الإضافي، مقابل تنفيذ خطة الإنقاذ المقترحة من قبل الاتحاد الأوروبي " . (3)

لكن التحليلات المأخوذة من دراسة أوضاع الدولة المدينة (اليونان) تكشف أن ديونها قد تم سداد جزء منها بطرق غير مباشرة، سواء عن طريق النقل العكسي للموارد، أو عن طريق هروب رؤوس الأموال إلى الخارج أو عن طريق زيادة اسعار الفائدة على السندات " يتمثل النقل العكسي للمورد في الفارق بين ما تحصل عليه دولة معينة نتيجة القروض، والاستثمارات الأجنبية لديها في فترة زمنية معينة، تقدر عادةً بسنة، وبين ما تقوم بسداده خدمة لديونها التي نتجت عن الاقتراض الخارجي والتحويلات المتمثلة في أرباح المشروعات الأجنبية ودخول العاملين بها " . (4)

إن هذه النتائج قد تُعرض مشروعية هذه الديون للشك في مقدارها. تستند الباحثة في هذا الرأي على مشهد المظاهرات المتواصلة في اليونان على مدى عامين، التي عبر فيها المتظاهرون على مدى السخط والغضب جراء الإجراءات التي اتخذت مؤخراً، فقد استمرت الاحتجاجات

¹ (محمد حبش. الأزمة المالية اليونانية إلى أين ؟ الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية. مرجع سابق. ص13.

² (المرجع السابق. ص13.

³ (ألان بيتي. تجربة اليونان تدفع العالم إلى سنّ قوانين للديون السيادية. المجلة الاقتصادية البريطانية. مرجع سابق. العدد 6147. 10 / 2010 / 8 .

⁴ (رمزي زكي. التاريخ النقدي للتخلف. سلسلة عالم المعرفة. الهيئة المصرية العامة للكتاب. الإسكندرية. مصر. سنة النشر غير مذكورة. ص313. 314.

والمظاهرات ضد خطط التقشف، التي أقرها البرلمان في أعقاب إعادة تشكيل الحكومة الجديدة، لمواجهة منع انهيار الاقتصاد واحتمالية إفلاس البلاد، بسبب أزمة الديون السيادية الحادة، ومن ثم قامت الحكومة اليونانية بفعل الضغوطات الخارجية عليها على خرق أقدم المبادئ القانونية، التي تحمي العاملين في القطاعين العام والخاص، فأخذت تقطع من أجورهم وإرهاقهم بالضرائب المتلاحقة، هذا بالإضافة إلى إن انقاص رواتب العمال والموظفين، يخالف كل المبادئ القانونية المعمول بها في العالم المتحضر. "عبر المواطنون عن خيبة أملهم المكبوتة في البلدان التي تعقد اتفاقيات ضمانات مالية، ونظموا تظاهرات في جميع أنحاء أوروبا عام 2011 التي أصبحت دليلاً على السخط المنتشر حيال التعامل مع الأزمة الاقتصادية". (1)

أخيراً، تستنتج الباحثة أن الطبقة السياسية في اليونان لم تستشر النخبين الذين تمثلهم، عند اتخاذ تلك القرارات الهامة، مثل: التراجع عن التمويل الأوروبي، وسن قرارات جديدة تدعو إلى التقشف، كما أنها لم تفعل ذلك عندما لجأت إلى المبالغة في الاقتراض، و دون أن تقوم بدراسة جدوى هذه السياسة الاقتصادية في تحسين المستوى المعيشي لليونانيين، في ظل تلك التراكمات على مدى عقد من الزمن، من ثم فأنه من المهم طلب المزيد من الديمقراطية وقت اتخاذ قرارات جوهرية وهامة، والتي تمس حياة المواطنين من جهة، و تتسبب في تزايد الأمر سوءاً من جهة أخرى، والدليل على ذلك أن البلاد أصيبت بالشلل التام "الإضرابات في اليونان قد تسببت في إغلاق معابد أكروبوليس الأثرية الشهيرة أمام السائحين، وتعطيل حركة المواصلات العامة، وتضامن معها سائقو سيارات الأجرة، بالإضافة إلى تعطيل المدارس والجامعات والسكك الحديدية والمطارات، كما احتل المحتجون مباني الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة". (2)

اذن نستنتج أن المسؤولية عن الديون السيادية للدول المدينة تقع على عاتق هذه الدول بالمقام الأول، ثم يشاركها في هذه المسؤولية كل من الدول الدائنة، ومجموعة أطراف أخرى، ولا يمكن إعفاؤها من المشاركة في تكوين الأزمة الناشئة من هذه المديونية. كما أن المعاهدة الجديدة هي من أهم الآثار القانونية التي أحدثتها أزمة الديون السيادية الأوروبية على الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، و تشكيل حكومة اقتصادية لتنسيق السياسات المالية والاجتماعية، ومراقبة الموازنات من مؤسسات الاتحاد الأوروبي، أصبحت حاجة ملحة. بالإضافة إلى أن محكمة العدل الأوروبية ستكون كفيلة بمراقبة تطبيق النصوص والقواعد في شأن العودة إلى توازن الموازنات العامة، ومدى التطبيق السليم لقواعد معاهدة الانضباط المالي.

¹ (برناردو باريللا. أوروبا في خضم الأزمة تغطية إعلام المواطن. عمل الأصوات العالمية (2011 – 2012) الناشر: كتب الأصوات العالمية النسخة العربية الأولى. اليونان. أثينا. نوفمبر/ 2011. ص7.

² (رشاد عبدة. الربيع العربي والازمات الدولية المالية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية. مرجع سابق. ص8 .

أخيراً، التساؤل المطروح هو ما الحلول المتاحة أمام الاتحاد الأوروبي لحل الأزمة اليونانية؟ فالتدخل لمساعدة اليونان من خلال كل من فرنسا، وألمانيا قد يؤدي إلى إغراق الاتحاد في مشاكل اقتصادية أخرى، ومن الناحية الأخرى فإن تأخر الاتحاد عن حل مشكلة اليونان سيؤثر سلباً على اقتصاد الاتحاد، وقد يفتح المجال لتدخل أكبر من صندوق النقد الدولي، وفي كل الأحوال فإن منطقة اليورو أمام تحد كبير والمستقبل غير واضح بالشكل الكافي، مما يتطلب ربط اقتصاديات الاتحاد الأوروبي بشكل أكثر تناغماً فيما يخص ميزانيات الدول، وأنظمة الضريبة فيها، إضافة إلى وجوب إيجاد متابعة ورقابة مستمرة على اقتصاداتها بمستوى عالٍ من الشفافية للدول الأعضاء بما يضمن الانتباه المبكر لأية أزمة قادمة.

الفصل الثالث

أدوات حل أزمة الديون السيادية اليونانية

المقدمة:

إن تداعيات ارتفاع نسبة الديون السيادية خلقت للدول الأوروبية ولعدد من القوى العظمى ضغوطا شديدة، دفعتها لإعادة النظر في محاولة إيجاد حلول للخروج من هذه الأزمة، و كما هو معروف عندما تم اكتشاف أن المخاطر المصاحبة للدين السيادي اليوناني، هي أسوأ بكثير مما كان يُعتقد، ترتب على ذلك مزيد من الشكوك والترقب حول مدى قدرة عدد من أعضاء منطقة اليورو على سداد ديونها، وتسبب ذلك بشكل مباشر في زيادة تكلفة الاقتراض متزامنا مع تراجع وتقلبات متسارعة في الأسواق العالمية والأوروبية على وجه الخصوص، مما دفعها إلى البحث عن مخرج والتحرك بأكثر جدية، والحقيقة إن الاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي قاما بعمليات إنقاذ متعددة، من خلال توفير الأموال لليونان، لكن كل ذلك لم يبعد الكساد والانهيار الوشيك والتردي العام، الذي أصبح سمة لاقتصاد اليونان، ما حمل على بذل الجهود مضاعفة للمضي ابعدا في مساعدة اليونان، كما أن هذه الحلول أثرت على باقي دول منطقة اليورو لأن لكل بلد مشاكله وأولوياته، ولا يخفى أن البلدان الغنية وعدت بالعمل والتنسيق مع نظيراتها في مجموعة العشرين التي تضم أيضا القوى الناشئة، للعمل بشكل جاد ومباشر على إعادة توازن الطلب وتعزيز النمو العالمي، وفي الأحوال الطبيعية يمكن لدولة ما أن تخفف عبء الدين العام عليها بانتهاج حزمة من الوسائل والسياسيات، للالتفاف بحنكة على الديون العامة، ولأنه ليس من مصلحة أية دولة من دول منطقة اليورو الخروج من النظام النقدي الموحد أو انحلاله وإلغائه، لذا وجب على أوروبا ودولها الحفاظ على العملة الموحدة "اليورو"، عن طريق تقديم مجموعة من الآليات والحلول للخروج من هذه الأزمة، لكن الوضع الأوروبي ليس أمامه إلا خيارات محدودة في ظل تفاقم الأزمات، ووصولها إلى درجات متقدمة تتضاءل أمامها كثير من الحلول .

لذلك سَنُخصّص الدراسة في الفصل الثالث من هذا البحث عرض الأدوات المقترحة لمحاولة الخروج من أزمة الديون السيادية، التي أصابت بعض دول الاتحاد الأوروبي، وستحاول الدراسة لقاء الضوء على هذا الجانب في هذا الفصل من خلال المباحث الآتية .:

المبحث الأول:- المساعدات المالية و شطب الديون المستحقة بشرط اتباع سياسة التقشف

المبحث الثاني:- إعادة هيكلة الديون السيادية اليونانية .

المبحث الثالث:- مستقبل منطقة اليورو في ظل أزمة الديون السيادية .

المبحث الأول

المساعدات المالية و شطب الديون المستحقة مع شرط اتباع سياسة التقشف

اتضح أن الأزمة اليونانية ضخمة إلى حد لافت للنظر، فبعد الكشف عن أن الحكومات اليونانية المتعاقبة كانت تسير على طريق عجز مالي، واختلال توازن في الاقتصاد الكلي، ولم تتمكن من الوصول إلى أسواق السندات، وتبين أنه منذ عام 2010 كانت اليونان تعتمد على قدر غير مسبوق في ضخامته من أموال الإنقاذ الرسمية، وعلى الرغم من استمرار المفاوضات بين صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي من جهة، والحكومة اليونانية من جهة أخرى حول صفقة للإنقاذ، فإن عوائد السندات اليونانية قد زادت تكاليفها وتم تخفيض تصنيفها، وقد وصلت إلى نقطة قريبة من مزاد ديون غير ممكنة السداد .

السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو: . من سيشارك في تحمل تلك التكاليف؟ وهل من جدوى للمساعدات المالية للخروج من الأزمة ؟

المطلب الأول

خطط الإنقاذ الأوروبي

حرصا على ألا تستفحل الأزمة في بقية بلدان منطقة اليورو ذات الديون السيادية المرتفعة، أمام تفاقم أزمة الديون لبعض الدول، وبغية الحفاظ على الاستقرار المالي العالمي، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي، والبلدان الأعضاء بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي على إحداث صندوق أوروبي للاستقرار المالي، بقيمة 750 مليار يورو في 7 يونيو 2010، يتمثل في تسهيل أوروبي بقيمة 60 مليار يورو، يشمل صندوقا خاصا لأوروبا للاستقرار بقيمة 440 مليار يورو، وتمويلا إضافيا من صندوق النقد الدولي بقيمة 250 مليار يورو .⁽¹⁾

و تشتمل محاورَ الخطة على ما يأتي :-

أولاً :- خلق آليات للاستقرار الأوروبي :

تستند هذه الآلية إلى توفير مؤسسات مالية رئيسية للدعم المالي الطارئ في أوروبا، والحكومات والمؤسسات المالية بالإضافة إلى السلطات الوطنية و تتمثل هذه الآليات في :

1. مرفق الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF)

⁽¹⁾ (عبد الطيف جواهري .تقرير سنوي للسنة ال.مالية في المغرب . بنك المغرب .الرباط . 2010 . ص 32.

هو إحدى المؤسسات التي تم الاتفاق عليه من قبل الدول التي تشارك في العملة الموحدة اليورو في 9 مايو 2010 ، وأدرجته في إطار قانون لوكسمبورغ في 7 يونيو 2010، و هدفها هو الحفاظ على الاستقرار المالي للاتحاد النقدي الأوروبي، من خلال تقديم المساعدة المالية المؤقتة إلى الدول الأعضاء في منطقة اليورو، ففي 4 يونيو وافق رؤساء حكومات الدول الأوروبية على زيادة نشاط الاستقرار المالي الأوروبي، و كذلك زيادة التزامات الدول لضمان مبلغ من 440 مليار يورو إلى 780 مليار يورو، وفي 21 يوليو 2010 وافق رؤساء حكومات الدول على زيادة أخرى من نشاط نطاق الاستقرار المالي بعد الانتهاء من جميع الإجراءات الوطنية اللازمة، و جاءت هذه التعديلات التي أدخلت على إطار مرفق الاستقرار المالي الأوروبي حيز التنفيذ في 18 أكتوبر 2011 . (1)

هناك حاجة ماسة إلى تقاسم أعباء المساءلة والمسؤولية عن الصالح العام في منطقة اليورو في صورة إطار أوروبي متكامل لتحقيق الاستقرار المالي، وبحسب رأي المجلس الأوروبي وبعض البلدان الأعضاء في الاتحاد يتعين أن يقوم هذا الإطار على ما يأتي :-

أ - يجب أن تصل موارد الحكومة إلى مستوى قابل للاستمرار، ويتطلب ذلك تخفيض عجز المالية العامة، و وضع الدين إلى إجمالي الناتج المحلي على مسار تنازلي، ولما كانت الأجور والمزايا الاجتماعية تشكلان 75 % من مجموع الانفاق العام، فمن الضروري تخفيض الأجور ومعاشات التقاعد في القطاع العام وهي مصروفات شهدت زيادة حادة في السنوات الأخيرة، وهذا الإجراء يكاد يكون الفرصة الوحيدة المتوفرة لضبط أوضاع المالية العامة. (2)

ب - نظرا لبلوغ عجز الموازنة 13.6 % من إجمالي الدين المحلي، ووصول الدين العام في اليونان إلى 115 % عام 2009، أصبح التصحيح مطلباً على أقصى درجة من الإلحاح حتى لا تدخل الديون دوامة تخرج بها عن طريق نطاق السيطرة. (3)

ج - توحيد إدارة الأزمات وحلها، وذلك على سبيل المثال من خلال هيئة أوروبية لتسوية الأوضاع والرقابة الموحدة لجعل مسألة اقتسام الأعباء مقبولة، وكلاهما ضروري للوصول إلى سوق الخدمات المالية الذي يتسم بالتكامل التام والكفاءة والاستقرار، وتم اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه، كإنشاء المجلس الأوروبي لأجهزة الرقابة المالية، والمناقشات بشأن وضع إطار

¹) European Financial Stability Facility, EFSF, July www.efs.europa.eu/attachments/faq.en.pdf
2012, p p 1.2

² (صندوق النقد الدولي. آفاق الاقتصاد العالمي "التعافي والمخاطر واستعادة التوازن". واشنطن. أكتوبر 2010. ص76.

³ (نشرة صندوق النقد الدولي. اتفاق على مستوى خبراء الصندوق . أوروبا والصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110 مليار يورو. واشنطن. 2 /مايو/ 2010. ص 3.

للتسوية أكثر تكاملاً، ومع هذا فبالنظر إلى العواقب الوخيمة للأزمة وحجم التحديات الماثلة، لا يزال التقدم بطيئاً للغاية لتعوقه المصالح الوطنية الضيقة النطاق. (1)

د - يتعين على النظام المالي الأوروبي أن يحقق تقدماً أسرع وأفضل تنسيقاً فيما يتعلق بالاعتراف بالخسائر والأصول الموروثة الحامية، واختبار الإجهاد وإعادة رسملة المؤسسات القادرة على البقاء، في حين يحل مشكلات أخرى. (2)

هـ - اقترح بعض المسؤولين على الاتحاد الأوروبي إنشاء صندوق نقدي أوروبي يتيح لها الاستجابة على نحو أكثر سلامة للأزمات المالية للدول الأعضاء في المستقبل، ويعمل صندوق النقد الأوروبي مثل: صندوق النقد الدولي، ولكن على الصعيد الإقليمي، وهو ما يتطلب وضع معاهدة جديدة تنظم الاتحاد الأوروبي، والتي قد يكون من الصعب سياسياً تمريرها. (3)

أوضحت الأزمة أن مشكلات القطاع المالي في بلدان محددة يمكن أن تسفر عن عواقب على مستوى أوروبا، فأوجه التفاوت في السياسات، والممارسات الاحترازية بين البلدان تمثل حافزاً على تعقد هياكل الأعمال، ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الاستقرار المالي في أوروبا، وللثغرات الرقابية أو التنظيمية آثار انتشارية كبيرة.

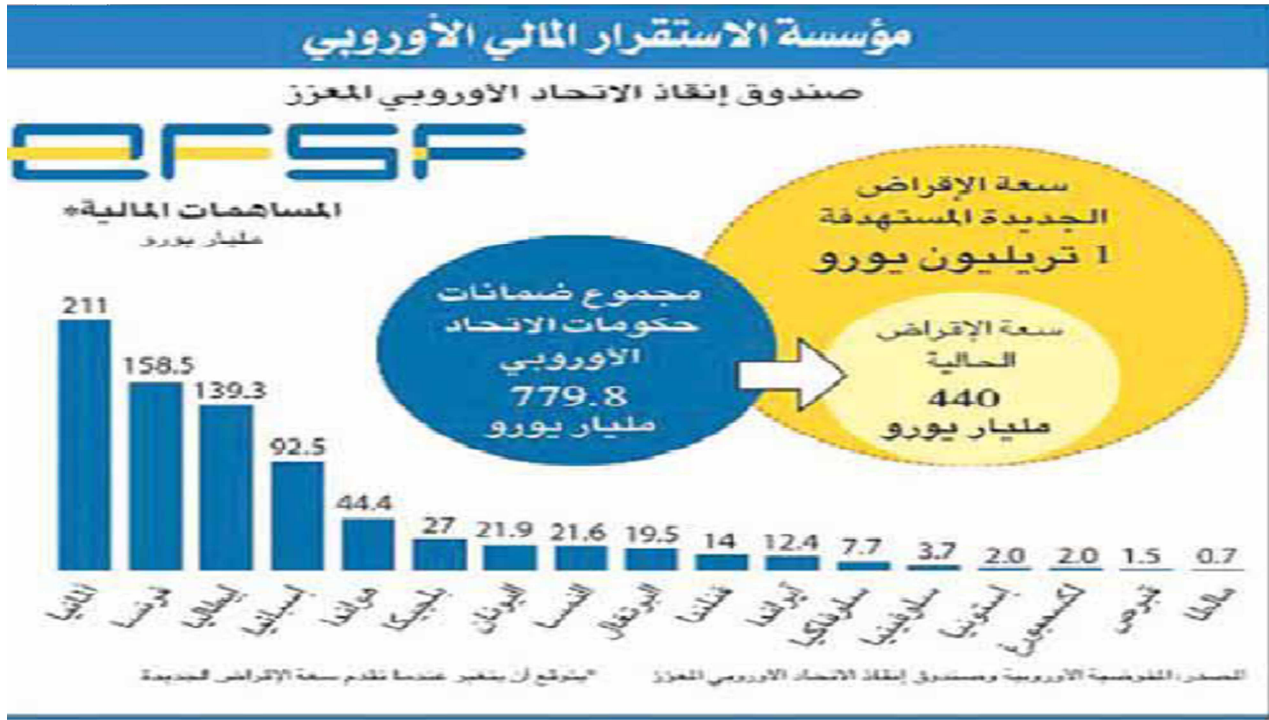
الشكل التالي المأخوذ عن المفوضية الأوروبية وصندوق إنقاذ الاتحاد الأوروبي المعزز، يوضح نسبة مشاركة كل دولة في الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي. فقد أسهمت دول منطقة اليورو بتقديم مبالغ مالية إلى مرفق الاستقرار المالي الأوروبي، حيث بلغت نسبة هذه المبالغ (779.8) مليار يورو، والهدف الرئيس من هذه العملية هو الحفاظ على الاستقرار المالي للاتحاد النقدي الأوروبي، من خلال تقديم المساعدة المالية المؤقتة إلى الدول الأعضاء.

⁽¹⁾ صندوق النقد الدولي. آفاق الاقتصاد العالمي "التعافي والمخاطر واستعادة التوازن". مرجع سابق. ص 76.

⁽²⁾ ماريك بيلكا. أوروبا في شدة. مجلة التمويل والتنمية. صندوق النقد الدولي. واشنطن. المجلد 46. العدد 2. يونيو/ 2002. ص 9.

⁽³⁾ ريبكا نيلسن. بول بيلكين. ديرك أي. أزمة ديون اليونان : ردود سياسية ونتائج. بحث مقدم من الكونجرس. الولايات المتحدة الأمريكية. إبريل / 27 / 2010 / ص 14.

الشكل رقم (6) يبين نسبة مشاركة دول منطقة اليورو في صندوق الاستقرار المالي الأوروبي.



المرجع : د. عبد الكريم عبيدات. د. علي بوعمامة. مستقبل الاتحاد النقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية. الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات. مرجع سابق. ص 14.

من أجل إنجاز المهمة، سُمح لمرفق الاستقرار المالي الأوروبي القيام بالإجراءات الآتية. (1)

أ - إصدار سندات أو أدوات دين أخرى في السوق، لجمع الأموال اللازمة لتقديم قروض إلى البلدان التي تواجه صعوبات مالية.

ب - التدخل في سوق السندات الأولية وفي ديون الأسواق الثانوية.

ج - العمل على أساس برنامج وقائي.

د - إعادة تمويل رؤوس الأموال من المؤسسات المالية من خلال القروض للحكومات، و ترتبط جميع المساعدات المالية للدول الأعضاء بشروط مناسبة.

ثانياً:- خطط الإنقاذ الأوروبية للدول التي مستها الأزمة.

تتمثل خطة الإنقاذ الأوروبية في برنامج المساعدات المالية لدول منطقة اليورو الواقعة في أزمة الديون السيادية، وتقوم بمنح هذه المساعدات كل من دول منطقة اليورو، وصندوق النقد الدولي، ومرفق الاستقرار المالي الأوروبي، وتتمثل هذه الخطة في :

¹) Dr. Raymond J. Ahearn. D . James K.Jackson. The Future of the Eurozone and U.S.Op . cit, p 15.

1- خطة إنقاذ إيرلندا.

في 28 نوفمبر 2010 اتفق الوزير المالي الايرلندي مع المفوضية الأوروبية و المصرف المركزي الأوروبي، بالإجماع على خطة إنقاذ لصالح إيرلندا بقيمة 85 مليار يورو؛ للحفاظ على الاستقرار المالي في منطقة اليورو، والاتحاد الأوروبي، وتم تمويل هذا البرنامج لإيرلندا على النحو الآتي :- مساهمة إيرلندا في هذه الخطة بنحو 17.5 مليار يورو، و ذلك من وزارة الخزانة و اللجنة الوطنية للمعاشات التقاعدية، لصندوق الاحتياطي .

أما الدعم الخارجي فكان على النحو الآتي: (1)

أ- مساهمة الصندوق النقد الدولي بنحو 22.5 مليار يورو .

ب- مساهمة الآلية الاستقرار الأوروبي بنحو 22.5 مليار يورو .

ج- مساهمة مرفق الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF) مع قروض ثنائية من بريطانيا و الدنمارك والسويد بنحو 17.7 مليار يورو، وتعتمد شروط هذا البرنامج على ركائز هي :- (2)

- تعزيز وإصلاح شامل للنظام المصرفي الايرلندي بمبلغ مخصص قدره 35 مليار يورو.

- إجراء تعديل في النظام المالي لاستعادة الاستدامة المالية، بما في ذلك من خلال تصحيح العجز المفرط بحلول عام 2015.

- تعزيز إصلاحات النمو، لاسيما في سوق العمل، للسماح للعودة إلى النمو القوي والمستدام، والحفاظ على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الايرلندي .

2 - خطة إنقاذ البرتغال.

بناء على طلب رسمي للحصول على المساعدة المالية التي قدمتها السلطات البرتغالية في 7 ابريل 2011، وافق وزراء مجموعة اليورو والمفوضية الأوروبية، أن تمنح مساعدة مالية في 17 مايو تقدر بنحو 78 مليار يورو، يهدف هذا البرنامج لتغطية الاحتياجات التمويلية في البرتغال، وكان تمويل البرنامج ثلاثياً، من قبل الآلية الأوروبية لتحقيق الاستقرار المالي ومرفق الاستقرار المالي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي بمبلغ وقدره 26 مليار يورو، و يقوم على الركائز الآتية وهي : - (3)

¹) Dr. Juan Carlos Conesa. Chronic Sovereign Debt Crises in the Eurozone. Federal Reserve Bank of Minneapolis May 2012. p 3.

²) European Financial Stability Facility Op, Cit, p 15.

³) European Financial Stability Facility Op , Cit. pp 16 .17

أ - إجراء تعديل النظام المالي لاستعادة الاستدامة المالية، من خلال تصحيح العجز المفرط في عام 2013.

ب - زيادة كفاءة إدارة العائدات، وتحسين الرقابة على الشركات بين القطاعين العام والخاص.
ج - إصلاحات في النظام الصحي والإدارة العامة، وتعزيز برنامج الخصخصة للشركات العامة.

د - تعزيز الإصلاحات التي لزيادة النمو، والقدرة التنافسية في سوق العمل والنظام القضائي، والصناعات، وقطاعات السكن، والخدمات، وفك الاختلالات الاقتصادية الداخلية و الخارجية.

هـ - اتخاذ تدابير لضمان تخفيض ديون متوازنة، ومنتظمة للقطاع المالي، وتعزيز دعم رؤوس أموال المصارف بمبلغ قدره 12 مليار يورو .

3- خطة إنقاذ إسبانيا.

في 25 يونيو 2012 قدمت الحكومة الإسبانية، طلباً رسمياً للحصول على المساعدة المالية من منطقة اليورو، حيث أشار الطلب إلى احتياجات إضافية من رأس المال في القطاع المصرفي الإسباني يقدر من 51 إلى 62 مليار يورو، وتخضع هذه الاحتياجات إلى تقييم كل من المفوضية الأوروبية بالتنسيق مع المصرف المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، حيث قدرت الاحتياجات لتصل إلى 100 مليار يورو، وتم التوقيع على مذكرة تفاهم من قبل الحكومة الإسبانية والمفوضية الأوروبية، حيث تحدد طرق المساعدات المالية والشروط المتعلقة بالإصلاحات المالية والسياسية، مع ذلك تم إعداد الاتفاق لتسهيل المساعدات المالية من قبل مرفق الاستقرار المالي (EFSF)، وكانت الدفعة الأولى من المساعدات في النصف الثاني من شهر يوليو 2012 بمبلغ قدره 30 مليار يورو، باعتبارها طارئة في حالة الاحتياجات الملحة للقطاع المصرفي الإسباني، والتي تم تقديمها في شهر يوليو لإعادة رسملة المصارف .⁽¹⁾

المطلب الثاني

الخطوات التي تم اتخاذها لمساعدة اليونان:

بعدما ارتفعت معدلات الفائدة على السندات اليونانية إلى مستويات عالية، ونتيجة للمخاوف بين المستثمرين من عدم قدرة اليونان على الإيفاء بديونها، خاصة بعد ارتفاع معدل عجز الموازنة وتزايد حجم الدين العام، طلبت الحكومة اليونانية من الاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي تقديم قروض لمساعدتها؛ لتجنب خطر الإفلاس والتخلف عن السداد، فقامت بتقديم طلباً رسمياً في 23 يونيو 2010 إلى دول منطقة اليورو، وصندوق النقد الدولي، بتنفيذ (خطة 10 للإنقاذ

¹) European Financial Stability Facility Op, Cit, pp 20.21.

المالي (التي تم الاتفاق عليها مع المفوضية الأوروبية " تتضمن الخطة (10) التي طالبت اليونان بتفعيلها قروضا من دول الاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد بقيمة 45 مليار يورو، خصصتها حكومة اليونان للنفقات المالية خلال سنة 2011، إضافة إلى حاجة اليونان لتسديد 16 مليار يورو لسندات يحل أجل سدادها في مايو 2011 وقت ذاك، وبسبب ارتفاع معدلات الفائدة على السندات اليونانية إلى 8.3 % فإن اليونان لم تكن قادرة على إعادة تمويل هذه السندات ⁽¹⁾. فاتخذ زعماء الاتحاد و صندوق النقد الدولي، عدة خطوات لمساعدة اليونان مالياً وأهمها الآتي:-
أولاً :- قرر الاتحاد الأوروبي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي تقديم مساعدات إلى اليونان، مقابل تنفيذها إصلاحات في سياساتها الاقتصادية، وأهم القروض التي تم منحها لليونان مبينة في الجدول الآتي :-

الجدول رقم (7) يبين القروض الممنوحة لليونان خلال الفترة 2010-2011.

الدفعات	التاريخ	منطقة اليورو	صندوق النقد الدولي	المجموع
الدفعة الأولى	مايو 2010	14.5 مليار	5.5 مليار	20 مليار
الدفعة الثانية	سبتمبر 2010	6.5 مليار	2.2 مليار	9.1 مليار
الدفعة الثالثة	ديسمبر 2010 / 2011	6.5 مليار	2.5 مليار	9 مليار
الدفعة الرابعة	مارس 2011	10.9 مليار	4.1 مليار	15 مليار
الدفعة الخامسة	يوليو 2011	8.7 مليار	3.2 مليار	11.9 مليار
الدفعة السادسة	ديسمبر 2011	5.8 مليار	2.2 مليار	8 مليار
المجموع		52.9 مليار	20.1 مليار	73 مليار يورو

المصدر: المنشورات الصحفية لصندوق النقد الدولي (IMF). ديسمبر / 2011.

⁽¹⁾ ميساء كامل. موندي يوشكا. برجكت. ان العالم صفحة راي. جريدة الراية الالكترونية. قطر. تاريخ الاطلاع 16/ سبتمبر/ 2013 .
ص 13. على الرابط الالكتروني : www.project.syndicate.org

تم تقديم مساعدات مالية لليونان على شكل دفعات من قبل دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي، بدءاً من شهر مايو 2010 إلى ديسمبر 2011 ، قُدرت قيمتها بنحو 73 مليار يورو .

ثانياً :- وافقت جميع دول الاتحاد الأوروبي إضافة إلى صندوق النقد الدولي على منح اليونان سلسلة من القروض المالية، ومن بين هذه المساعدات ما عُرف (بسياسة المنيمونيو) إضافة إلى القروض السابقة، حتى وصل مجموعها إلى 110 مليار يورو من مايو 2010 حتى يونيو 2013، فالقروض المالية التي مُنحت لليونان بلغت 110 مليار يورو، منها 80 مليار يورو مقدمة من دول الاتحاد الأوروبي، فيما قدم صندوق النقد الدولي 30 مليار يورو .⁽¹⁾

1 - تطبيق سياسة "المنيمونيو" وتداعياتها.

* المقصود بنظام المنيمونيو .

نظراً لعمق الأزمة تم توقيع اتفاقية الإنقاذ الأولى مع الحكومة اليونانية في 8 / مايو / 2010 فُرض ما يسمى بنظام المنيمونيو، وهو عبارة عن جملة من الأهداف التي يجب تحقيقها ضمن فترة زمنية معينة، من قبل لجنة الترويكا الثلاثية، (صندوق النقد الدولي والمصرف المركزي الأوروبي، واللجنة الأوروبية) التي تمتلك حق الفيتو على أي قرار حكومي يوناني لا يتفق مع سياستها الاقتصادية .⁽²⁾

تضمنت الاتفاقية الأولى تقديم قروض قيمتها 110 مليار يورو من الشركاء الأوروبيين وصندوق النقد الدولي مقابل تنفيذ شروط، ومنها :-⁽³⁾

أ- تكون القروض المقدمة من بعض دول الاتحاد وصندوق النقد الدولي بفوائد مرتفعة.

ب- تنازل اليونان عن حق الحصانة، الأمر الذي اعتُبر انتهاكاً للدستور اليوناني، وللسيادة الوطنية، من خلال السماح للأوروبيين مراقبة كل شيء، دون أي اعتراض من السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

ج- تنازل الدولة اليونانية عن مطالبتها بالتعويضات المستحقة على ألمانيا، بسبب احتلالها لليونان في الحرب العالمية الثانية.

د- تطبيق القانون الإنكليزي الذي ينص على حماية الدائنين، على الرغم من أن الدول المقدمة للقروض لا تطبق هذا القانون في بلدانها.

¹ (المرجع السابق . ص 14.

² (أ. انوتيس مارياس. اليونان حقل تجارب. مجلة أبكييرا اليونانية. ترجمة عارف عبي دار النشر ليفانيس. أثينا. العدد 63. 30 / ديسمبر / 2010 . ص 62 .

³ (المرجع السابق. ص 63.

2 - تطبيق سياسة المنيمونيو .

اعتمدت سياسة الترويكاً على تحسين المنافسة التجارية في الأسواق الدولية التي تعتبر من أهم مشاكل الاقتصاد اليوناني، فكون الحكومة اليونانية لا تمتلك صلاحيات تخفيض قيمة اليورو وأن ذلك مسؤولية أوروبية وليست يونانية فقط، الأمر الذي جعل اللجنة الثلاثية تلجأ إلى تطبيق أسلوب تخفيض الرواتب والمعاشات، وفرض إجراءات تقشفية صارمة ورفع نسبة الضرائب وزيادة أسعار الكهرباء من 15% إلى 40%، كل ذلك من أجل تخفيض العجز، و مساعدة الاقتصاد اليوناني إلى العودة للأسواق العالمية في عام 2012، لكن النتيجة كانت هي فشل الترويكاً في تحقيق الأهداف المنشودة؛ لأن سياستها أدت إلى إغلاق آلاف المنشآت التجارية والمحلات وزيادة البطالة والتضخم، مع ازدياد الديون إلى أعلى مستوياتها، حيث ازدادت البطالة جراء سياسة الترويكاً بنسبة 3,8% فوصلت إلى 15,9%، وازداد التضخم ليصل إلى 5,5% بدلاً من 5,2%، ولم تصل إيرادات الدولة إلى المستوى المخطط له، وتوقف العجز عند 10,5% بدلاً من المخطط له، وهو 9,4%، وازدادت الديون اليونانية إلى 329 مليار يورو عام 2010 بعدما كانت 298 ملياراً عام 2009 .⁽¹⁾

الجدول رقم (8) يوضح ارتفاع مؤشر الدين اليوناني بالنسبة للدخل القومي حتى عام 2014.

2013	2012	2011	2010		
%149,6	%148,8	%145,2	%133,2	8. يونيو. 2010	مؤشر الدين بالنسبة للدخل القومي
%158	%157	%153	%143	20. ديسمبر. 2010	مؤشر الدين بالنسبة للدخل القومي

المصدر :- نشرة صندوق النقد الدولي (IMF) .

من خلال الجدول السابق اتضح إن مؤشر الدين العام بالنسبة للدخل القومي اليوناني كان في ارتفاع مستمر، حسب احصائيات صندوق النقد الدولي، حيث ارتفع حجم الدين من 133,2 % من الدخل القومي عام 2010 ، ليصل إلى نحو 158 % من الدخل القومي عام 2013 .

⁽¹⁾ أ. أنوتيس مارياس. اتفاقية الإفلاس والطريق الآخر. مجلة ابيكرا اليونانية. ترجمة عارف عبي دار نشر لفانيس. أثينا. العدد 75. 30/ ديسمبر/ 2011. ص 75.

إن تعثر اليونان زاد من أعباء الاتحاد، حيث أنه خلال سنتين، تم ضخ ما يزيد على 200 مليار دولار دعماً للاقتصاد اليوناني، ولكن لم تأت تلك المساعدات بالحلول النهائية، بل إن الاقتصاد الأوروبي تحمل أعباء جديدة بسبب التعثر الحاصل في اقتصاديات إسبانيا، وإيطاليا والبرتغال. نشر الصندوق خلاصة دراسة تنظر في تعامله مع برنامج المساعدة المالية، وأقرت الدراسة أن الصندوق خَفَضَ معاييرهِ للمساعدة الاستثنائية؛ كي يمضي برنامج المساعدة قدماً، دفع هذا الوضع الجديد الأكثر سوءاً باليونان إلى توقيع اتفاقية إنقاذ ثانية في 21 يوليو 2011، في مدينة (كان) الفرنسية، حيث عقد مؤتمر مجموعة العشرين للبحث عن مخرج للأزمة اليونانية؛ للحصول على قروض إضافية من أوروبا، وصندوق النقد الدولي في أواخر 2014، وتضمنت الحزمة جملة إجراءات، خصصت لها 130 مليار يورو تقريباً، مقابل شروط يلتزم بها الطرف اليوناني تتمثل في مجموعة إجراءات تقشفية من أجل تقليل عجز الميزانية.⁽¹⁾

من هذه الحزمة الجديدة 57 مليار يورو تمثل ما تبقى من الحزمة الأولى، أخذاً في الاعتبار أن الاحتياجات المقدرة لليونان خلال هذه السنوات الثلاث، وهي في حدود 172 مليار يورو، والفرق بين هذين المبلغين سيتم تمويله من بيع بعض أصول الحكومة اليونانية، إضافة إلى الاقتراض من المصارف التجارية، وقد استلمت الحكومة اليونانية الدفعة الأولى من الحزمة الجديدة، ومقدارها 12 مليار يورو في يوليو 2012. وكان من المفترض أن تستلم الدفعة الثانية، ومقدارها ثمانية مليارات يورو في سبتمبر من نفس العام، إلا أن دفعها تأخر، نظراً للشكوك التي أثارت حول مدى جدية اليونان في تنفيذ ما التزمت به من جهة، والصعوبات السياسية التي صادفتها بعض الدول الأوروبية للموافقة على هذه الحزمة، ومن ذلك :-

أ - أن الحكومة اليونانية كانت لم تبدأ بعد حينذاك في بيع أي من الأصول التي وعدت ببيعها.
ب- لم يتم الاستغناء عن أي من موظفي الحكومة، التي وعدت الحكومة اليونانية بالاستغناء عنهم.

ج - كانت حيلة جمع الضرائب أقل بكثير من المبالغ التي تعهدت الحكومة اليونانية بجمعها.
د - طالبت الحكومة الفنلندية بالحصول على ضمانات عينية قبل الموافقة على هذه الحزمة، كما أن برلمان دولة التشيك كان لم يوافق بعد على تنفيذ الشروط مقابل المساعدة، إضافة إلى أن الحكومة النمساوية كانت لا تزال مترددة بالموافقة حينذاك.

في هذا الصدد تشير قوانين الصندوق - كم تم ذكره في الفصل الأول . إلى أنه للوفاء باشتراطات المساعدة الاستثنائية، يجب الالتزام بأحد المعايير المحددة للصندوق، وهو أن يكون

⁽¹⁾ محمد حبش. الأزمة المالية اليونانية إلى أين ؟. الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية. مرجع سابق. ص 13 .

الدين العام محتملا على المدى المتوسط، بيد أن المسؤولين في الصندوق، قرروا المضي في تقديم المساعدة الاستثنائية لليونان، بسبب المخاوف من أن تهدد الآثار الجانبية لأزمة الديون اليونانية بقية منطقة اليورو والاقتصاد العالمي .

تمت موافقة صندوق النقد الدولي على تقديم مبلغ 130 مليار يورو، كحزمة إنقاذ أخرى لمساعدة اليونان في فبراير 2012.⁽¹⁾

تداعيات اتفاقية الإنقاذ الثانية على واقع الاقتصاد اليوناني:

إن أول اختبارات الحلول في هذا الأمر هي صفقات مالية لمساعدة اليونان، مقابل التعديلات المالية والهيكلية التي تمنح الاقتصاد الأمل في تحقيق استقرار ديونه، وإن عدة جهات مسؤولة اتخذت إجراءات واسعة النطاق، وحاولت أن تقدم ما يكفي من الأموال للحيلولة دون حدوث عجز مفروض، ومساعدة اليونان للخروج من تلك الأزمة . واتضح أن حزمة الإنقاذ التي قُدمت لليونان مقابل فرض تنفيذها شروط معينة، قد لا تؤدي الغرض المراد به من تلك المساعدات، فقد أفرز تطبيق اتفاقية الإنقاذ الثانية تداعيات جديدة وكان أهمها ما يأتي :-⁽²⁾

أ - استمرار ارتفاع الدَّين العام الخارجي، مقارنة بوضع الأزمة قبل المعالجة، حيث أشارت الدراسات إلى بقاء وتيرة الارتفاع حتى نهاية عام 2013.

ب - الفشل في تحقيق الواردات المطلوبة؛ نظراً لعدم قدرة شرائح كبيرة من الشعب على تسديد ضرائبها، والاستمرار في عملية التهرب الضريبي.

ج - ارتفاع مؤشر البطالة ليصل إلى مليون عاطل عن العمل.

د - الاستمرار في تطبيق عدم المساواة في عملية توزيع الثروات.

هـ - ارتفاع العجز بالميزانية الحكومية عام 2013 إلى 8.8% بعدما كان 7.8% عام 2012 .

و- استمرار المصارف المحلية في عدم منح قروض للمواطنين والشركات الخاصة لتسهيل الصعوبات التي تواجههم؛ وذلك لأنه كان بإمكان تلك المصارف أن تُعيد هيكلة جزء من ديونها للمساعدة على تجاوز حدة الأزمة .

ثالثاً :- قام قادة الاتحاد الأوروبي في مارس 2011 بتخفيض الفائدة في قمة بروكسل حيث تم تخفيض الفائدة إلى 1 % لتصبح 4.2 %، التي كانت تبلغ 5.2 % وفترة السداد التي كانت مدتها ثلاث سنوات، و التي زيدت لتصبح سبع سنوات ونصف السنة، وبحسب الخطة تعين على

⁽¹⁾ (أخبار قناة (BBC) البريطانية باللغة العربية. صندوق النقد الدولي يُقر بارتكاب أخطاء في حزمة الإنقاذ المالي للحكومة اليونانية. الخميس 6 / يونيو / 2013.

⁽²⁾ (أ. نوتيس مارياس. اتفاقية الإفلاس والطريق الآخر. مرجع سابق. ص76.

اليونان خفض العجز في ميزانياتها إلى 8.1 % من الناتج المحلي الإجمالي في 2010، و 6.7 % عام 2011 و 6.5 % عام 2012، وبحسب الخطة كان يتوقع أن ينخفض العجز إلى أقل من 3 % من الناتج المحلي الإجمالي آنذاك. في أنه ارتفع الدين العام إلى 150 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013. (1)

رابعاً :- دخل الاتحاد الأوروبي مرحلة حاسمة في حل أزمة الدين اليوناني، حيث اتفق وزراء مالية مجموعة اليورو في 2012/11/27، على حزمة إجراءات لإعادة الاقتصاد اليوناني إلى المسار الصحيح، فقد تمت الموافقة على منح اليونان الحزمة الأخيرة للمساعدة المخصصة لها، والبالغة قيمتها 8 مليارات يورو تقريباً، والتي كان قد تأجل موعد دفعها سابقاً، و تشمل هذه الحزمة تخفيض سعر الفائدة على القروض، وتمديد فترة سداد القروض بمقدار 15 عاماً، وبرنامجاً لإعادة شراء الديون، فقد أدى انخفاض الفائدة على قروض الإنقاذ من مجموعة اليورو لليونان إلى توفير 44 مليار يورو (57 مليار دولار)، في حين أن إلغاء الرسوم المستحقة على التزامات أثينا وفر لها 600 مليون يورو. (2)

على صعيد تقديم مزيد من المساعدات المالية مقابل المزيد من الضغوط، قال عضو المجلس الإداري في المصرف المركزي الأوروبي (يورغ اسموسن) Joerge Asmussen في لقاء صحفي له: " إذا أوفت الحكومة اليونانية بتعهداتها، فإنه سيتم تقديم مساعدات إضافية ومقررة، من مظلة الإنقاذ الأوروبية ". (3)

إن المقصود بالتعهدات التي أرادها اسموسن من الحكومة اليونانية، يتمثل أهمها: في مواصلة تسريح مزيد من العمال في القطاع العام، واتخاذ قرارات ضريبية جديدة، وإعادة هيكلة القطاع المالي اليوناني. و لكن على الرغم من المشكلات التي عانت منها دول أخرى داخل منطقة اليورو كالبرتغال وإسبانيا، فإنه لا يمكن اعتبار أي منها مفلسة كما هو حال اليونان؛ ذلك لأن لدى حكومة البرتغال تاريخ أفضل من حيث التعديل المالي، الذي يمكنها وفقاً لفرضيات موثوقة ومقبولة، السماح لديونها بأن تحقق الاستقرار عند مستوى قابل للإدارة والسيطرة، ويمكن أن تصبح البرتغال وإيطاليا غير مليئتين مالياً من خلال مستويات متصاعدة من معدلات أسعار الفوائد، غير أن أيّاً من هذه الدول لا تواجه الظروف الحتمية التي تمر بها اليونان.

¹ (ميسا كامل. موندي يوشكا. برجكت. إن العالم صفحة راي. مرجع سابق.ص13 .

² (المرجع السابق. ص 14.

³ (وكالة الأنباء الكويتية كونا 181732. الموافق 8 / 1 / 2013.

على الرغم من تطبيق سياسات " المنيمونيو " لم تستطع اليونان الإفلات من عملية الإفلاس المحدود أو الانتقائي، بدليل أن دراسات صندوق النقد الدولي أشارت إلى استمرار ارتفاع مؤشر الدين بالنسبة للدخل القومي حتى بداية عام 2014 ، حيث تم خصم حوالي 50 مليار يورو من سندات القطاع الخاص فقط، وليس 50 % من جملة الديون اليونانية.⁽¹⁾

هذا بالإضافة إلى ارتفاع مؤشرات الفوائد التي أدت إلى الفشل في خروج الاقتصاد إلى الأسواق العالمية ضمن المخطط الزمني المحدد، وتمّ تقليص قدرة القطاع الصناعي اليوناني المخصص للاستهلاك المحلي، نتيجة فقدان القوة الشرائية وغياب السيولة النقدية من الأسواق المحلية. الشروط والالتزامات الإضافية الواجب تطبيقها من قبل الطرف اليوناني على سبيل المثال :- إحصاء عدد موظفي الدولة بهدف طرد حوالي 20000 موظفاً سنوياً حتى عام 2015، وفرض إجراءات إضافية غير مرغوبة اجتماعياً بقيمة 28 مليار، وإلغاء الراتبين الثالث عشر والرابع عشر، وكذلك محاولة تخصيص بعض شركات القطاع العام بقيمة 50 مليار يورو، وتقليص نفقات الدولة ومنها الدفاعية، وإعادة جدولة نظام التأمين الاجتماعي والصحي، وإلغاء ودمج بعض مديريات القطاع العام كإغلاق شبكة بعض القنوات التلفزيونية الحكومية.⁽²⁾

المطلب الثالث

شطب جزء من الديون المستحقة على الدولة المدينة (اليونان)

اقترح الخبير في شؤون الديون السيادية (دانييل ستيلتر) Daniel Stiltr المستشار المالي والخبير في الأزمات المالية، على البلدان الواقعة في الأزمة شطب الديون بمقدار 30 % من الناتج الاقتصادي وقال: "القيام بخلاف ذلك سيجعل اليونان على مدى عقود عديدة في مواجهة شرسة مع مخاطر الفشل؛ بسبب تلك الديون شديدة الارتفاع " .⁽³⁾ بالمقابل فإن الاستدانة مجددا لا تساعد على الخروج من فخ الديون وفي رأيه، فإن ما يمكن القيام به هنا هو التوجه فقط نحو عملية شطب ضخمة للديون.

إضافة إلى ذلك يوجد في العودة إلى الصحة الاقتصادية ثلاثة مكونات متصلة بعضها ببعض، وهي شطب الديون الموروثة من الماضي التي لا يمكن دفعها، وإعادة التوازن، وتمويل اختلال

¹ (قرار المجلس الأوروبي الواقع في 24، 25، مارس / 2014. على موقع الأخبار الأوروبية . على الرابط الإلكتروني : <http://www.ro2aa.com/vb/showthread.php?103060>

² (المرجع السابق.

³ (صلاح شرارة. أزمة الديون الأوروبية: أفضل الحلول سيئة. مركز الاعلام الألماني DW. تاريخ الاطلاع 26 / 4 / 2014. على الرابط الإلكتروني : <http://dw.de/p/1BnP4>

الحاضر، وخلال التفكير في مدى النجاح الذي سيحققه كل هذا، رأى مسؤولو الاتحاد الأوروبي أن المشاركة في المخاطرة والتحويلات المالية المرتبطة باتحادات نموذجية كالاتحاد الأوروبي لابد أن تحدث كخطوة جريئة لمحاولة التقليل من حدة الأزمة، لذلك نجد أن دول الاتحاد قد باشرت في إقرار هذا الإجراء، وفي هذا الصدد هناك أمثلة لمبادرات سابقة قامت بها بعض الدول الدائنة كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لشطب الديون السيادية، كخطوة إيجابية تم اتخاذها للتخفيف من عبء المديونية نذكر منها على سبيل المثال :-

- " أعلنت الحكومة الفرنسية في يونيو 1988 عن شطب ثلث الديون المستحقة لفرنسا على الدول المدينة الأكثر فقراً، وقد بلغت قيمة هذا الإلغاء 16 مليار فرنك فرنسي أي: ما يعادل 2,35 مليار دولار أمريكي " (1) .

- " تضمن مقترح السيناتور بيل برادلي الأمريكي شطب نسبة معينة من الديون المترتبة على الدول النامية عام 1986، المشروع تضمن ضرورة تخفيف أعباء المديونية عن طريق الدعوة إلى خفض أسعار الفائدة، وشطب نسبة من الديون قدرها 3% من حجم الدين الأصلي " (2) .

فيما يخص الديون اليونانية كان قد أعلن المسؤولون الأوروبيون في 21 / يوليو / 2011 عن اتفاق أولي مع المصارف، نص على تخفيض الديون السيادية المترتبة على اليونان بنسبة 21%، غير أن هذه النسبة لم تكن كافية، واشتدت الأزمة في اليونان، إلى أن أصبحت كما وصفها الأوروبيون (بالخانقة) ما حمل على بذل جهود أكثر لزعماء منطقة اليورو، للمضي أبعد في مساعدة أثينا، وذلك بإتباع الإجراءات الآتية :-

أولاً:- الاتفاق على نقطة محورية تتعلق بنظام أوروبا الدفاعي في مواجهة الأزمة التي تزعزع استقرار عملتها المشتركة.

" توصل القادة الأوروبيون في 27 / أكتوبر / 2011 إلى الاتفاق على شطب 50 % من الدين اليوناني والبالغ 350 مليار يورو المترتب للمصارف الدائنة لهذا البلد " (3) .

بموجب هذا الاتفاق، تتخلى المصارف عن قسم من الديون المستوجبة لها، أي: ما يوازي 150 مليار يورو تقريباً من أصل إجمالي الديون العامة اليونانية البالغ 350 مليار يورو، و كان لألمانيا دورٌ مهمٌ في التوصل إلى هذا الاتفاق، باعتبارها من الدول الرئيسة في الاتحاد

⁽¹⁾ رياض صالح ابو العطا .ديون العالم الثالث على ضوء احكام القانون الدولي. مرجع سابق. ص281 .

⁽²⁾ نسرین سامح مرعي الحلول الأمريكية لمديونية العالم الثالث . السياسة الدولية . العدد 97. يوليو 1989. ص 208، 211.

⁽³⁾ سهيل الدراج . التوصل إلى خطة علاج أزمة اليورو وتقليص نصف ديون اليونان. صحيفة المدينة. مؤسسة المدينة للصحافة والطباعة والنشر. الرياض. العدد : 18510. 27 / 12 / 2013. ص29.

الأوروبي، فقد مارست ضغوطاً شديدة مطالبة المصارف ببذل أقصى مجهود ممكن، طلبت من المصارف شطب أكثر من 50% من الديون اليونانية، مهددة المصارف باللجوء إلى إجراءات مشددة في حال الاقتضاء، مع التلميح إلى إعادة هيكلة قسرية للدين اليوناني .

أقرت دول منطقة اليورو في 21 يوليو 2012 الحزمة الثانية لإنقاذ اليونان، وتضمنت الحزمة اتفاق لتبادل سندات ديون أثينا من دائنيها من القطاع الخاص، ينص على شطب 107 مليار يورو، من خلال اتفاق مبادلة مع المؤسسات المالية الخاصة، فضلاً عن تمديد فترة آجال الاستحقاق " نص الاتفاق الذي تم في 21 يوليو 2012 على شطب 53.5% من قيمة سندات اليونان، عن طريق تبديل السندات القديمة بأخرى جديدة، بتاريخ استحقاق يحل بعد 30 سنة، وبنسبة فائدة متغيرة تتراوح بين 2% عام 2015 و 3% عام 2020 و 4.3 % خلال السنوات القادمة، إلى أن تنتهي آجال استحقاق الديون اليونانية عام 2042، ومن المتوقع أن تقلص إجراءات الحزمة الثانية ديون اليونان من 160% من ناتجها المحلي الإجمالي إلى 120.5% في 2020، وهي النسبة الأقصى للدين التي يمكن أن تتحملها البلاد على المدى البعيد " (1)

لكن الذي نستنتجه من خطة إعفاء الديون اليونانية، أنها لم تخدم الخفض المستمر لأسعار الفائدة؛ لأنه كلما زاد حجم فرض عبء التكيف على الدول المتضررة من الأزمة من خلال الأسعار، والأجور التي تنخفض كان العبء الحقيقي للدين أكبر، وكم الديون التي يُطالب بشطبها أكبر هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن تمديد آجال السداد، ما كان إلا عبارة عن ترحيل للأزمة القائمة في اليونان.

ثانياً :- تحميلُ مصارف أوروبا جزءاً كبيراً من إدارة الديون السيادية.

اتجه الاتحاد الأوروبي إلى تحميل المصارف الأوروبية جزء كبير من إدارة الديون السيادية في منطقة اليورو، كأحد الحلول للخروج من الأزمة التي تعصف بالعديد من الدول الأوروبية.

أشار إلى ذلك رئيس منطقة اليورو (جان كلود جونكر) Jean Claude Juncker في مؤتمر للصحفيين أثناء اجتماعات وزراء الخزانة، والمال الأوروبيين في 22 / 10 / 2011، وقال :- إن المصارف ستتحمل جزءاً أكثر مما كان متوقعاً من الخسائر الناجمة عن إدارة الديون السيادية للدول، وأضاف أنه تم تسجيل اتفاق ضمني بين وزراء الخزانة والمال لدول منطقة اليورو، ومثلت هذه النقطة أحد عناصر الخلاف الرئيسية بين فرنسا وألمانيا ضمن سعي الأوروبيين للخروج من الأزمة، و رأت ألمانيا أن على المصارف القبول بالتخلي عن جزء

¹ (المرجع السابق. ص 29.

كبير من مستحقات ديونهم لدى بعض الدول وخاصة اليونان، فيما تعتبر فرنسا أن مسؤولية ذلك تقع على صندوق الاستقرار المالي الأوروبي الجاري، ومقابل انتزاع تنازلات من المصارف كانت الخطوة الآتية هي إعادة رسملة المصارف الأوروبية بمبلغ 100 مليار يورو على الأقل، وبقي أمام وزراء الخزانة والمال في منطقة اليورو، تحديد الشروط المتعلقة بالمصارف المعنية، من وراء هذه العملية وتحديد الجدول الزمني، وخصوصاً السبل التي ستستخدمها المصارف لإعادة الرسملة.⁽¹⁾

ثالثاً :- الاتفاق على عملية إعادة شراء السندات >

إن عملية إعادة شراء السندات بالأسعار المنخفضة الموجودة في السوق اليونانية، يمكن أن تساعد على عدم دفع جزء من قيمة هذه السندات في موعد استحقاقها؛ نظراً لرفض صندوق النقد الدولي الإفراج عن حصته من الأموال المخصصة لحزمة الإنقاذ، حيث طالب بإتمام عمليات إعادة شراء السندات أولاً، ومن ثمّ تقرر أن تتم عملية إعادة الشراء حسب الأسعار في نهاية التعاملات يوم 23 نوفمبر 2012 .⁽²⁾

لكن هذا العرض لا يقدم حوافز كافية لحاملي السندات اليونانية، من القطاع الخاص للمشاركة في عملية إعادة الشراء؛ لأن أسعار السندات اليونانية ارتفعت، و يفضل المستثمرون الاحتفاظ بها حتى موعد استحقاقها، لذلك من المتوقع أن تكون هناك معارضة لهذا العرض، ومن جهة أخرى فإن عملية إعادة شراء السندات اليونانية تستحوذ على جزء كبير من خطة تخفيض الديون السيادية اليونانية، لذا يمكن أن يكون لها دور أساسي في نجاح الخطة، وفي حال فشلت عملية إعادة شراء السندات في تحقيق أهدافها، ستضطر المؤسسات الرسمية الدائنة (المفوضية الأوروبية والمصرف المركزي الأوروبي و صندوق النقد الدولي) إلى شطب جزء من ديون اليونان؛ لكي يمكن الاستمرار في خدمتها .

المطلب الرابع

إتباع سياسة التقشف

إن احتياج اليونان إلى قروض رسمية لتتمكن من سداد ديونها من القطاع الخاص؛ كان سبباً في بقاء الديون اليونانية على ضخامتها، الأمر الذي ألزم زعماء منطقة اليورو بالمطالبة باتتباع سياسة تقشف مالي من أجل خفض عجز الميزانية في اليونان، وفي بعض الدول الأوروبية المثقلة بالديون السيادية.

⁽¹⁾ (عبد الله عبد الرزاق العمري. تحميل مصارف أوروبا جزءاً كبيراً من الديون السيادية لليورو. صحيفة المدينة اليومية. مؤسسة المدينة للصحافة والنشر. العدد : 18685. 20 / 6 / 2014. ص 20 .

⁽²⁾ (مجموعة (QBN) مصرف قطر الوطني. توقعات باستمرار أزمة الديون السيادية الأوروبية لسنوات. مرجع سابق. ص 9 .

1- حزمة التقشف الأولى- فبراير/ 2010.

اتخذت الحكومة اليونانية حزمة إجراءات تقشفية، في 9 / فبراير / 2010، واستهدفت الإجراءات الحكومية خفض إجمالي النفقات العامة على الأجور، والرواتب من 1% إلى 5.5%، عبر تجميد رواتب الموظفين الحكوميين، وتقليص مكافآت العمل الإضافي وبدلات السفر. (1)

2- حزمة التقشف الثانية - مارس/ 2010.

وافق البرلمان اليوناني في 5 مارس 2010 على خطة التقشف الثانية، التي تستمر لمدة خمس سنوات، وهى عبارة عن مشروع قانوني يهدف إلى توفير 4.8 مليار يورو على أثر مخاوف من إفلاس الحكومة اليونانية وتخلفها عن السداد، مما يؤهل اليونان للحصول على قروض ومساعدات وتسهيلات كبيرة من مصادر أوروبية ودولية، و تضمن القانون رفع الضرائب على القيمة المضافة، وعلى السيارات المستوردة، وعلى المحروقات، وخفض رواتب القطاع العام، وتقليص المكافآت والبدلات الممنوحة للموظفين الحكوميين، وتخفيض النفقات الجارية والرأسمالية، والإسراع في تنفيذ برنامج للخصخصة، هذا التطور يؤكد على ضرورة معالجة أعتى أزمة مالية تعصف بالاقتصاد اليوناني منذ عشرات العقود . (2)

3- تم إقرار حزمة تقشف ثالثة في مايو 2010، وحزمة تقشف رابعة في يونيو 2010 . (3) لكن كل ذلك، كان وسط حراك سياسي واحتجاجات شعبية على الخطة التي وصفت بأنها ثقل على المواطنين، في ظل ظروف قاسية وغير مناسبة.

أولاً :- أهم التدابير التي اتخذت للتقشف المالي في اليونان: (4)

"أ - ضرورة خفض العجز في الميزانية من 13.6 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 إلى أقل من 3 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014.

ب - تخفيض أو تجميد جميع معاشات الخدمة العامة والأجور، والمكافآت والتجميد على تعيين موظفين في عام 2010، مع نسبة 5.1 % تجنيد التقاعد لموظفي القطاع العام من جديد .

ج - زادت الحكومة معدل الضريبة على القيمة المضافة من 19% إلى 23%.

¹ (خالد الزبيدي. أزمة الديون اليونانية والعلاج المر. جريدة الدستور. الاردن. عمان. العدد 16686. 3 / أكتوبر / 2011. ص 15.

² (المرجع السابق. ص 16.

³ (المرجع السابق. ص 16.

⁴ (امير ارمونيوس. الديون السيادية الاوروبية. الاليات والتحديات. مصر. جامعة القاهرة. الطبعة الاولى. 2011. ص 7.

د - زيادة الإيرادات بما يعادل 1.8 % من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال زيادة الضرائب وارتفاع الرسوم المفروضة على المتهربين من الضرائب.

وفرت هذه التدابير مبلغ بقيمة 30 مليار يورو على مدى ثلاث سنوات، بما فيها 14 ملياراً سنة 2011، من أجل تخفيض العجز العمومي إلى أقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول سنة 2014 %". (1)

النتيجة أن هذا الخطة التقشفية لقيت ارتياحاً في أوساط المفوضية الأوروبية، ورئيس المجلس الأوروبي ومؤسسات التمويل الدولية بخاصة صندوق النقد الدولي، و يمكن لليونان وفق الخطة الجديدة مد فترات السداد، ووضع الاقتصاد في الطريق السليم بحسب رأي تلك الأوساط، رغم التشاؤم الذي يعتري الأوساط الشعبية في اليونان حيث تشير استطلاعات الرأي إلى ارتفاع توقعات إفلاس الدولة، وشطب أعداد كبيرة من الوظائف العامة، وزيادة الضرائب في الاقتصاد، وأن الخصخصة قد تؤدي إلى بيع أصول كبيرة وقيمة بأسعار غير عادلة، وتنامي تخوف المواطنين من عدم قدرة بلادهم على تفادي الانهيار الاقتصادي .

ترى الباحثة أن المسار الحكومي في التعامل مع الأزمة بخصوص سياسة التقشف يسير في الاتجاه الصحيح، إذ لا يوجد بدائل أمام الحكومة اليونانية في هذه المرحلة الخاصة و العامة في نفس الوقت، وخاصة أنه لم يتم البدء باتخاذ إجراءات فعلية من قبل الاتحاد لشطب جزء من تلك الديون المتركمة، كما أن الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي (EFSF) كان قد باشر في التحرك لمنع الانهيار اليوناني، وفي هذا مصلحة لليونان .

ثانياً :- إطار تدابير التقشف المالي التي اتخذت سنة 2010 في البلدان المتقدمة . (2)

1 - ألمانيا : خطة تقشف بقيمة 80 مليار يورو إلى حدود سنة 2014 ، من أجل تخفيض العجز العمومي إلى أقل من 3 % من الناتج الداخلي الإجمالي بحلول سنة 2013 .

2- فرنسا : خطة تقشف بقيمة 95 مليار يورو، قصد تقليص العجز العمومي إلى 3% من الناتج الداخلي الإجمالي بحلول سنة 2013 .

3- إيطاليا : خطة تقشف بقيمة 25 مليار يورو، لتخفيض العجز العمومي إلى 2.7 % من الناتج المحلي الإجمالي في بداية سنة 2012 .

⁽¹⁾ (المرجع السابق. ص7.

⁽²⁾ أ. نوتيس مارياس. مرجع سابق. ص 29، 41 .

مكنت هذه التدابير من تخفيض العجز العمومي لمنطقة اليورو من 6.3 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2009 إلى 6.1 % سنة 2010، فيما بلغ الدين العمومي 85 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل حوالي 79.3 % سنة 2009 .

إذن نستنتج أن مسؤولي الاتحاد والدول الكبرى، يدركون تماماً أن لا مناص من مساندة اليونان بشروط، في مقدمتها التقشف وإنجاز شوط متقدم في الخصخصة، ومن الطبيعي أن يكون العلاج الذي تتعاطاه حكومة اليونان، والشعب هو قاسٍ، لكنه يبقى أفضل من العجز عن سداد الديون والوقوع في الإفلاس .

ثالثاً :- الإصلاحات المطلوب تطبيقها من قبل الحكومة اليونانية:

1- خفض العجز بحوالي 4 % من إجمالي الناتج القومي، ما يعني خفض للعجز بأكثر من 8 مليارات يورو بفضل الحد من هدر المال العام، وخفض النفقات، و 4 مليارات أخرى بفضل زيادة العائدات بإجراءات مستدامة .

2- مناقشة اليونان عيوبها بصراحة وواقعية، وظهر ذلك جلياً في كلمات لرئيس حكومتها عندما أشار إلى أنه : " لا بد من التوجه نحو نموذج جديد للتنمية، لكن ينبغي ترتيب أوضاع المنزل من الداخل، فنحن لا نستطيع أن نسمح لأنفسنا بعدم معالجة المشاكل البنيوية الخطيرة التي نعانيها، والتي خلقت اقتصاداً غير منتج، ودولة مبددة وغير فاعلة " . (1)

3- أعلن (جورج بابا نديرو) Georg Papa Ndreo رئيس الوزراء اليوناني صفقة تهدف إلى دعم المالية العامة، بتدابير حاسمة فورية للحيلولة دون حدوث أزمة ثقة تتسبب في إضعاف الاقتصاد اليوناني، تنتقل إلى بلدان أخرى في منطقة اليورو وغيرها، وتهدف هذه التدابير التي تبتعد بالاقتصاد عن مساره السابق إلى تحقيق السيطرة على الموارد العامة، وتحديث الاقتصاد وتقوية سياسات الدخل وأسواق العمل، وتحسين إدارة مؤسسات الدولة والاستثمار فيها وتعزيز مناخ الأعمال، وتنفيذ إصلاحات لمكافحة إهدار الموارد والفساد . (2)

4- احتواء برنامج التكيف اليوناني على جدول أعمال واسع جداً من الإصلاحات الهيكلية، والهدف من هذه الإصلاحات هو تحسين جانب الاقتصاد وزيادة المنافسة الداخلية والقدرة التنافسية الخارجية، مما يسهل تنفيذ عودة الاقتصاد إلى النمو المحتمل وتعزيزه . (3)

⁽¹⁾ أحمد السيد علي. أزمة اليونان سياسات صارمة لترتيب المنزل من الداخل. مجلة تداول. مرجع سابق. ص 21، 23.

⁽²⁾ نشرة صندوق النقد الدولي. اتفاق على مستوى خبراء الصندوق "أوروبا والصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110 مليار يورو". مرجع سابق ذكر. ص 1، 2.

⁽³⁾ (المفوضية الأوروبية. تقرير اقتصادي. لوكسمبرج. 2011. 105 ص.

5- لجوء الحكومة اليونانية إلى عدة أمور أخرى، لمواجهة الأزمة، منها رفع الضرائب على الوقود، وإجبار سائقي سيارات الركوب العامة (التاكسي) على إصدار إيصال استلام للركاب، كانت الأزمة الكبرى قد حدثت على نطاق موظفي الجمارك الذين دخلوا إضراباً احتجاجياً على خفض أجورهم وتقليص المكافآت، ضربت البلاد أزمة وقود، بعد نفاذ البنزين من المضخات، فأدى إضراب الموظفين إلى وقف الرحلات الجوية وإغلاق المدارس و المستشفيات . (1)

أهم العناصر في مجموعة الإصلاحات المقررة من قبل الحكومة اليونانية: (2)

أولاً :- السياسات المالية العامة: ضبط أوضاع المالية العامة بما يعادل 11 % من إجمالي الناتج المحلي، على مدار ثلاث سنوات، بهدف تخفيض عجز الحكومة العامة إلى أقل من 3 % عام 2012، مقارنة بعجز قدره 13.6 % عام 2009.

1- فيما يتعلق بالإنفاق العام: تحقيق تدابير الإنفاق التي وفرت 5.25 % من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية 2013، وتم تخفيض الأجور، ومعاشات التقاعد، وتجميدها لمدة ثلاث سنوات، مع إلغاء العلاوات المعتاد صرفها للقوى العاملة؛ بمناسبة الأعياد وفصل الصيف، وحماية العاملين الذين يتقاضون أدنى الأجور.

2- إيرادات الحكومة: من المفترض أن تكون قد أدت التدابير المتخذة إلى الوصول بالإيرادات إلى 4 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي نهاية 2013، عن طريق زيادة الضريبة على القيمة المضافة، والضرائب على السلع الكمالية كالتبغ وغيرها .

3- فيما يتعلق بإدارة الإيرادات وضبط النفقات: عملت الحكومة اليونانية على تحسين التحصيل الضريبي وإسهام من لم يتحملوا نصيباً عادلاً من العبء الضريبي، وحاولت أن تعمل على حماية الإيرادات من مخالفات كبار دافعي الضرائب، ليلبغ مجموع الزيادة في الإيرادات و تقليص الانفاق. حسب توقعها نتيجة لهذه الإصلاحات، 1.8 % من إجمالي الناتج المحلي .

4- فيما يتعلق بالاستقرار المالي : يجري إقامة صندوق للاستقرار المالي في اليونان، بتمويل من البرنامج التمويلي الخارجي؛ لتأمين مستوى كافٍ من رأس المال المصرفي .

5- فيما يتعلق ببرنامج المستحقات: تم تقليص برامج المستحقات الحكومية، حيث تخفض بعض مزايا الضمان الاجتماعي، مع الحفاظ على ما يقدم منها لأفقر الشرائح السكانية.

¹ (أحمد السيد علي. مرجع سابق. ص 21، 23.

² (نشرة صندوق النقد الدولي . اتفاق على مستوى خبراء الصندوق "أوروبا والصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110 مليار يورو". مرجع سابق. ص 3، 4.

6- إصلاح نظام التقاعد: هناك اقتراح بإصلاح شامل لنظام التقاعد، يشمل تخفيض مخصصات التقاعد المبكر.

ثانياً :- السياسات الهيكلية: أي عمل الحكومة على تحديث الإدارة العامة، وتدعيم أسواق العمل وسياسات الدخل وتحسين مناخ الأعمال وخصخصة المؤسسات العامة.

ثالثاً :- الإنفاق العسكري : تتوخى الخطة تخفيضاً ملحوظاً في الإنفاق العسكري خلال الفترة المستهدفة ، وتهدف نوعية الإصلاحات المالية والهيكلية الجارية في ظل برنامج الحكومة إلى تخفيض التكاليف؛ لزيادة مرونة سوق العمل وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار، كما أن هناك تعقيدات حادة تنطوي عليها بدائل البرنامج الحكومي لهيكلة الديون؛ بسبب شبكة الروابط الاقتصادية والسياسية المتبادلة، ومنها حيازة مجموعة كبيرة ومتنوعة من مستثمري القطاع الخاص والكيانات العامة للسندات اليونانية .⁽¹⁾

رابعاً :- الآثار الاجتماعية على اليونانيين جراء اتباع سياسة التقشف .

في الوقت الذي استطاعت حكومات كثيرة في أمريكا اللاتينية، وآسيا تقليل ديونها عندما مرت بأزمات مماثلة، وذلك عن طريق تخفيض أصل الدين وخضم جزء كبير من الفوائد، إلا أن الدول الأوروبية وخصوصاً الرئيسة منها لا تقبل بهذا الحل المتعارف عليه تاريخياً بينها وبين المصارف؛ لأن ذلك قد يعرض مصارفها لخسارة كبيرة؛ وربما يؤدي إلى إفلاس بعضها، مما سيدفع حكوماتها لدفع مبالغ أكبر لإنقاذ هذه المصارف، وكان لاتباع سياسة التقشف العديد من الآثار السلبية من الناحية الاجتماعية و من أهمها ما يأتي :-

1- أدت إلى استقالة رئيس الوزراء بابا ندرينو، وتشكيل حكومة لوكاس بابا ديموس الائتلافية، في 11 / 11 / 2011، والمكونة من ثلاثة أحزاب سياسية وهي: الحزب اليميني، والحزب الاشتراكي، وحزب الإنذار الأرثوذكسي الشعبي .⁽²⁾

2- واجهت اليونان تزايداً غير مسبوق في الفوارق الاجتماعية جراء الأزمة التي أضعفت الطبقة الوسطى، بعد أربعة أشهر من التقشف المالي. أشار إلى ذلك الباحث (مارتن مكي) Martin Mckee، الذي أشرف على التحليل من المرصد الأوروبي لنظم وسياسات الصحة، الذي تدعمه منظمة الصحة العالمية حيث قال: " هناك مشكلة، وهي إنكار الآثار الصحية للأزمة على الرغم من أنها واضحة جداً، وأضاف قائلاً : إن المفوضية الأوروبية لديها التزام بمعاهدة

¹ (نشرة صندوق النقد الدولي. برنامج اليونان " الصندوق يوافق على قرض لليونان بمقدار 110 مليار يورو باستخدام إجراءات المسار السريع. واشنطن 9/ مايو 2010. ص 3.

لبحث الأثر الصحي لجميع سياساتها، لكنها لم تقم بأي تقييم للأثار الصحية الناجمة عن إجراءات التقشف، التي فرضتها سياسة الترويكاً " . وهي مجموعة مقرضين تضم المفوضية الأوروبية، والمصرف المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي.

من جهة أخرى أشار الخبير الاقتصادي (ديونيزيس بالوردوس) Dionises Balordos إلى ذلك حيث قال: " أن المجتمع اليوناني يعيش شرذمة غير مسبقة، وأوضح بالوردوس- لوكالة فرانس برس الإخبارية الفرنسية- أن تراجع العائدات؛ نتيجة سياسة التقشف التي قصت بالاقطاع من الرواتب ومعاشات التقاعد وزيادة الضرائب، منذ اندلاع أزمة الديون عام 2010، والتي قلصت الطبقة الوسطى التي اقتربت من عتبة الفقر، فيما ازداد الفقراء فقراً، الأمر الذي زاد من حدة الفوارق الاجتماعية " . (1)

3 - ارتفع الفقر في اليونان إلى 21,4% عام 2011 ليشمل 2,3 مليون شخص يكسبون أقل من 60% من متوسط العائدات، مقابل 20,1% عام 2010، في حين يبلغ المتوسط المسجل عام 2011 في دول الاتحاد الأوروبي الـ 27 نسبة 16,9% بحسب معهد يوروستات، ومع تسجيل هذه الأرقام باتت اليونان تتصدر معدلات الفقر في الاتحاد الأوروبي مباشرة بعد بلغاريا، (22,3% عام 2011) ورومانيا (22,2%) واليونان (21,8%) و التي كانت فيها أعلى نسبة بطالة في الاتحاد الأوروبي بعد إسبانيا التي بلغت 27,2% في يناير، وندد الخبير في الأمم المتحدة (سيفاس لومينا) Cephas Lumina بارتفاع الفقر في اليونان، الذي سجل أعلى نسبة في منطقة اليورو، وقال : اذا ما أخذنا بالاعتبار التضخم وارقام البطالة عام 2009، فإن ما يزيد عن ثلث اليونانيين باتوا دون هذه العتبة عام 2012، كما ازداد عدد المشردين منذ 2009 بنسبة 25%". (2)

4 - شكلت سياسة التقشف في اليونان انتهاكاً لحقوق الإنسان، سببت في موجة هجرة جديدة لألعمع شباب اليونان، أشار إلى ذلك خبير في الأمم المتحدة في يوليو 2011، حيث قال: "التتالي القاسي لتدابير التقشف، تأخذ شكلها في الحياة اليومية لليونانيين، من خلال تقليص الخدمات

¹ (عارف عبي أزمة اليونان: التداعيات الراهنة وتحولات المستقبل. مركز الجزيرة للدراسات. قطر. الدوحة. 15 / يوليو / 2013. ص 5.

² Agenda for European Union in NTU Model United Nation. op cit. p 10

الاجتماعية و انخفاض القدرة على تحمل تكاليف السلع الأساسية؛ بسبب زيادة ضريبة الرفاهية، وخفض الرواتب، والمعاشات التقاعدية، والفوائد " . (1)

فاليونان لم تفرض دخلا تضامنيا كما حصل في فرنسا التي أقرت دخل التضامن الفاعل، فوجدت نفسها محرومة من الأداة الاجتماعية التي لا بد منها لمكافحة الفقر الشديد. " الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي أرغموا اليونان عام 2012 على خفض الحد الأدنى للأجور إلى 570 يورو مقابل 730، في إجراء تم بدون وضع دراسة مسبقة حول مستوى المعيشة وتحديد عتبة للفقر، وبحسب آخر تدابير التقشف التي تم إقرارها عام 2012، على الحكومة أن تحدد الحد الأدنى للأجر، وسيتم تجميده بمستوى 580 يورو حتى عام 2016 و 511 يورو لمن هم دون 25 عاما . (2)

فالتباين بين الطبقات يقود إلى انفجار اجتماعي، وإن نقل مسؤولية أزمة الديون السيادية على عاتق المواطنين، قاد إلى تشرذم المجتمع اليوناني .

5- جمعت وزارة المالية اليونانية ملفاً به كل الوثائق المتاحة ذات الصلة، على مدى أكثر من ستة عقود، وقال وزير خارجيتها (ديميتريس افراموبولوس) Dimitris Avramopoulos للبرلمان ان الملف سيسلم لخبراء القانون قبل أن تقرر أثينا كيف ستتحرك بشكل رسمي، ولم يحدد الوزير حجم الأموال التي ستطلبها اليونان، وقال لنواب البرلمان " سنستند كل السبل المتاحة للوصول إلى نتيجة.. لا يمكن المقارنة بين الأزمنة لكن يستحيل أيضا محو الذكريات " المقصود من هذه العبارة هو مطالبة ألمانيا التي احتلت قواتها اليونان أثناء الحرب العالمية الثانية، بدفع كل التعويضات المستحقة، والتي تؤكد ألمانيا بأنها دفعت التعويضات و لكن عادت اليونان للمطالبة بها، بعد أن بدأت تعاني من إجراءات تقشف فرضها الدائنون عليها، وأهمهم ألمانيا كشرط في إطار خطة الإنقاذ المالي التي وضعها الاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، ولكن افراموبولوس رأى أنه لا يصح الربط بين القضية، وأزمة الديون في اليونان . (3)

¹ (أستيريس ماسوراس. الأزمة المالية اليونانية والاحتجاجات المناهضة للتقشف: . الكتاب الإلكتروني. الناشر كتب الاصوات العالمية. نوفمبر / 2012. ص31. على الرابط: [http:// www. Youtube. Com / watch?Feature=player.mbedded&=f8l082txbwu](http://www.Youtube.Com/watch?Feature=player.mbedded&=f8l082txbwu)

²) Agenda for European Union in NTU Model United Nation , o p cit .p11.

³ (أ . يانيس باريسييس. مجلة أبليكيرا اليونانية. Epikaira . ترجمة عارف عبيد . أثينا. العدد 63 . 30 / ديسمبر / 2010 . ص 28، ص 29 .

رابعاً :- أثر خطة التقشف على منطقة اليورو (1)

- 1- كشفت آخر الإحصاءات الرسمية الصادرة عن منظمة اليوروسات التابعة للمفوضية الأوروبية، عن فقدان 1.8 مليون شخص لوظائفهم، خلال عام واحد منذ مارس/ 2012 .
 - 2- أعلنت إسبانيا التي تعاني من الركود أن يتحسن عام 2013، وتخضع لخطة تقشف غير مسبقة تعرقل العودة إلى الوظيفة، ارتفاعاً جديداً في معدل البطالة مع أكثر من ستة ملايين عاطل عن العمل، بنسبة تاريخية بلغت 27,16% مسجلة بذلك أعلى معدل في الدول الصناعية. واعترفت وزيرة الدولة للعمل (إنغراسيا هيدالغو) Ingrassia Hidalgo بأنه وضع كارثي، وأن أكثر المتضررين هم الشباب مع نسبة 57,22% للذين تتراوح أعمارهم بين 16 إلى 24 سنة. وهي ظاهرة تدفع الكثير من الشباب الأسبان، ومعظمهم من خريجي الجامعات إلى السفر للخارج للبحث عن وظيفة نتيجة البطالة، كما احتشد آلاف المحتجين في العاصمة الإسبانية مدريد عبر شارع (جران فيا) Gran Via التجاري الرئيسي، ملوحين بالأعلام ورافعين لافتات تقول (التقشف يدمر ويقتل) و(الإصلاحات سرقة ونهب).
 - 3- شارك آلاف العمال الذين يعانون من تدني مستوى المعيشة، وارتفاع البطالة في احتجاجات بمناسبة عيد العمال أملين إقناع حكومات منطقة اليورو بتخفيف إجراءات التقشف .
 - 4- خرج عشرات الآلاف إلى الشوارع في إيطاليا وفرنسا المثقلة بالديون؛ للمطالبة بتوفير وظائف وأنهاء أعوام من ترشيد الانفاق .
 - 5- توقفت حركة القطارات والعبارات، وأضرِب العاملون في المصارف والمستشفيات في اليونان، بعد ان دعت أكبر نقابتين للعمال في القطاع العام والخاص هناك إلى اضراب لمدة 24 ساعة، هو الأقوى تأثيراً ضمن سلسلة احتجاجات في بلد يعاني ركوداً منذ ست سنوات.
 - 6- تبين أن أقل الدول الأوروبية تأثراً بحجم البطالة، هي النمسا التي تصل فيها نسبة العاطلين عن العمل إلى 4.7 % فقط، بالإضافة إلى ألمانيا بنسبة 5.4 % ولكسمبورغ بنسبة 5.7 % .
- إذن نستنتج أن الحكومة اليونانية لم تكن متحمسة لهذه الحزمة من الحلول؛ لأن ذلك يحملها ويحمل الشعب اليوناني كامل أعباء برنامج التصحيح، هذا من جهة، و من جهة أخرى أن تلك الخطوات التي قام بها الاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي لم تعط نتائج واضحة حتى عام 2013، وخاصة فيما يتعلق بالمساعدات المالية. ونتيجة لسياسات التقشف أصبح الشعب اليوناني

¹ (الصحيفة الإلكترونية الاقتصادية إيميريسيا الصادرة في 25 يونيو / 2013 .على الرابط :

يعيش حالة من الرعب والخوف، على مستقبله ووجوده بعد أن فقد آخر مدخراته، فتحول الغضب الشعبي إلى احتجاجات ومظاهرات في جميع أنحاء اليونان، إذن تم تبني سياسات التقشف المسرفة في ظل نظام رعاية اجتماعية ضعيف، لا يمكنه امتصاص صدمة البطالة وتخفيض الاجور ومعاشات التقاعد، عوضا عن إعطاء الأولوية للمساعدة الاجتماعية، ذهبت لتصحيح المالية العامة على حساب الشعب اليوناني، من ثم أدى ذلك إلى تقويض حقوق الانسان، خصوصا الحق في العمل والضمان الاجتماعي والسكن والخدمات الصحية.

المطلب الخامس

الأخذ بنظام الإنذار المبكر

لا توجد مؤشرات واضحة للدلالة على حدوث الأزمات مستقبلا بشكل يقيني، وإلا أمكن معالجة الموقف بمجرد ظهورها، ومن ثم إمكانية تجنب الأزمات، ففي الحقيقة هناك مجموعة من المؤشرات الدالة فقط على مواقف تتسم بتزايد مخاطر التعرض للأزمات، وهناك أيضا نظام الإنذار المبكر، الذي جاء ليحل محل المؤشرات الاقتصادية التقليدية، ويقصد بنظام الإنذار المبكر " تلك الأداة القادرة على توقع حدوث الأزمات من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والضغط السكانية وغيره لبلد ما . (1)

بما أنه لم يكن من الممكن التنبؤ بالأزمات المالية، فقد تم إجراء مجموعة من الدراسات أفضت إلى تبني أنظمة أكثر فعالية في التنبؤ بالأزمات. يتضمن هذا النظام مجموعة الإجراءات العلمية المتسلسلة والمتناسقة، التي يتم من خلالها تشخيص مختلف المخاطر في مجال معين لبلد ما، وعموما يمكن النظر للإنذار المبكر على أنه يساعد في التعرف على المؤشرات الآتية :- (2)

1- التقييم المستمر لنظم المؤسسات المعرفية في إطار رسمي للتقييم عند الفحص، والتعرف على المواقع داخل المؤسسات التي تكون فيها مشاكل أو يحتمل وقوعها في مشاكل.

2- المساعدة في تحديد أولويات الفحص الأمثل للموارد والتخطيط المسبق للفحص، والتوقيت السليم من قبل المشرفين على المصارف.

الجدول التالي يبين مؤشرات الإنذار المبكر، حيث يضم كل مؤشر من هذه المؤشرات تفصيلاً وفق ظروف كل دولة والنظام المصرفي المتبع فيها، ومدى وفرة البيانات المنشورة في الجهاز

¹ (نسيم أوكيل، طبيعة الأزمات التي ضربت الاقتصاديات الناشئة وإمكانية التنبؤ. مجلة جديد الاقتصاد الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين. الجزائر. العدد رقم 3. يونيو. 2008 . ص137 .

² (عبد الغني إسماعيل الطوخي. التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة. كلية العلوم والتجارة. جامعة أسبوط. الطبعة الاولى. مصر. سنة نشر (لا يوجد). ص7.

المصرفي، ويتطلب أي نظام للإنذار المبكر وضع قاعدة من البيانات، التي يتم تجميعها وتطويرها، لإعداد تقارير عن هذه المؤشرات ربع سنوية وسنوية، لدعم قدرات الجهاز المصرفي وحماية الاقتصاد القومي من الوقوع في أزمات مالية، سواء أزمة عملة أو مصارف، وتحليل أسباب التغير من فترة إلى أخرى.

الجدول رقم (9) مؤشرات الإنذار المبكر .

المؤشرات الاقتصادية الكلية.	المؤشرات النوعية المصرفية.
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي.	ملائمة رأس المال.
سعر الصرف الحقيقي.	مؤشرات السيولة
سعر الفائدة الحقيقي.	مؤشرات العسر المالي.
الحساب الجاري.	الربحية أو العائد.
الاحتياطيات الدولية.	الديون المتعثرة ومخصصاتها.
أسعار الأسهم و السندات.	ودائع المصارف.
تدفقات رأس المال الأجنبي وهيكلها.	نسبة القروض للودائع.

د . عبد الغني إسماعيل الطوخي . التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القاندة . مرجع سابق ص 7

مما سبق نستنتج أن أغلب الحلول المقدمة لليونان، تركز على معالجة مظاهر الأزمة فيها، دون القضاء على أسبابها الحقيقية، مما جعل هذه الحلول تحمل في طياتها بذور أزمات أخرى مستقبلية تهدد كيان اليورو ودوله، لكن يمكن لأوروبا أن تخرج أقوى إذا أجرت الاختيارات الصحيحة حالياً، فقد كان تكامل اقتصادات أوروبا نجاحاً لا يمكن إغفاله، وتكمن إدارة الأزمة في الحفاظ على التقدم الذي تحقق، وتجديد أطر أوروبا و جدول الأعمال فيها، وسيقتضي التغلب على هذا التحدي تنسيقاً أشد قوة، وإذا نجحت حكومات أوروبا؛ فستخرج المنطقة بمؤسسات أقوى واقتصاد أكثر حيوية وعافية، وأشد قدرة على مواجهة ليس التحديات الراهنة فحسب بل تحديات المستقبل أيضاً .

المبحث الثاني

إعادة هيكلة الديون السيادية الأوروبية (SDRM)

أثقلت تدابير التقشف كاهل النمو وأعاقَت أيضاً عملية سداد الديون، لذلك لم تعد إعادة هيكلة الديون في أوروبا، أو الحديث عنها من الأمور المستغربة في منطقة تعتبر مثلاً يُحتذى به من حيث تكتلها الاقتصادي، وخاصة منذ أن بدأت أزمة المديونية الأوروبية بعد الأزمة الأميركية بين 2009 و 2010، فبدأت فكرة إعادة هيكلة الديون لدى الدول الأكثر تأزماً في منطقة اليورو تظهر، وتأخذ طريقها نحو النظر في كيفية اعتماد طريقة لإعادة الهيكلة، لا سيما أن الدول الأوروبية في منطقة اليورو، والتي اعتمدت خطط تقشفية هي التي انفجرت فيها المديونية إلى حد المخاطر، والتهديد ببقاء أو عدم بقاء الدولة في مجموعة اليورو. بحث الأوروبيون في منطقة اليورو إمكانية إعادة هيكلة الديون السيادية اليونانية باعتبارها من أكثر الدول المتضررة في منطقة العملة الموحدة.

المطلب الأول.

المقصود بإعادة الهيكلة.

رغم أنه لا يوجد نظرية قانونية ومحددة المعالم في القانون الدولي تحكم حالات التوقف عن سداد الديون، إلا أن العمل الدولي قد افرز على مدى ما يقرب من ستة عقود مضت ما يعرف بإعادة هيكلة الديون التي تعجز الدول المدينة عن الإيفاء بها في مواعيدها " لقد بدأت إعادة الهيكلة للديون بعد الحرب العالمية الثانية بصورة حقيقية، وتزايدت بشكل واضح منذ بداية الثمانينات ذلك بسبب تزايد حالات التوقف عن الدفع " (1).

" تعني إعادة الجدولة أو إعادة الهيكلة بأنها إعادة التمويل بحيث تكون المفاوضات حول عقد قروض جديدة لسداد القروض القديمة التي حلت مواعيد استحقاقها " (2) إذن هيكلة الديون السيادية تعني إعادة النظر في نظام الديون سواء من حيث طبيعتها أو من حيث مواعيد استحقاقها .

فمن حيث طبيعتها: تكون المفاوضات حول تغيير الديون قصيرة الأجل إلى أخرى متوسطة أو طويلة الأجل، أو تكون بتحويل دين مضمون إلى آخر غير مضمون أو العكس

¹ (رياض صالح أبو العطا. ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي. مرجع سابق. ص 293 .

² (رمزي زكي. أزمة الديون الخارجية. مرجع سابق. ص 543.

ومن حيث مواعيد الاستحقاق:- تكون المفاوضات حول منح الدول المدينة فترات سماح جديدة، مع ترحيل مواعيد الاستحقاق القديمة.

كما أنه يوجد جوانب إيجابية وجوانب سلبية لإعادة هيكلة الديون اليونانية

أولا :- الجوانب الإيجابية لإعادة هيكلة الديون اليونانية:

صرح وزير المالية الفرنسي (فرانسوا باروان) Francois Baroin، بأنه تم اتخاذ خطوات تدعم الاستقرار في منطقة اليورو، عبر ضخ مزيد من الأموال لمساعدة اليونان، وفق خطة اتفق عليها في 21 يوليو 2011، والتي تنطوي على إعادة هيكلة الديون اليونانية، والتي تناهز 350 مليار يورو، و المتوقع أن تقلص إجراءات الحزمة الثانية الديون من 160 % من ناتجها المحلي الإجمالي إلى 12.5% في 2020، وهي النسبة الأقصى للدين التي يمكن أن تتحملها البلاد على المدى البعيد . (1)

فمع تصاعد حدة أزمة الديون اليونانية، ازدادت الدعوات لإعادة هيكلة الديون العامة لليونان، ورأى البعض إعادة هيكلة الديون يمكن ان تخفف عبء الدين اليوناني، لضمان استدامة موارده المالية العامة، وتحسين آفاق نمو اقتصاده على المدى الطويل.

ثانيا :- الجوانب السلبية لإعادة هيكلة الديون:

رغم أن هيكلة الديون أدت إلى خسائر لحاملي السندات من المؤسسات المالية، لكن من شأنها أن تقلل من المخاطر المعنوية التي نشأت عندما تتلقى البلدان التي انتهجت سياسات مالية غير مسؤولة سابقا الدعم المالي الرسمي " لقد حظي أسلوب إعادة هيكلة الديون السيادية باعتراف العديد من المنظمات الدولية، كما حظي بتأييد ملحوظ من جانب الدائنين والمُدينين " . (2)

تم اقتراح فكرة (آلية إعادة هيكلة الديون السيادية) أو SDRM في 2001 من النائب الأول للعضو المنتدب في صندوق النقد الدولي؛ لإعطاء حماية قانونية دولية للحكومات المفلسة، لكنه لم يتم تطبيق هذه الآلية، والسبب هو وجود آثار غير مرغوب بها لإعادة الهيكلة، فهي لا تأخذ في الاعتبار التكاليف الباهظة والمخاطر المرتبطة بعملية إعادة الهيكلة.

يكشف لنا تحليل أكثر شمولاً أن صافي المكاسب المالية المتوقعة من إعادة هيكلة الديون، من حيث خفض حجم الدين العام اليوناني وتكلفة خدمته، سيكون أقل بكثير مما كان يعتقد في كثير من الأحيان، في الوقت الذي يتوقع أن تكون فيه الآثار السلبية؛ والمخاطر المحتملة. بالنسبة

3) Dadush, U., Paradigm Lost : The Euro in Crisis, Carnegie Endowment for International Peace, Op. cit, pp, 60، 63.

(²) رياض صالح ابو العطا .ديون العالم الثالث على ضوء احكام القانون الدولي .مرجع سابق .ص 293.

لليونان ولمنطقة اليورو ككل . كبيرة، وذات تداعيات أبعد مدى وأكثر عمقا على الاستقرار المالي والأداء الاقتصادي، حيث يعتمد صافي الفوائد المالية من إعادة هيكلة الديون السيادية من قبل أية دولة في منطقة اليورو التي تؤدي إلى تكبد حاملي السندات خسائر بالأساس على عاملين أساسيين هما :-

العامل الأول:- هو توزيع الديون على الدائنين، ومدى قدرتهم على تحمل هذه الخسائر دون الحاجة إلى دعم الحكومة، ومن المعلوم أن أهم خصائص إعادة هيكلة الديون السيادية، هو اتفاق يتم بين الدائنين والمدين " تتم عمليات إعادة الجدولة بين جميع الدائنين والمدين بشكل عام، ويحضر المفاوضات بعض الأطراف الأخرى بصفة مراقب، مثل: الصندوق الدولي، وهذا ما يعبر عنه بأن مفاوضات إعادة الجدولة انما تتم في إطار متعدد الأطراف " . (1)

العامل الثاني:- القيود المفروضة على العلاقات المالية المتشابكة الناجمة عن وحدة النقد الأوروبية والترابط بين الأسواق المالية " قد تغطي إعادة الهيكلة أصل الدين وحده، أو تغطي الأصل والفوائد معا وفي كلا الحالتين لا يتوقف سداد الفوائد، وتدفع عمولة لإعادة الجدولة " (2) تشير إعادة هيكلة حاملي السندات للديون اليونانية ضمناً إلى أن صافي الفوائد الناتجة عن إعادة الهيكلة أقل كثيراً من المتوقعة، و من المحتمل أن تحتاج الأسواق إلى دعم الوضع المالي للمصارف اليونانية، من خلال ضخ مبالغ أكبر من مقدار القيمة الاسمية للديون السيادية، خاصة في حالة تخفيض القيمة الدفترية لأصولها، ففي نهاية يوليو 2011 كانت القيمة الاسمية لديون الحكومة اليونانية 366 مليار يورو، ويمتلك اليونانيون وأكثرهم من المصارف، وشركات التأمين، والمعاشات نحو 104 مليارات يورو من الديون، أي: نحو 30 في المائة من إجمالي الدين، ويتخذ أكثر من ثلث الدين شكل السندات والأوراق المالية قصيرة الأجل . (3)

بذلك يكون قد حال الدعم المالي الحكومي دون حدوث انخفاض كبير في القيمة الاسمية للديون اليونانية التي تملكها هذه المؤسسات، والذي يكافئ سعرها قيمتها الاسمية لا سعر السوق، من أجل إعادة رسملة المصارف، ودعم وضع أموال المعاشات والمؤسسات الأخرى.

⁽¹⁾ رمزي زكي. أزمة الديون الخارجية. مرجع سابق. ص 541.

⁽²⁾ سهير محمود معتوق. التمويل العكسي للموارد في إطار أزمة مديونية العالم الثالث. دار نشر مصر المعاصرة. القاهرة. العدادان 411، 412 . 1988م . ص55 .

⁽³⁾ لوكاس بابا ديموس. اثر الدعم المالي الحكومي على القيمة الاسمية للسندات قصيرة الاجل. جريدة الشرق الأوسط. العدد 12040. الثلاثاء. الموافق 15 / نوفمبر / 2011. ص8 .

المطلب الثاني

تداعيات إعادة هيكلة الديون الأوروبية على الأسواق العالمية

تواجه كثير من دول أوروبا عجزاً مالياً غير مسبوق، تسبب في ارتفاع مستويات الديون السيادية في تلك الدول إلى مستويات حرجية، لذلك اجتمعت بلدان مجموعة السبع⁽¹⁾ في مدينة مرسيلىا جنوب فرنسا وقد وعدت بتقديم رد (قوي ومنسق) على الأزمة الاقتصادية الأوروبية، لكنها لم تحدد استراتيجيتها، وعلى خلفية تدهور للأسواق المالية الأوروبية، والتدهور الثقة الأسواق الفرنسية، وشهدت الأسواق تراجعاً هي الأقوى على مدى أسابيع في تلك الفترة، حيث سجلت وول ستريت أقوى تراجعاً لها، على غرار البورصات الأوروبية التي تأثرت جميعها بأزمة الديون، وخلصت بلدان مجموعة السبع في بيانها الذي صدر في اجتماع وزراء المال بأنه باتت تتوافر مؤشرات واضحة عن تباطؤ الازدهار العالمي، وحثت مديرة صندوق النقد الدولي (كريستين لاغارد) Christine Lagarde بلدان المجموعة على التحرك، لاتخاذ إجراءات قوية لتوجيه الاقتصاد العالمي⁽²⁾.

إن هذا التحرك جاء في هذه المرحلة لمحاولة منع تكرار تراجع النمو بعد كساد 2008-2009 خصوصاً أن تداعيات الأزمات العاصفة بالأسواق الأمريكية أثرت على ما حولها، ولا يخفى أن إعلان الإدارة الأمريكية عن خطة التوظيف التي تبلغ قيمتها 447 مليار دولار، قد أوحى بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد جاءت للمشاركة في المؤتمر الذي عقد في مرسيلىا وهي مقتنعة بأنها قامت بما يجب عليها، وأنها تتوقع من أوروبا القيام بخطوات مماثلة، حيث قال وزير المالية الفرنسي فرانسوا باروان في مؤتمر صحفي في اجتماع مرسيلىا: علينا أن نتحرر من فكرة أنه يوجد حل واحد فقط مناسب للجميع⁽³⁾.

المواقف الأوروبية من إعادة هيكلة ديون اليونان :

أولاً :- ألمانيا والمصرف المركزي الأوروبي يصران على رفض إعادة هيكلة ديون اليونان:
أعربت الحكومة الألمانية والمصرف المركزي الأوروبي عن إصرارهما على رفض إعادة جدولة ديون اليونان، مطالبين حكومة أثينا بمواصلة خطط التقشف الرامية إلى إخراج البلد الأوروبي الجنوبي من أزمة الديون السيادية التي تعصف بمنطقة اليورو (17 دولة).

⁽¹⁾ مجموعة البلدان السبع تضم الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا واليابان وإيطاليا وبريطانيا وكندا .

⁽²⁾ أثر أزمة الديون السيادية على البورصات الأوروبية. صحيفة الرياض اليومية. السعودية. الرياض. العدد 15788. الموافق الخميس/الخميس/ 17 / سبتمبر / 2011 . <http://www.alriyadh.com/2011/09/15/article667433> . ht+ml.

⁽³⁾ المرجع السابق.

وبينما استهل وزير المالية الألماني (ولفغانغ شوبيله) Wolfgang Hhobelh زيارة إلى العاصمة اليونانية أثينا بتجديد رفض حكومة بلاده لأية إجراءات تؤدي إلى إعفاء الدولة اليونانية من جزء من ديونها، اعتبر عضو المجلس الإداري في المصرف المركزي الأوروبي (يورغ اسموسن) Joerg Asmussen إعادة جدولة ديون أثينا خطوة لا تساعد على حل مشاكلها المالية، حيث قال: " إن تجدد النقاش حول إعفاء اليونان من بعض ديونها لا يساعد على حل الأزمة، فهذا النقاش يحول الانتباه عن مواصلة المسؤولين اليونانيين وخططهم التقشفية اللازمة، و إن بلدان الاتحاد الأوروبي تسير في الاتجاه الصحيح لاسيما بعد نجاح هذه الدول في تقليل خطر انهيار منطقة اليورو بسبب أزمة الديون. (1) قال وزير المالية الألماني شوبيله في تصريح صحفي في برلين : لا أحد يتحلى بفهم بسيط بجوهر المشكلة، يطالب بإعادة جدولة ديون الدولة اليونانية و يجب على المسؤولين اليونانيين الإيفاء بجميع الشروط التي أخذوها على عاتقهم أمام الدائنين، وفي عام 2014 قد تتوفر الظروف اللازمة للتفكير في تقديم مزيد من المساعدات المالية لليونان. (2)

ثانيا :- مواقف متناقضة لمسؤولين في صندوق النقد الدولي من إعادة هيكلة ديون اليونان :

1 - صرح المدير التنفيذي بصندوق النقد الدولي (مينوسنيل) Menusnal لصحيفة هولندية (هت فاينانسيلي داجبلاد) Hut Venanasala Dagblad بأنه ينبغي على الدول الأوروبية دراسة إعادة هيكلة ديون اليونان، إذ ثبت أن البلد لا يطيق العبء المالي الملقى على عاتقه. ونقلت الصحيفة عن قوله في مقابلة نشرت له : سيكون إسهام الحكومات محل مناقشة بكل تأكيد، وتبرز تصريحاته خلافاً رئيسياً بين الاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي. بشأن كيفية حل أزمة الديون، وقال مسؤولون أوروبيون لرويترز : إن الصندوق يضغط على الدول الأوروبية لإعادة هيكلة ديون أثينا، وهو احتمال مزعج لزعماء يرون أن فكرة تكبد حكوماتهم خسائر بسبب الديون غير مقبولة سياسياً. (3)

2 - سجال بين المفوضية الأوروبية، وصندوق النقد بسبب إعادة هيكلة ديون اليونان .

⁽¹⁾ وكالة الأنباء الكويتية (كونا) . بتاريخ 18 / 7 / 2013 . على الموقع الإلكتروني : .

<https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2324114&language=ar>

⁽²⁾ المرجع السابق.

⁽³⁾ ستيفن ثيل. اليورو لن ينهار. السبت 13 / فبراير / 2010. متاح على موقع : تاريخ الاطلاع: 5 / يونيو / 2012. على الرابط

دافعت المفوضية الأوروبية عن دورها في إدارة الأزمة اليونانية وقرارها بإعادة هيكلة الدين العام لأثينا عام 2010، رداً على انتقادات موجهة لها من صندوق النقد الدولي، حيث قال (سيمون أوكونور) Simon O'Connor المتحدث باسم المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية والنقدية: إن المفوضية لا تتفق مع بعض نتائج تقرير الصندوق الدولي وكان صندوق النقد الدولي قد أقر بإخفاقات كبيرة في تصميم خطة الإنقاذ الأولى لليونان، وفيما يتعلق بإعادة هيكلة ديون اليونان فالتقرير يتجاهل الربط الموجود بين دول منطقة اليورو، وأن أي إجراء آخر يمكن أن يشكل عدوى نظامية ويضعف برنامج الإنقاذ. بحسب المتحدث باسم المفوضية الأوروبية، وأضاف أوكونور قائلاً: أن الإفلاس غير المنضبط لليونان في عام 2009 و 2010 له عواقب وخيمة ليس فقط بالنسبة لمنطقة اليورو، ولكن بالنسبة لليونان نفسها . (1)

وفيما يتعلق بالإصلاحات، أكد أوكونور أن الانتقادات الموجهة من قبل صندوق النقد الدولي هي "خاطئة ولا أساس لها" مشدداً على أن المفوضية الأوروبية كانت دافعة رئيسية في برنامج الإصلاح الهيكلي، وأن برنامج الإصلاح يسير اليوم على الطريق الصحيح، وهناك دلائل واضحة على الاستقرار والثقة باليونان، كما دافع المتحدث باسم المفوضية الأوروبية عن التوقعات الاقتصادية الكلية المقدمة من قبل المفوضية الأوروبية في مايو، التي تقدر أن اليونان ستخرج من الركود في عام 2014، بالمقارنة مع موقف تقرير صندوق النقد الدولي الذي يتوقع تأخر موعد خروج أثينا من الركود. (2)

يتعاون صندوق النقد الدولي مع المفوضية الأوروبية بالاشتراك مع المصرف المركزي الأوروبي في إطار الترويكا، أي الدائنين الدوليين. كما تم ذكره أنفاً. في مراقبة امتثال أثينا للشروط التي فرضت على البلد في مقابل الحصول على مساعدات مالية، ورفضت المفوضية الأوروبية على وجه التحديد نقطتين من تقرير صندوق النقد الدولي، هما:-

أ- أن تطبيق الإصلاحات في القطاع الخاص كان يجب أن ينفذ في وقت سابق من عام 2010.

ب- عدم فرض إصلاحات هيكلية كافية لدعم اقتصاد البلد. (3)

ثالثاً :- وجود حذر من مخاطر تطبيق آلية إعادة هيكلة الديون

يوجد قلق حول مسألة تطبيق آلية إعادة هيكلة الديون السيادية في أوروبا، للأسباب الآتية :-

¹ (المرجع السابق.

² (النسخة الإلكترونية للمجلة الاقتصادية البريطانية . العدد 7179. تاريخ الاطلاع 7 / يونيو / 2013 .
www.aleqt.com/2013/06/7/article.7179.html

³ (المرجع السابق.

أ- إذا كانت إعادة هيكلة الديون قصيرة الأجل، تجعل شروط التمويل أسوأ على الحكومات الأوروبية المجاورة .

ب- التأثير المقلق قد يطال أسواق المال السيادية، فإيرلندا ارتفعت عوائد سنداتها لعشر سنوات أكثر من 200 نقطة، بعدما بدأ صناع السياسة الألمان بمفاوضات لإجبار الحكومة الأيرلندية على قبول خطة إنقاذ، مقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي .

ت- على الاتحاد الأوروبي أن يكون حذراً من محاولته فرض أو إحياء ما يماثل آلية إعادة هيكلة الديون السيادية للأسباب ذاتها التي حدثت في إيرلندا أو قد تحدث في أي بلد آخر.

ث- إن الهدف الأساسي لدافعي الضرائب هو جعل هذه البلدان تعود إلى الأسواق المالية بأسرع وقت ممكن، و أن خطر SDRM قد يجعل من الصعوبة على الدول الحصول على التمويل حتى لو شرعت بسياسات إصلاح اقتصادية ملائمة .

ج- وضع رئيس المصرف المركزي الأوروبي جان كلود تريشيه مجموعة من المعايير التأديبية للدول التي لا تلتزم بالخطوط السياسية، حيث قال : " يمكن التوصل إلى تسوية مع الدائنين، كما حصل في أزمة ديون أميركا اللاتينية وفي كوريا عندما أُعيدت هيكلة ديونها على المدى القصير، وإن الدائنين والأطراف المعنية تحاول الآن تسوية الأمور مع صناع السياسة في أوروبا من خلال معهد التمويل الدولي " . (1)

رابعا :- أثر إعادة هيكلة الديون السادية على القطاع الخاص دون مشاركة القطاع الرسمي : انتقد الأستاذ في جامعة نيويورك (نوريل روبيني) Nouriel Roubini، إقدام اليونان على إعادة هيكلة دينها مع القطاع الخاص دون مشاركة القطاع الرسمي؛ معتبرا ذلك من الخرافات الاقتصادية- على حد تعبيره- لأن ثلاثة أرباع الديون اليونانية في أيدي الدائنين الرسميين التي ستنتهي عام 2014، ولخص ذلك في عدة نقاط أهمها :- (2)

- ضمان التمويل الكافي لإجراء إعادة هيكلة الديون، سوف يترك الدائنين الرسميين يعانون من تكبد معظم الخسائر الإضافية الضخمة للديون اليونانية، مما يؤدي إلى إلحاق المصارف بخسائر من جراء شطب الديون التي تصل إلى 75% من القيمة الاسمية للسندات القابلة للسداد .

- وجود أسواق العمل وضعف الإنتاج وتدني الخدمات، أدى إلى تقليل الاستثمارات في القطاعات ذات القيمة الاستثمارية العالية، على الرغم من هبوط الأجور بمعدلات كبرى، فضلا عن عجز الحساب الجاري والميزانيات الضخمة الذي أدى إلى زيادة الدين الخارجي.

¹ (وليام رودز. معايير تأديبية من سيتي غروب. جريدة القيس. الكويت. العدد 14547. الجمعة 29 / نوفمبر / 2013. ص10 .

² (محمود عبد الله. إعادة هيكلة الديون اليونانية. صحيفة الشرق الأوسط المطبوعة. العدد 108. القاهرة. 31/3/2012. ص24.

- أن مخاطر إعادة هيكلة الديون اليونانية مع القطاع الخاص، أدت إلى أن أكبر ستة مصارف يونانية، وافقت على المشاركة في مقايضة السندات القديمة بأخرى جديدة بشروط ميسرة. إذن نستنتج أن آلية إعادة هيكلة الديون السيادية قد تقف عائق في وجه برامج التقشف والاستقرار التي وضعت فعليا في اليونان . هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن هذه الآلية قد لا تعيق فقط قدرة اليونان التي تحاول فعل الأمر الصواب والعودة إلى الأسواق المالية، و إنما قد تثير مخاوف هذه الأسواق من التمويل بشكل عام أيضا، بسبب الشروط التي تُفرض من قبل الممولين، وما ينجم عن تلك الشروط من قلق بسبب ارتفاع عوائد السندات .

المبحث الثالث

مستقبل منطقة اليورو في ظل أزمة الديون السيادية

تتصاعد المخاوف الحقيقية خلال الفترة الأخيرة، من اندلاع أزمة عالمية جديدة اقتصادية ومالية ونقدية في ظل الشكوك المتزايدة حول التعافي الاقتصادي الهش، في أمريكا والدول الأوروبية ونوعية الأزمات التي توالى بشكل مكثف في دول الاتحاد الأوروبية، ومجموعة اليورو، والتي دفعت إلى سطح الأحداث بأحداث متصلة عن مستقبل اليورو، وقدرته علي الصمود والبقاء كعملة أوروبية موحدة " إن احتمالات خروج دول من مظلة اليورو، لا تقتصر فقط على اليونان صاحبة الأزمة المتفجرة، بل يضاف إليها إسبانيا والبرتغال، ويصل التحليل أحيانا إلى إيطاليا" (1) كما انتقد بعض الاقتصاديين الأمريكيين معاهدة الاتحاد النقدي الأوروبي، وشككوا في قدرته؛ بسبب افتقاده أحد الشروط الأساسية لمنطقة العملة المثلى على الاستدامة، (Optimum Currency Area) وهو ضرورة وجود نظام للتحويلات المالية (Fiscal Transfers) بين الدول الأعضاء، خصوصا في أوقات الأزمات، بما يساعد الاتحاد النقدي على التخفيف من أثر أية أزمة سيولة طارئة تلحق بالدول الأعضاء، و شكلت أزمة الديون السيادية لليونان اختباراً حقيقياً لمنطقة اليورو؛ ما جعل اليورو على محك حقيقي، تُطرح بشأن مستقبله عدة مشاهد . (2)

في هذا السياق يتكرر طرح السؤال: هل الأفضل لليونان ولمنطقة اليورو أن تنسحب اليونان من العملة الموحدة، وبذلك يمكن لها أن تمتنع عن الدفع إلى أن تصل إلى ترتيب مقبول لها. كما يمكن لبقية أعضاء منطقة اليورو في هذه الحالة التحلل من تبعات هذه المشكلة؟... ولمحاولة

¹ (أسامة غيث. الأهرام اليومي .10/ يوليو/ 2010. مرجع سابق.

² (أحمية خالد. أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي . دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005.2011. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية . تخصص : اقتصاد دولي. جامعة محمد خيضر. الجزائر. بكرة. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية. السنة الجامعية 2012، 2013. ص 61.

الإجابة عن هذا السؤال يمكن القول إن مثل هذا الترتيب قد يكون في صالح اليونان عندما بدأت الأزمة، إلا أن الوقت قد أصبح متأخرا من جهة، كما أنه سيفاقم مشاكل المصارف، ويضفي ظللا من الشك على مستقبل الوحدة النقدية، وربما الاقتصادية الأوروبية بشكل عام، من جهة أخرى .

الطلب الاول: المشاهد المحتملة لمنطقة اليورو

المشهد الأول :- انهيار اليورو.

لم يكن أحد يتصور في السابق خروج أحد البلدان من الاتحاد النقدي، إلا أن الأزمة الأخيرة أظهرت احتمالات عديدة قد تعجل بخروج بلد أو أكثر من اليورو، فقد هددت الأزمة اليونانية استقرار منطقة اليورو، وطرحت فكرة خروج اليونان من المنطقة الاقتصادية بعدما عصفت أزمة الدين السيادي بالاقتصاد اليوناني، فرأى بعض الخبراء الاقتصاديين أن أزمة الدين في اليونان قد تصل إلى نقطة اللاعودة، ففي ظل تلاشي الأمل في نجاح خطة الإنقاذ التي تم اعتمادها، وأشاروا إلى أن أثينا تسير بخطى وطيدة؛ للخروج من منطقة اليورو بكل ما يحمله ذلك من تداعيات سلبية على دول واقتصادات المنطقة ككل .

أولاً :- احتمال انسحاب بلد واحد أو أكثر من بلدان الجنوب :

عندما يتم التطرق إلى احتمال انهيار اليورو، فإنه تتم الإشارة مباشرة إلى خروج بلد أو أكثر من بلدان الجنوب، كما لمحت المستشارة الألمانية "إنجيلا ميركل" إلى احتمال (طرد) اليونان خارج اليورو، و يرى البعض أن عملية الخروج ستحقق فوائد للمجموعتين من تلك الدول التي ستخرج، وتلك التي ستبقى في عضوية اليورو.

1- بالنسبة للدول التي ستخرج من المنطقة سوف تتمكن من استعادة استقلاليتها وسيطرتها على عملية صناعة السياسة النقدية فيها، بدلا من تركها في يد المصرف المركزي الأوروبي، وتؤدي استعادة استقلاليتها الدولة من الناحية الفنية إلى تمكينها من أن تصمم وتنفذ سياسات نقدية تتماشى مع متطلبات وضعها الاقتصادي الخاص، بدلا من أن تتبع سياسات نقدية مصممة أساسا للوضع الاقتصادي العام في المنطقة، وقد يبدو أن ترك اليورو يعد أمرا جيدا، لأنه سيكون دولا مثل إسبانيا وإيطاليا من أن تخفض قيمة عملاتها المحلية، بما يساعد على جعل أجور عمالها تتماشى مع إنتاجيتهم، الأمر الذي سيرفع من مستويات تنافسيتها الدولية.

2- أما بالنسبة للدول التي ستبقى مثل: ألمانيا فإنها ستتمكن من المساعدة على تصميم سياسات نقدية مغايرة، لا تسبب لها تضخما نتيجة لفتح قنوات السيولة مع الدول الأخرى المضطربة

اقتصاديا في المنطقة، أو أن تحدد معدلات الفائدة التي تتماشى مع أوضاعها الاقتصادية، والتي ربما قد تقتضي رفع معدلات الفائدة وليس خفضها .⁽¹⁾

والسؤال المطروح في هذا الصدد هو: هل يكون انسحاب اليوان من منطقة اليورو مفيدا للاتحاد النقدي أم سيئاً ؟

البعض يؤيد هذا الحل الجذري، و يرون فيه وسيلة للانطلاق مجددا من قواعد سليمة، إلا أن البعض الآخر من الخبراء الاقتصاديين يحذرون من أنه قد يشكل خطوة أولى في عملية بالغة الخطورة تقود إلى تفكك المنطقة، وبات خروج اليونان من منطقة اليورو مستبعدا في الأجل القريب، مع تخلي الحكومة اليونانية عن مشروع تنظيم استفتاء حول خطة الإنقاذ الأوروبية لهذا البلد، لكن هذا كان أول مرة يطرح فيها المسؤولون الأوروبيون بشكل علني وصريح هذا الخيار، الذي قد يعود مجددا إلى الواجهة في المستقبل في ضوء ضخامة الدين اليوناني الذي يفترض ألا يتعدى 120% من إجمالي الناتج الداخلي بحلول 2020.⁽²⁾

بعد أن ضخ المصرف المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي ودول منطقة اليورو الأموال على اليونان؛ لمنعها من الإخفاق في الإيفاء بالتزاماتها، دفع هذا الأمر البعض للمطالبة بالسماح لليونان بالخروج من منطقة اليورو، أو حتى طردها منها لتخفيف الأعباء، وهذا أمر يطالب به كذلك بعض اليونانيين؛ ذلك لأنهم يعتقدون أنه سينقذهم من الإجراءات القاسية التي ستفرض عليهم كشروط مقابل حصولهم على حزمة المساعدات المالية.

أن العالم الآن يعيش في عصر النقود القانونية، حيث يمكن للدولة أن تفرض قوة الإبراء لعملتها المحلية بالقانون، الذي يلزم المتعاملين بأن تتم عمليات إجراء المعاملات المالية بتلك العملة في القطاع العام و الخاص، و سيقوم المصرف المركزي بطبع العملة الجديدة وتحديد معدل فائدة لها، الأمر الذي سيسمح بإدخال العملة بسهولة نسبيا في الاقتصاد الوطني وتحويل المودعات المصرفية عند معدل الصرف نفسه مع اليورو السائد وقت إدخال العملة الجديدة.⁽³⁾

ترى الباحثة إن عملية الانسحاب من اليورو تتبعها مجموعة من الآثار والعواقب التي يمكن أن تكون سلبية إلى حد ما، فبالنسبة للدول التي ستخرج، فإن عليها أن تقوم بالتخطيط لإدخال عملة جديدة لتحل محل اليورو، أو العودة إلى عملتها الأصلية التي كانت تستخدمها قبل الالتحاق

⁽¹⁾ محمد ابراهيم السقا. السيناريوهات المحتملة لليورو. الصحيفة الاقتصادية الالكترونية. مقال متاح على موقع : <http://www.aleqt.com/2011/01/07/article.488411.html>. تاريخ الاطلاع في 30. 05. 2012.

⁽²⁾ (المرجع السابق.

⁽³⁾ (المرجع السابق.

بالاتحاد النقدي. و من المؤكد أن معدلات الصرف التي ستسود لاحقاً بين العملات الجديدة واليورو ستكون أقل، وهو ما يعني خفض في قيمة العملات المحلية لهذه الدول.

تداعيات انسحاب اليونان من الاتحاد الأوروبي :

1. تداعيات الانسحاب على اليونان :

إن الانسحاب من العملة الموحدة، يعني إصدار عملة جديدة تحل محلها كالعودة إلى الدراخما؛ لكن مثل هذه الخطوة قد تؤدي إلى انخفاض الدراخما مقابل اليورو بنحو 50% أو أكثر ما يعني أن كلفة السلع والخدمات التي تستوردها اليونان، قد تتضاعف عدة مرات، وذلك بحسب سعر الصرف الذي تستقر عليه العملة الجديدة. ويواجه المتعاملون الاقتصاديون في اليونان في المرحلة الأولى من إصدار العملة مشاكل جمة في تمويل عمليات الاستيراد؛ بسبب التجميد الجزئي أو الكلي المتوقع للودائع المصرفية، في حين أن الشركات التي تتعامل مع نظيراتها الأجنبية لا سيما تلك المدينة فإنها تصبح معرضة للانهايار؛ لأنها سترغم على دفع مستحقات ديونها باليورو في حين أن مجمل إيراداتها ستكون بالعملة الجديدة .⁽¹⁾

من وجهة نظر أخرى قال البروفسور الزائر في كلية لندن للأعمال (جون ديفي) John Davy لجريدة (الشرق الأوسط) : لا أحد يعلم ماذا سيحدث، ولكن من المؤكد أن الخروج من منطقة اليورو سيكون كارثة بالنسبة لليونان؛ ولكنه لا يعني أن منطقة اليورو ستتفكك، وبرر ذلك بقوله إن اليونان اقتصاد صغير، ولن يؤثر على منطقة اليورو التي تضم 17 دولة، وتوقع ديفي أن تقوم اليونان في حال خروجها بخفض عملتها الجديدة (الدراخما) 70 %، وأشار ديفي إلى أن الاقتصاد اليوناني سيعيش مرحلة من الفوضى، حيث ستجد اليونان الخارجة من منطقة اليورو صعوبة إيجاد تمويل أو من يقرضها ومن ثم ستجد صعوبة في تسديد فاتورة الوقود ومعظم المواد الأساسية، كما أن السياحة التي تعد مصدر الدخل الرئيسي للبلاد ربما تتعرض لنكسة إذا تواصلت المظاهرات والاحتجاجات .⁽²⁾

فيما يحاول قادة الاتحاد الأوروبي إنكار الحاجة إلى إعلان التقصير في دفع الديون، بدأت أطراف جديدة تتخذ موقفاً معاكساً، حيث رأت إنه يجب على اليونان أن تعلن عجزها، وأن تتخلى عن دفع ديونها وتنسحب من منطقة اليورو، وتستعيد عملة الدراخما (تماماً كما حافظت بريطانيا على معيار الذهب، في عام 1931، أو كما تخلت الأرجنتين عن مجلس العملة في عام

¹ (أخبار (BBC) باللغة العربية. كامل سويعد من لندن. الاربعاء 13/ يونيو / 2012 .

<http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2012/06/120613.greece.euro.shtml>

² (سالي مكنار. جي. دي. فوستر. من اسباب ضعف خطة الانقاذ المالي لليونان. منشورات مركز هيريتيج. الولايات المتحدة الأمريكية. 6 / مايو / 2010 . ص 2 ,

(2001)، لكن سيكون ذلك الخيار كارثياً بالنسبة لليونان، والاتحاد الأوروبي في آن واحد، وحتى لو فُرضت ضوابط على الرساميل، فستتهار بعض المصارف اليونانية، كذلك ستتتهار عملة الدراخما الجديدة، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة أعباء الدين على اليونان، وسيرتفع معدل التضخم تزامناً مع ارتفاع أسعار الواردات، واضطرار اليونان إلى طباعة النقود من أجل تمويل عجزها. ستكون منافع إضعاف العملة محدودة، تشكل صادرات اليونان جزءاً صغيراً من الناتج المحلي الإجمالي. ومن ثم، سيحتاج البلد إلى تمويل خارجي، في هذه الحالة سيرتفع احتمال انتقال عدوى المديونية إلى بلدان أخرى أكثر مما كان سيحصل في حال الاكتفاء بإعادة جدولة الديون، وفي حال انسحبت اليونان، فما الذي يمنع البرتغال أو حتى إسبانيا وإيطاليا من القيام بالمثل؟ وإذا تفككت منطقة اليورو، فستخضع الأسواق الفردية لضغوط هائلة . (1)

تري الباحثة أنه بالرغم من كل السلبيات على المدى القريب، إلا أن الاقتصاد اليوناني سيستفيد على المدى البعيد، فخروج اليونان من اليورو سيحررها من أسعار الصرف الثابتة، ما يسمح لها بأن تصبح صادراتها أكثر تنافسية، إضافة إلى تحولها أكثر جاذبية سياحياً بسبب انخفاض الأسعار. كما ان تراجع أسعار الاصول والعقارات من شأنها أن تجذب المستثمرين الاجانب. لكن تحقيق هذا قد يستغرق وقتاً طويلاً، ليس قبل ان تبعد اليونان عنها فكرة عدم الثقة التي رسمتها الاضطرابات الاجتماعية والاحتجاجات في أذهان المستثمرين.

2 - تداعيات انسحاب اليونان على منطقة اليورو :

كانت الدول الأوروبية تنظر بعين التفاؤل إلى كل دولة جديدة تلتحق بالاتحاد، وترى فيه عامل قوة يضاف إلى عوامل أخرى، مكنتها من خلق اتحاد اقتصادي وسياسي ينافس كبرى القوى العالمية، غير أن الأزمة المالية، وأزمة اليونان الخانقة هزتا أسساً بهذه المعادلة في ظل وقوع تضرر متفاوت بين الأعضاء، وتباين قدرة كل عضو على استيعاب صدمة الأزمة ومواجهة التحديات القائمة، خاصة بين اقتصاديات كبرى قوية مثل ألمانيا وأخرى صغيرة ضعيفة مثل: اليونان التي لم ينفع معها لا التحفيز ولا التقشف، شَخَصَ هذا الواقع الاقتصادي الرئيس التنفيذي بمركز البحوث الاقتصادية، والأعمال في لندن (ماك وليامز) Mack Williams بالقول: إن انسحاباً منظماً لليونان من اليورو، قد يكلف منطقة اليورو 2% من ناتجها المحلي الإجمالي،

¹ (المرجع السابق. ص 3.

أي: نحو ثلاثمائة مليار دولار. أما في حال انسحاب غير منظم، فإن التكلفة قد تصل إلى تريليون دولار. (1)

ورأى الخبير الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل (بول كروغمان) Paul Krugman إن تخلي اليونان عن اليورو هو أمر بات شبه مؤكد، وإن كان لا يشكل العلاج الفعال لأزمة البلاد، إلا أنه أفضل الحلول المطروحة، مؤكداً أن خروج اليونان من المنطقة سيكون بشعاً جداً، ورأى كروغمان أن تفكير الاتحاد الأوروبي في إيجاد طريقة لخروج منظم لليونان من منطقة اليورو، يمكن أن يؤدي إلى انتقال عدوى الاضطراب المالي إلى دول أخرى في منطقة اليورو، مثل: إسبانيا وإيطاليا وإلى ركود عالمي، ومن ثم فإن خروج اليونان من منطقة اليورو سيكون باهظ الكلفة، لكن لا مفر منه إذ ستتضرر باقي دول أوروبا من تداعيات الكارثة اليونانية بالتأكيد؛ لأن أثينا لن يكون في مقدورها سداد التزاماتها المالية، بما في ذلك أقساط ديونها السيادية وسنداتها. ووفقاً لتقديرات كروغمان فإن خسائر حكومات منطقة اليورو، والمصرف المركزي الأوروبي من إفلاس اليونان تتراوح بين 150 و230 مليار يورو، و اعتبر المصرف المركزي الأوروبي هذه الخسائر (محتملة) حيث إنها تمثل ما يتراوح بين 1 % و 2,5 % من إجمالي الناتج المحلي لمنطقة اليورو، التي تضم 17 دولة من دول الاتحاد الأوروبي. (2)

لم تستبعد المديرية العامة لصندوق النقد الدولي، (كريستين لاجارد) Christine Lagarde فشل خطة إنقاذ اليونان من شبح الإفلاس، واضطرارها للخروج من منطقة اليورو، والاتحاد الأوروبي، وفقاً لما ذكرته في مقتطفات نشرت من مقابلة لها مع شبكة (سي بي إس) الأمريكية يوم الأحد 8 أبريل 2012. (3)

الأبعاد القانونية والفنية لخروج اليونان من منطقة اليورو :

يرسم رجال المال، وخبراء الاقتصاد الكثير من المشاهد لخروج اليونان من منطقة اليورو، والتحول من العملة الأوروبية إلى الدراخما، وعلى الرغم من أن الكثيرين يقرون بأن تكلفة خروج اليونان من اليورو أكبر من تكلفة إنقاذها، فإنه في حال صعود التيار اليساري المتطرف، الذي يطالب بإعادة التفاوض حول حزمة الإنقاذ، وبرنامج التقشف إلى الحكم في اليونان،

¹ (أخبار الجزيرة. نت. قطر. الدوحة . تاريخ الاطلاع: الجمعة. الموافق 25 / 5 / 2012 . على الرابط الالكتروني : <http://www.aljazeera.net/portal>

²) D. Jason voss, European Sovereign Debt Crisis: Overview, Analysis, and Timeline of Major Events, CFA Institute Enterprising Investor, <http://blogs.cfainstitute.org/investor/30/05/2012>.

³) <http://www.guardian.co.uk/business/2010/may/05/greece>. Getting Nashty, Greece Debt Crisis Midterm,p1. debt.crisis.timeline 01/06/2012.,

سيجعل من الصعب على قادة أوروبا القبول بشروطه. وربما سيصبح خروج اليونان أمرا واقعا أو حتى حتميا؛ لأن ألمانيا التي تعد (خزينة التمويل) لدول اليورو، ستفرض بشكل قاطع التفاوض أو قبول شروط جديدة. كما سيعني فوز اليسار عمليا أن اليونانيين يرغبون في الانفصال عن منطقة اليورو، ومن ثم سيكون من العبث إكراههم على البقاء في منطقة اليورو. وهناك حديث حول أن المفوضية الأوروبية قد أعدت مسبقا خطة طوارئ للتعامل مع احتمال خروج اليونان. ولكن ماذا لو لم تستطع إنقاذ الموقف؟ وما المشاهد المحتملة؟

أ - من الناحية القانونية لا توجد نصوص قانونية لخروج دولة من منطقة اليورو، ويبدو أن خروج دولة من عضوية اليورو، يعني عمليا كذلك خروجها من عضوية الاتحاد الأوروبي، وذلك حسب تصريحات وزيرة المالية النمساوية (ماريا فيكتر) Maria Vitr لصحيفة (وول ستريت جورنال) The Wall Street Journal حيث قالت: من المستحيل مغادرة منطقة اليورو والبقاء في الاتحاد الأوروبي، فمن يغادر اليورو، عليه كذلك الخروج من الاتحاد الأوروبي. (1) لكن هل يجعل ذلك خروج اليونان أكثر احتمالية؟ بالتأكيد لا أحد يعلم الإجابة، ولكن صعوبة الإجابة لم تمنع الخبراء من تصور توقعات ومشاهد خروج اليونان من اليورو.

ب - من الناحية الفنية، رُسمت الكثير من المشاهد حول كيفية إدارة اليونان للخروج من اليورو، حسب صحيفة (ديلي تلغراف) The Daily Teilegraph، فإن المشهد المحتمل أن تتفق اليونان بشكل سري مع قادة منطقة اليورو، والمصرف المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي على تاريخ للخروج من اليورو، ثم تبدأ الخطوة الثانية باستبدال أوراق اليورو في اليونان بالدراخما، وربما من الناحية الفنية أن تتخذ الحكومة اليونانية خطوة أولى في استبدال العملة، وهي أن تختتم على أوراق اليورو الإيداعات لدى المواطنين بختم الدراخما في المصارف التجارية، بعد إصدار تصريح من المصرف المركزي اليوناني، وذلك إلى حين إكمال المصرف المركزي اليوناني عملية طباعة الدراخما، وفي حال حدوث مثل هذا المشهد، فإن من المتوقع أن تنهار الدراخما اليونانية في الأيام الأولى، مما يعني أن البضائع اليونانية الرخيصة جدا ستندفق على أوروبا، ولكن ليست لدى اليونان صادرات يعتد بها، فهي دولة مستهلكة أكثر منها مصدرة، ومن ثم فلن تكون الفائدة كبيرة من تخفيض قيمة الدراخما. (2)

ترى صحيفة وول ستريت جورنال أن مشهد خروج اليونان من اليورو سيبدأ بإعلان اليونان إجازة وطنية لعدة أيام، تقوم الحكومة خلالها بإغلاق جميع المصارف وماكينات السحب حتى

⁽¹⁾ (جريدة أخبار الخليج اليومية . بروكسل. اورينت برس. العدد 12503 . السبت الموافق 16 / يوليو / 2012 .

⁽²⁾ (المرجع السابق.

تمنع تحويلات اليورو خارج البلاد، ثم يقوم المصرف المركزي بتحويل جميع حسابات اليورو إلى الدراخما، ثم يتم تشجيع المواطنين على استخدام بطاقات الائتمان، بدلا من النقد إلى حين طباعة عملة الدراخما، وبعد طباعة الدراخما يتم تعويمها مقابل اليورو والدولار، وفي كلا الحالتين، فإن المواطنين الذين لديهم إيداعات في اليونان، سيقومون بإخراج هذه الإيداعات إلى خارج اليونان؛ لأن قيمة اليورو في الخارج ستكون أعلى من قيمة اليورو المودع أو المدخر في داخل اليونان، حيث سيتعرض اليورو بعد الاستبدال إلى التخفيض، ومن ثم يلاحظ أن أثرياء اليونان بدأوا يتدفقون على لندن وسويسرا؛ لإيداع أموالهم في المصارف البريطانية والسويسرية واستباق أي احتمال لخروج اليونان من منطقة اليورو (1).

السؤال المطروح هنا هو: هل يمكن لمنطقة اليورو احتواء العدوى في حال خروج اليونان؟ للإجابة يمكن أن نضع احتماليين الأول هو: إذا نجحت السلطات المختصة في منطقة اليورو في إقناع المستثمرين، والمواطنين بأن اليونان حالة خاصة، يمكن حينئذ احتواء آثار خروج اليونان. والاحتمال الثاني هو: إذا لم تنجح في ذلك، فسرعان ما سيتحول خروج اليونان إلى تفكيك غير منظم لمشروع اليورو.

السؤال الآخر في حال خروج اليونان هو من هي الدولة المقبلة؟ تتوجه الأنظار بسرعة إلى البرتغال، التي جاءت بعد اليونان في مجموعة خطة الإنقاذ، وقد يبيع المستثمرون السندات البرتغالية، ويسعون لسحب الأموال من المصارف المحلية وإيداعها في الخارج باليورو؛ خشية الخروج وتخفيض قيمة العملة، يذكر أن مخاطر العملة كانت واضحة في النظام المصرفي الأوروبي منذ أواخر عام 2011، ولكن دوافع سحب الأموال من المصارف البرتغالية، و الأيرلندية، والإسبانية، وإيداعها في نظائرها الألمانية ستكون واضحة (2).

إن انهيار الثقة وتراجع الإنفاق؛ نتيجة قرار الأسر والشركات على حد سواء باللجوء إلى التقشف خوفاً مما قد يحدث في المستقبل، وإذا لم تكن السلطات الأوروبية بارعة للغاية في تحمل نتائج عزل اليونان، فإن حدوث مشهد آخر مشابه سيشكل خطورة كبيرة. نظريا يمكن لأية بلد أن ينسحب من الاتحاد الأوروبي، لكن الأمر معقد للغاية عمليا و ذلك للأسباب الآتية :-
أ - لأن الانتماء للاتحاد خلق مع مرور الزمن ارتباطات هيكلية وتوافق مصالح من الصعب التنصل منها بسهولة، وخيار كهذا مرفوض، وتنخفض جدواه كثيرا كلما تعمقت الأزمة المالية.

1 (موسى مهدي . عودة اليونان الى الدراخما . جريدة الشرق الأوسط . لندن . العدد 12227 . الأحد . الموافق 20 / مايو / 2012 .
<http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=678045&issueno=12227#.UtLuFPQW3As>

2 (كريست جايلاز . بيتر شبيجل . كرين هوب . مخاطر العملة الأوروبية . المجلة الاقتصادية البريطانية . لندن . العدد 6791 . 12 / مايو / 2012 .

- ب - لو افترضنا جدلاً أن خيار الخروج من اليورو هو خيار مطروح لأية من هذه الدول؛ فإنه لن يؤدي إلى حل المشكلة بل سيزيدها تعقيداً وخاصةً على المدى القريب.
- ج - إن جميع الاقتصادات المعنية هشة وتحتاج إلى داعم خارجي، ولن تستطيع هذه الدول تحمل تبعات حرمانها من ميزة حرية الوصول إلى التسهيلات المتاحة من المنطقة الأوروبية.
- د - لن تفرط دول تمر بأزمات حادة، وخطيرة في منجم تسهيلات المصرف المركزي الأوروبي للدول الأعضاء التي تواجه اضطراباً مالياً.
- هـ - إن تخلي أية دولة تنتمي للاتحاد النقدي الأوروبي عن اليورو والعودة لعملاتها السابقة له مخاطر كبيرة لا يمكن احتواؤها، لا تستطيع أن تحتلها دول متعافية ومزدهرة اقتصادياً، فكيف بدول على حافة الانهيار .

من كل ما تقدم يتضح بجلاء أن أزمة الديون السيادية الأوروبية تزداد سوءاً وعمقاً في كل يوم أشد من ذي قبل، وأصبحت تهدد مؤسسات وقطاعات كانت في الماضي القريب مستقرة ومنتعشة، والخطورة الحقيقية إن تزايد سوء الأداء وتباطؤ النمو وتفاقم الديون السيادية ودخولها مناطق حرجة؛ قد سبب ذعراً في الأسواق الأوروبية، ينذر بتفجر أزمة يزيد من سوءها المشهد الاقتصادي العام، مهدداً بدخول نفق الكساد الذي يخيم على كامل المشهد الاقتصادي العالمي .

ثانياً :- احتمال انسحاب بلد واحد أو أكثر من بلدان الشمال:

الاحتمال الآخر هو خروج بلد واحد أو أكثر من بلدان الشمال؛ نتيجة الإحباط من أزمة الديون السيادية، وقد أعربت دول أوروبية عديدة كألمانيا بعد إطلاق اليورو عن قلقها بشأن قدرة المصرف المركزي الأوروبي على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والتزام دول الجنوب بمعاهدة ماستريخت، ولهذا الغرض أنشئ المصرف المركزي الأوروبي والذي يتكفل بتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والتوظيف الكامل، كما تضمن النص القانوني المنشئ له عدم إنقاذ الدول التي تعاني من مشاكل وضرورة احترام معاهدة ماستريخت. (1)

إن أزمة الديون السيادية اليونانية جعلت التزامات المصرف المركزي الأوروبي محل جدل في أن قرار المصرف المركزي الأوروبي شراء الديون العامة اليونانية يمثل خسارة، لاستقلالية المصرف المركزي الأوروبي، كما يلاحظ غياب الإجماع حول الدعم السياسي لحزمة الإنقاذ المالي لبلدان الجنوب، وهذا ما يزيد من احتمال خروج بلد أو أكثر من البلدان الشمالية.

إن تم استنتاج أن انسحاب أحد الدول الشمالية من منطقة اليورو، يجعلها تستعيد مرة أخرى استقلالية سياستها النقدية، والحد من التزاماتها المالية تجاه دول الجنوب، إلا أن للانسحاب آثاراً

¹) D. Rymond J. Ahearane and others, op.cit, p20.21.

سلبية، فالعودة إلى العملة الوطنية مرة أخرى سوف يؤدي إلى تراجع قدرتها التنافسية؛ نظراً لارتفاع عملاتها مقابل اليورو، كما ستواجه الدول الشمالية عوائق قانونية تحول دون انسحابها.

المشهد الثاني :- تعافي منطقة اليورو

مشهد آخر يطرح نفسه، وهو خروج منطقة اليورو من هذه الأزمة، إذا ما نجحت المنطقة في تهدئة الأوضاع في أسواق الدول الأوروبية الجنوبية الضعيفة، وذلك من خلال تقديم حزمة المساعدات المالية، وتعهد المصرف المركزي الأوروبي شراء الديون العامة و فرض حزمة جديدة للتقشف. ويرى العديد من المتابعين أنه يمكن تجاوز هذه الأزمة إذا ما نجحت إجراءات التقشف والإصلاحات الهيكلية في تخفيض السعر في دول الجنوب، وهذا ما يبعد احتمال اللجوء إلى مزيد من تكامل السياسات المالية داخل المنطقة، كما يرى بعض المختصين أن المساعدات التي يقدمها الصندوق النقدي الدولي، والدول الأوروبية الأخرى، سوف تسمح بتأجيل الإصلاحات الهيكلية إلى حين استعادة الاقتصاد لعافيته، ما يجعلها بمنأى عن المضاربات التي يمكن أن تضر بهذه الإصلاحات. ويدور الجدل حول ما إذا كانت منطقة اليورو قادرة على مواجهة أزمة مماثلة في المستقبل بفاعلية أكبر مما يسمح بإطالة عمر اليورو، لذلك فإن هناك العديد من المقترحات كنقل السلطة المالية (الإنفاق والضرائب) لصالح الحكومة المركزية والبرلمان الأوروبي. وهذا يتطلب وجود سياسة مالية ونقدية وضريبية موحدة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كواحدة من الخطوات البناءة نحو حل تلك الأزمة وإنقاذ اليورو من معضلته الحالية.⁽¹⁾

إن الاتحاد الأوروبي بشكل عام، ومنطقة اليورو بشكل خاص، أخرج من أي وقت مضى لإدارة حكيمة تخرج المنطقة من مشكلاتها الحرجة، وتعود بمنطقة اليورو إلى منطقة فاعلة اقتصادياً، مثلما كانت، وفي محاولة لتأكيد ذلك صرح الرئيس الفرنسي ساركوزي في خطابه بمناسبة رأس السنة الجديدة لعام 2011، " أن خروج فرنسا من العملة الأوروبية الموحدة وعزلتها ستكون بمثابة ضرب من الجنون، وأن نهاية اليورو تعني نهاية أوروبا نفسها " .⁽²⁾

فمن المؤكد أن أوروبا ستتناضل من أجل الحفاظ على وحدتها، فلا يمكن السماح بانحيار جهود أكثر من 60 عاما من العمل الدؤوب لتحقيق الوحدة، من أجل أزمة طارئة، مهما بلغت تكاليف الإنقاذ اللازم للمنطقة، لأن هذه التكاليف لا تقارن بالمكاسب التي يحققها الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو على المدى الطويل .

⁽¹⁾ (ستيقن ثيل. اليورو لن ينهار. السبت 13 / فبراير / 2010. مرجع سابق.

⁽²⁾ (أ.د. محمد إبراهيم السقا. السيناريوهات المستقبلية لليورو. المجلة الاقتصادية. مرجع سابق. ص 13 .

المشهد الثالث :- منطقة اليورو تصبح أكثر تكاملا

قد تنجح الإصلاحات التي تقوم بها دول منطقة اليورو في الخروج من هذه الأزمة، مما يؤدي إلى مزيد من التكامل الاقتصادي، ولكي يتحقق هذا المشهد يجب تنفيذ إصلاحات مالية للحد من الانتفاع المجاني، وتعزيز قدرة منطقة اليورو في الاستجابة لمثل هذه الأزمات مستقبلا، ولكي يتم تقديم مساعدات طارئة في وقتها المطلوب للدول الضعيفة يجب تبني آليات واضحة وتعزيز أكبر للمالية الفيدرالية "عند مقارنة اتحاد العملة الأوروبية بالولايات المتحدة، يمكن ملاحظة فرق كبير، ففي الولايات المتحدة يكون التحويل المالي مسموحاً به بين الولايات في حال أظهرت إحداهن أداء ضعيفاً. أما في منطقة اليورو لا توجد أحكام تنظم عمليات التحويل المالي ولا يكاد يكون هناك أي مؤشر على الالتزام المالي من بعض الدول الأعضاء".⁽¹⁾

إذن نستنتج من كل ما تقدم أنه تم ضخ أموالاً طائلة في الخزينة اليونانية، ولكن تلك المساعدات كانت مقابل شروط قاسية أدت إلى ترك آثار سلبية في على المجتمع اليوناني الذي وصفها بأنها (عديمة الجدوى) ولكن نجحت أوروبا في حل هذه المشاكل، ستصبح مؤسسة اقتصادية و سياسية أقوى، و من المتوقع أن تجبر الأزمة الاقتصادية الحالية أوروبا على توطيد اتحادها، وخاصةً عندما بدأت المفوضية الأوروبية بالفعل الضغط على اليونان لتقوم بإصلاحات، وهكذا قد تحظى منطقة اليورو، بالحكمة السياسية التي تعتبر ضرورية لحسن سير أي: اتحاد نقدي، وفي نهاية المطاف قد تكون أوروبا أكثر تكاملا وإصلاحا لمشاكلها الاقتصادية و أكثر تنافساً .

⁽¹⁾ أ . ستيفن ثيل. اليورو لن ينهار. السبت / 13 فبراير / 2010 . المرجع سابق .

الخاتمة

إن تفاقم مشكلة الديون السيادية اليونانية، والاضطرابات المالية التي مرت بها منطقة اليورو، أدت إلى تزايد المخاوف من مدى قدرة البلدان على تثبيت دينها العام، مما أدى إلى :-

- انخفاض كبير في النمو الاقتصادي .
- خفض جديد في التدفقات النقدية.
- ارتفاع معدلات التضخم.
- انخفاض حركة التبادل التجاري العالمية.
- ترسخ مظاهر خلل جديد في النظام المصرفي .
- اضطرابات الأسواق المالية .

كل ذلك سيقود في نهاية المطاف إلى وصول الاقتصاد الأوروبي لحالة سلبية من الركود، ما لم تتمكن الدول الأوروبية، وخاصة دول منطقة اليورو من التوافق على سياسات أكثر رشدا فيما يخص الإنفاق المحلي، فينبغي على دول منطقة اليورو تقوية القطاع المصرفي؛ لتجنب انخفاض نسب تمويل الديون، كما ينبغي زيادة الجهود لتوفير المزيد من رؤوس الأموال الاحتياطية الوقائية، والتوصل إلى توازن صحيح بين أوضاع المالية العامة وإصلاحاتها هيكليا، وبين الدعم الخارجي، وفي نفس السياق فقد عرفت بعض دول الاتحاد الأوروبي تزايد حجم العجز في ميزان المدفوعات، ومعدلات نمو ضعيفة مقارنة بدول أخرى، وتأتي دول الجنوب الأوروبي في مقدمة الدول المتضررة من أزمة الديون السيادية الأوروبية وذلك على جبهتين مختلفتين، وبأكثر حدة نجدها تضررت من تراجع إيرادات قطاع السياحة، وحركة رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر، وتأتي في مقدمتها اليونان، و بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي الأخرى نجد أيضا أن الدول المتقدمة قد تضررت من الجانبين أيضا، سواء بالنسبة لعائداتها من قطاع السياحة، أو من حركة رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث كان في تراجع مستمر، ما أسهم في وقع الأزمة على ميزان المدفوعات الأوروبية عامة .

إن هذه الأزمة أكبر بكثير من كونها أزمة اقتصادية عابرة تتعرض لها دولة معينة، و إذا ما دققنا النظر حول الطريقة التي اندفع بها الاتحاد النقدي الأوروبي لمساعدة اليونان في محنتها، يتضح لنا ذلك جلياً، فدول الاتحاد الأوروبي تترك تماماً أن أي انهيار يحدث في اليونان، ربما يتبعه انهيار لدول أخرى تتضوي تحت لواء الاتحاد الأوروبي، حينها تصبح المسألة صعبة ومعقدة جدا، وربما تنهار العملة النقدية اليورو بأكملها ومن ثم حدوث نتائج لا يحمد عقبائها، و بالرغم من الجهود التي أبدتها حكومات منطقة اليورو في إطار محاولاتها للتوصل إلى حلول

منظمة لمشكلة الديون السيادية اليونانية، إلا أن تلك الخطوات قوبلت باستمرار حالة الاضطراب في سوق المال، وتزايد المخاوف بشأن العجز عن الإيفاء بالتزامات الديون لدى بعض الاقتصادات الأوروبية داخل منطقة اليورو، وبصفة خاصة اليونان .

من جهة أخرى، أدت السياسات المالية التقشفية المتبعة للتعامل مع الوضع إلى المزيد من الاضعاف لفرص النمو والتوظيف، الأمر الذي أدى بعد ذلك إلى خلق المزيد من الصعوبات والتحديات فيما يتعلق بعمليات الضبط المالي، وعملية اصلاح وتحقيق التوازن في كشوف حسابات القطاع المصرفي، و في حالة فشل صانعي السياسات خاصة لدى أوروبا في التعامل مع أزمات التوظيف وفي منع ضائقة أزمة الديون السيادية، أو في منع تفاقم هشاشة القطاع المصرفي، سيؤدي ذلك إلى الدفع بالاقتصاد الدولي إلى الركود، ومن ثم إلى تباطؤ معدل النمو في ناتج الاقتصاد الدولي خلال الأعوام القادمة .

الاستنتاجات

من خلال هذه الدراسة تم استخلاص مجموعة من النتائج بخصوص الفرضيات المقدمة، وتتلخص تلك النتائج فيما يأتي:-

أ - وجود خلل واضح في البناء المؤسسي لليورو، فالقيود المؤسسية التي تفرضها الوحدة النقدية أدت إلى إتباع سياسات مالية أسهمت في زيادة الاختلالات الاقتصادية، بين دول الاتحاد الأوروبي، ما أدى إلى عدم تحقيق التضامن المطلوب فيما بينها، ومن ثمّ ظهور أزمة الديون السيادية، وهو ما يثبت الفرضية الأولى.

ب - بالفعل أسهمت الممارسات غير الشفافة في الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية المقدمة من اليونان، وهذا في ظل التسهيلات التي تمنحها سلطات الاتحاد الأوروبي. واتضح من خلال أزمة الديون السيادية الأوروبية أن بعض دول الاتحاد لم تطبق قواعد معاهدة ماستريخت بشكل صحيح وسليم، وهو ما يثبت الفرضية الثانية.

ت - أدت أزمة الديون السيادية إلى ركود اقتصادي في أوروبا، مما أدى إلى تراجع رصيد ميزان المدفوعات بتلك الدول خاصة قطاع السياحة منها، ومن ثمّ إلى تراجع الطلب على اليورو، الشيء الذي عجل بتراجع قيمته مقابل الدولار، وهو ما يثبت الفرضية الثالثة.

ث - اتضح أن اليونان لن تستطع الإيفاء بالتزامات الدين في الوضع الحالي، وأنها اضطرت لإعلان ذلك، مما سبب حدوث تداعيات على المصارف اليونانية والأوروبية، التي تكبدت خسائر نتيجة انهيار قيمة ما تملكه من سندات حكومية يونانية، فامتد آثار ذلك الانهيار إلى شبكة المصارف العالمية، التي لها معاملات مع هذه المصارف، ما استوجب من رؤساء منطقة اليورو العمل بجدية أكثر ؛ لمحاولة التخفيف من حدة الأزمة، وهو ما يثبت الفرضية الرابعة .

ج - إن الديون السيادية الأوروبية، وخاصة اليونانية، قد تركت العديد من الآثار السلبية على اقتصاد الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، بل إن هذه الآثار امتدت إلى مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية و الامنية أيضاً .

د - إن المسؤولية عن الديون السيادية تقع على عاتق الدول المدينة بالمقام الأول، ثم يشاركها في هذه المسؤولية كل من الدول الدائنة ومجموعة أطراف أخرى، مثل: المصرف المركزي الأوروبي، ومصارف تجارية أخرى، و صندوق النقد الدولي.

هـ - ترتب على أزمة الديون السيادية الأوروبية واليونانية تحديداً آثاراً قانونية، حيث تبنى الاتحاد النقدي الأوروبي صيغة دستورية جديدة تضبط الأوضاع المالية للدول الأعضاء، وتُلزم السلطات المالية الوطنية في الاتحاد بها؛ لضمان الاستقرار المالي .

و - سيكون للمحكمة دور مهم وفعال في التأكد من مشروعية العمل وفق بنود معاهدة الاستقرار المالي، ولها صلاحية مراجعة ما إن كان القانون الوطني في كل دولة من دول الاتحاد يضمن الالتزام بالمحافظة على حدود الديون، مما يعني في النهاية أن هناك مسؤولية قانونية سوف تترتب على الدول التي تخل ببنود المعاهدة الجديدة. و ستتولى كل من الدول الأعضاء وضع صيغة تصحيح آلية، في حال أعلنت المفوضية عجز موازنة أي من الدول الأعضاء.

ز - إن انسحاباً محتملاً لليونان من اليورو، سواء كان منظماً أو غير منظم دون التنسيق مع الأطراف المعنية، سيعرض العشرات من المصارف الأوروبية ودافعو الضرائب في دول منطقة اليورو إلى خسائر كبيرة، وسيصبح تخلفها عن سداد ديونها حقيقة واقعة. وبقاء اليونان في الاتحاد النقدي الأوروبي، هو خيار استراتيجي لا تستطيع أية حكومة يونانية التخلي عنه.

ح - أثبتت هذه الأزمة فقدان الخبرة السياسية لدى الساسة اليونان في معالجة مشاكل بلادهم، وأن أزمته ليست أزمة اقتصادية، وإنما هي أزمة سياسية وأخلاقية ومعنوية، تحتاج إلى إعادة النظر في عدة أمور، كالنظام التربوي، وأنهاء المحسوبية، وتطبيق سلطة القانون بحذافيرها، ووضع أصحاب الكفاءة في المكان المناسب، وإعادة هيكلة الخطط الحكومية المستقبلية .

ط - بعد جملة من العلاجات الاقتصادية والقانونية لمحاربة الانكماش والترهل الذي أصاب الاتحاد الأوروبي، وزعزع مصداقية المستثمرين في ثاني أكبر تكتل اقتصادي في العالم، ما زال اقتصاد الاتحاد يعاني من البطالة والتضخم ومشكلة المديونية، فيما تروح العديد من الدول تحت حمية التقشف الصارمة على أمل الانتعاش لاحقاً .

ي - رغم الخطوات التي تم اتخاذها في منطقة اليورو من أجل حل منظم لمشكلة الديون، إلا أن تلك الإجراءات قد أدت إلى استمرار حالة الاضطراب في سوق المال، وتزايد المخاوف من إمكانية العجز عن الإيفاء بالتزامات الديون السيادية، لدى بعض الاقتصادات الأوروبية الكبرى

ق - أخيراً، إذا وُجِدَت الإرادة السياسية للحفاظ على العملة الموحدة، فإن منطقة اليورو ستمتلك بذلك سلاحاً قوياً في ترسانتها لاحتواء ازِمات مماثلة .

التوصيات

- أ - ضرورة التخطيط الاقتصادي الجيد لتجنب مشاكل اقتصادية.
- ب - على الحكومات المختلفة التي تتعاقب على الحكم في دولة معينة، إعادة هيكلة الديون حتى لا تتعاطم بالصورة التي رأيناها في اليونان والوصول ربما إلى نقطة الانهيار.
- ج - ضرورة وجود لجان رقابية تعمل على متابعة الأوضاع الاقتصادية؛ لكي تبقى الأمور تحت السيطرة.
- د - الانضمام إلى مجموعات اقتصادية معينة، ربما يقود الدولة إلى مشاكل اقتصادية فادحة، كما حدث مع اليونان المنضوية تحت لواء اليورو .
- هـ - الاهتمام أكثر بدراسة نتائج القرارات المتعلقة بسياسة الدولة في الاقتراض الحكومي، وكيفية سداد هذه الديون.
- و - الأخذ بعين الاعتبار بأن الاقتراض الحكومي سواء داخلي أو خارجي يشكل خطورة على الاستقرار الاقتصادي الوطني، خاصةً إذا كان الاقتراض يفوق مقدرة الدولة على السداد، وإن كانت هذه الدولة تحت مظلة كتل اقتصادي قوي.
- ز - ضرورة الابتعاد عن التجميل أو التلفيق في المؤشرات الاقتصادية، خاصة إذا أرادت هذه الدول التكتل في عملة واحدة.
- ح - ضرورة الالتزام بسياسات وقائية وحمايه للمصارف .
- ط - ضرورة قيام الحكومات الأوروبية المعنية بتبني حلول عملية وفعالة للمشكلة.
- ي - على الدول المتقدمة في الاتحاد الأوروبي، أن تركز على التجارة العالمية للتخفيف من تداعيات الأزمة.
- ق - ضرورة وجود نظام للتحويلات المالية بين الدول الأعضاء، خصوصاً في أوقات الأزمات، بما يساعد الاتحاد النقدي على التخفيف من أثر أية أزمة سيولة طارئة تلحق بالدول الأعضاء.
- ل - على دول منطقة اليورو تقوية القطاع المصرفي؛ لتجنب انخفاض نسب تمويل الديون، كما ينبغي زيادة الجهود لتوفير المزيد من رؤوس الأموال الاحتياطية الوقائية، والتوصل إلى توازن صحيح، بين أوضاع المالية العامة وإصلاحاتها هيكلياً، وبين الدعم الخارجي .

ملحق

* التسلسل الزمني لأهم أحداث الأزمة اليونانية.

للقوف على أهم أحداث أزمة الدين العمومي اليوناني، نقوم بتوضيح أهم أحداث أزمة اليونانية، من خلال هذا التسلسل الزمني.

* في عام 1999 : ولدت العملة الموحدة " اليورو "، ففي 1 / يناير دخل حيز التنفيذ، بعد استفتاء 11 عضو في الاتحاد الأوروبي، لمعايير التقارب في عام 1998 .

* في عام 2001 دخلت اليونان في منطقة اليورو، ففي 1 يناير أصبحت اليونان العضو الثاني عشر، ولكن نسبة العجز في الميزانية ملفقة وغير صحيحة.

* في عام 2008 : بدأت أول مساعدة مالية لدول الاتحاد، فقد اتفق زعماء الاتحاد على خطة للتحفيز ب 200 مليار يورو؛ للمساعدة في تعزيز النمو في أعقاب الأزمة المالية العالمية .

* في عام 2009 : بدأت الأزمة المالية اليونانية، فقد أعلن رئيس الوزراء اليوناني (جورج باباندريو) Georg Papa Ndreo أن العجز في الميزانية اليونانية بلغ 12.7 % من الناتج المحلي الإجمالي، أي أكثر من أربعة أضعاف مما ذكر أو أعلن من الحكومة السابقة، ثم أعلنت وكالات التصنيف الائتماني الدولية تخفيض التصنيف الائتمان السيادي لليونان من A . إلى BBB+ وهو النظرة السالبة لتقييم التصنيف .

* في فبراير 2010 : تم الإعلان عن حزمة التقشف، قامت اليونان بالكشف عن سلسلة تدابير تقشفية على نطاق واسع، بما في ذلك تجميد أجور موظفي القطاع العام الذين يتقاضون أقل من 2000 يورو شهرياً، وفرض ضرائب أعلى، فانطلقت انطلاق شرارة أعمال الشغب في الشوارع، وذلك كرد فعل على خطط التقشف، و تضخمت الديون اليونانية إلى 300 مليار يورو، في حين الفارق بين أسعار الفائدة التي يتم تقاضيها على الديون اليونانية والديون الألمانية تتسع إلى 4 % مع إقبال المستثمرين. و في 5 مارس من نفس العام أعلنت اليونان على سياسة تقشف جديدة لتوفير ما يقارب 4.8 مليار يورو من خلال :-

1- بيع أملاك عقارية عامة.

2- رفع متوسط سن التقاعد في القطاع العام من 61 إلى 63 عام.

3- خفض الأجور في القطاع العام إلى 20 % ومعاشات التقاعد إلى 30%.

4- رفع الضريبة على الغاز والتبغ من 19% إلى 23 %.

5- فرض ضريبة على القيمة المضافة بزيادة بقيمة 30 % . و في 11 مارس حدث إضراب باليونان، ومظاهرات شملت القطاعين العام والخاص. و في أبريل 2010 تم الإعلان عن خطط إنقاذ لليونان، ووافق قادة الاتحاد الأوروبي على خطة إنقاذ لليونان بمبلغ 30 مليار يورو . ثم

أعلنت وكالة الاتحاد الأوروبي الإحصائية (يورستات) أن العجز في الميزانية اليونانية لعام 2009 كان 13.6 % من الناتج المحلي الإجمالي، وليس كما تم الإبلاغ عنه 7.12 % .

وأعلنت وكالة (ستندر. بورز) عن تخفيض التصنيف الائتماني لليونان إلى BB+ وهو الوضع غير المرغوب فيه أيضاً. و في مايو 2010 تم الاقرار عن مساعدات لليونان لتجنب الانهيار من خلال عدة إجراءات وهي كالآتي:.

6- حزمة لمدة ثلاث سنوات لإنقاذ اليونان بمبلغ 110 مليار يورو، حيث وافقت اليونان ودول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي على هذه الخطة لإنقاذها، مع تقديم دول منطقة اليورو 80 مليار يورو، وصندوق النقد الدولي 30 مليار يورو.

7- قامت دول منطقة اليورو بإنشاء مرفق الاستقرار المالي الأوروبي "EFSF" مع ضمان رأس المال الأول من 440 مليار يورو، الذي يتعهد بتقديم قروض تصل إلى 60 مليار يورو .

* في فبراير 2011 : تم إنشاء صندوق إنقاذ دائم، كما تم القيام بعدة إجراءات أخرى وهي :-

1- إنشاء وزراء مالية منطقة اليورو صندوق إنقاذ دائم، ودعم الآلية الأوروبية لتحقيق الاستقرار المالي، ويقدر قيمة الدعم الصندوق نحو 500 مليار يورو، لدعم الدول التي مستها الأزمة.

2- اجتماع بين رئيس الوزراء اليوناني (جورج بابا ندريو) وكبار المسؤولين من المصرف المركزي الأوروبي، واتفقوا على تجنب إعادة هيكلة الديون اليونانية من أجل حل الأزمة، وكلا الطرفين اتفقا على التأكيد بأن حزمة التقشف المالي لليونان هو السبيل الوحيد لحل الأزمة.

3- اليونان كشفت النقاب عن عزمها على خصخصة بعض الصناعات في محاولة لرفع 50 مليار يورو لسداد الديون السيادية. و في يوليو 2011 تم إتباع سياسة تقشفية جديدة حيث ضمت:-

4- زيادة الضريبة المفروضة على أصحاب الدخل الذي يتجاوز 8000 يورو للسنة

5- ضريبة إضافية لمن دخله أكبر من 12000 يورو للسنة، و على المعاشات التقاعدية .

6- خلق هيئة خاصة لاستغلال الممتلكات العمومية . و في يوليو من نفس العام صوت البرلمان اليوناني لصالح جولة جديدة من تدابير التقشف الشديد، وبهذا يوافق الاتحاد الأوروبي على آخر شريحة من القروض اليونانية التي تبلغ قيمتها 12 مليار يورو، وتم الاتفاق على خطة إنقاذ

ثانية لليونان من دول منطقة اليورو قيمتها 109 مليار يورو أي: 155 مليار دولار، وهي حزمة تهدف إلى حل الأزمة اليونانية، ومنع العدوى بين الاقتصاديات الأوروبية الأخرى. و في 21 أكتوبر وافق وزراء المالية لدول منطقة اليورو، على منح شريحة جديدة من القروض بقدر

8 مليار يورو لإنقاذ اليونان. و في 11 نوفمبر تم الاعلان عن استقالة الحكومة اليونانية، فقد

أعلن رئيس الوزراء اليوناني (جورج بابا ندريو) استقالة الحكومة، وحلت محلها حكومة (لوкас بابا ديموس) Lucas Papa Demos وهو تكنوقراطي وليس سياسياً. و في 8 ديسمبر

قال رئيس المصرف المركزي الأوروبي (ماريو دراغي) Mario Draghi: يجب علينا عدم محاولة الالتفاف على روح معاهدة ماستريخت، ومهما كانت الخدعة القانونية في الاستجابة لدعوات المصرف المركزي الأوروبي إلى بذل المزيد من الجهد الأوروبي في تخفيف أزمة الديون السيادية الأوروبية. و في 9 ديسمبر، اجتمع زعماء حكومات منطقة اليورو، جنباً إلى جنب في بروكسل في اتفاقية إضافية مع بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حيث اتفق جميعاً على قدر أكبر من المركزية في ميزانيتها، والعقاب التلقائي لأولئك الذين يخرقون اتفاق الميزانية.⁽¹⁾

¹ (اعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التي تم ادراجها سابقاً .

المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً:- الكتب

1. د. السيد احمد عبد الخالق. البنوك التجارية الدولية وأزمة المديونية العالمية. دار جامعة المنصورة للطباعة والنشر والتوزيع . الطبعة الاولى. 1989 .
2. د. السويلم سامي ابراهيم. الأزمة المالية العالمية: أسباب وحلول من منظور إسلامي. جدة. المملكة العربية السعودية. مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي. جامعة الملك عبد العزيز. الطبعة الاولى. 2009.
3. د. العشري حسين درويش وآخر. الموارد الاقتصادية . دار النشر. دار جامعة المنصورة للطباعة و النشر والتوزيع. الطبعة الأولى. 1980.
4. د. العشري حسين درويش وآخر. التجارة الخارجية. دار جامعة المنصورة للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة. الطبعة الأولى. 1980.
5. د. بيتر وليم. آلية الاستقرار الأوروبي توفر اتحاد دولي. النمسا. دار النشر فينا. ترجمة ماطيوس حبيب. الطبعة الثانية. 2010.
6. د. حميد الجميلي. دراسات معاصرة في الاقتصاد الدولي التطبيقي. الدار الأكاديمية للنشر والطباعة. طرابلس. الطبعة الاولى. 2005 .
7. د. داميان تشالمرز. قانون الاتحاد الأوروبي (الحالات والمواد). لندن. مطبعة جامعة كامبريدج. الطبعة الأولى. 2010 .
8. د. رمزي زكي. أزمة الديون الخارجية. رؤية من العالم الثالث. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. الطبعة الاولى. 1978.
9. د. رمزي زكي. التاريخ النقدي للتخلف. سلسلة عالم المعرفة. الهيئة المصرية العامة للكتاب. الإسكندرية. مصر. الطبعة الأولى . سنة النشر (لا يوجد).
10. د. رياض صالح أبو العطا. ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي. دار النهضة العربية. القاهرة. 1993 .
11. د. زياد عبد الوهاب أنعمي. معاهدة الانضباط المالي. مركز الدراسات الإقليمية. جامعة الموصل. العراق. الطبعة الأولى. 2012 .
12. د. سامي عفيفي حاتم. التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة. الطبعة الأولى. 2005 .

13. د. سمير محمد عبد العزيز. التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة. مكتبة ومطبعة الإشعاع. الطبعة الأولى. مصر. 2003 .
14. د. صامويل هنتجتن. تأكل المصالح القومية الأميركية. ترجمة أحمد بديع بليح. جامعة هارفارد. الشؤون الخارجية الأمريكية. الجزء 76. 199 .
15. د. صفوت عبد السلام عوض الله. الوحدة النقدية الأوروبية وأثرها على الاقتصاد المصري. دار النهضة العربية. القاهرة. الطبعة الأولى. 2001 .
16. د. صبحي تادرس قريصة. د. مدحت محمد العقاد. النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية. دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت. الطبعة الأولى. 1983 .
17. د. عبد المطلب عبد الحميد. العولمة الاقتصادية. منظماتها، شركائها، تداعياتها. الدار الجامعية. الإسكندرية. الطبعة الأولى. 2006 .
18. د. عبد الغني إسماعيل الطوخي. التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة. كلية العلوم التجارة. جامعة أسيوط. مصر. الطبعة الأولى. سنة نشر(لا يوجد).
19. د. عبد الفتاح الجبالي. العرب وإشكاليات الوحدة النقدية الأوروبية. دراسات استراتيجية. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. القاهرة. سبتمبر. الطبعة الأولى. 1992 .
20. د. عبد الحسين القطيفي. القانون الدولي العام. الجزء الأول. مطبعة العاني. بغداد. الطبعة الأولى. 1970 .
21. د. عدنان طه مهدي الدوري. العلاقات الدولية المعاصرة. منشورات الجامعة المفتوحة. طرابلس. ليبيا. الطبعة الثانية. 1997 .
22. د. كمال عبد العزيز ناجي. دور المنظمات الدولية في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الأولى. يناير/ 2007.
23. د. محمد بيجاوي. من أجل نظام اقتصادي دولي جديد. منظمة اليونسكو. الطبعة الأولى. 1978.
24. د. محمد الهادي الاسود. مشكلات التنمية في البلدان العربية واثار الديون الخارجية في تفاقمها. مجلس الثقافة العام. سرت. الطبعة الأولى. 2006 .
25. د. محمد زكي شافي. مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية. دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت. الطبعة الأولى. سنة النشر (لا يوجد).

26. د. محمد مرعشلي. في واقع السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة. دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت. الطبعة الأولى. 1987 .
27. د. مغاوري شلبي علي. اليورو والأثر على مصر والعالم. كتاب الأهرام الاقتصادي. الطبعة الأولى. 1999 .
28. د. مفيد شهاب. المنظمات الدولية . دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت. الطبعة الرابعة. 1978.
29. د. محمد سامي عبد الحميد. أصول القانون الدولي العام. الجزء الثاني. دار المطبوعات الجامعية. الإسكندرية. 1990.

ثانياً:- المجلات و الصحف والدوريات

1. د. أحمد السيد علي. أزمة اليونان سياسات صارمة لترتيب المنزل من الداخل. مجلة تداول (مجلة السوق المالية السعودية). العدد 41. السعودية. مارس/ 2010 .
2. د. احمد إبراهيم السقا. تقرير صادر عن شركة السعودية للنشر حول تأثير أزمة اليونان على أكبر الاقتصاديات في العالم. المجلة الاقتصادية. جدة. الرياض. العدد 251. السبت/ 6 يوليو/ 2010 .
3. أنوتيس مارياس. اتفاقية الإفلاس والطريق الآخر. مجلة ابيكرا اليونانية. دار نشر ليفانيس. أثينا. العدد 75. 30/ ديسمبر/ 2011 .
4. انوتيس مارياس. اليونان حقل تجارب. مجلة أبيكرا اليونانية. دار النشر ليفانيس. أثينا . العدد 63 . 30 / ديسمبر/ 2010 .
5. د. اليساندربراي وجاري شيناس. ضمان الاستقرار المالي في منطقة اليورو. مجلة التمويل والتنمية. واشنطن. ديسمبر/ 1998 .
6. ألان بيتي. تجربة اليونان تدفع العالم إلى سنّ قوانين للديون السيادية المجلة الاقتصادية البريطانية . لندن. العدد 6147. الثلاثاء . 10 / 8 / 2010 .
7. اندريه كارتفينس. الديون السيادية في منطقة اليورو. مجلة حالة الفوضى الدولية. فرنسا. باريس. العدد. 286 يونيو/ 2010 .
8. د. أنطوان معوض. مسؤولية الاتحاد الأوروبي في أزمة اليونان. مجلة الضفتين. سوبرس للصحافة والنشر. اليونان. فيينا. نوفمبر/ 2012 .

9. د. باري ايشنجرين. اختبار إجهاد لليورو. مجلة التمويل والتنمية. صندوق النقد الدولي. المجلد. 46. العدد 2. يونيو/ 2009 .
 10. بو الكور نور الدين. أزمة الدين السيادي في اليونان. مجلة الباحث. الجزائر. جامعة 20 اغسطس 1955. سكيكدة العدد 13. 2013 .
 11. برناردو باريللا. أوروبا في خضم الأزمة تغطية إعلام المواطن. عمل الأصوات العالمية (2011. 2012) الناشر: كتب الأصوات العالمية النسخة العربية الأولى . نوفمبر/ 2011 .
 12. د. جهاد المحيسن. اليونان أزمة الديون وأزمة المستقبل. المجلة الاقتصادية السعودية. الرياض. جدة. العدد 6500 . الجمعة 29 / يوليو/ 2011 .
 13. د. حسين طلال مقلد. محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 25. العدد الأول. 2009 .
 14. د. خالد الزبيدي. أزمة الديون اليونانية والعلاج المر. جريدة الدستور. الاردن. عمان. العدد 16686 . 3 / أكتوبر/ 2011 .
 15. د. رضا هلال. حول أزمة ديون الدول الموقعة. مجلة السياسة الدولية. الأهرام. مصر. القاهرة. العدد 94. أكتوبر/ 1988 .
 16. رضا الشكندالي. الاقتصاد التونسي بين تداعيات الأزمة الأوروبية ومتطلبات النمو. مجلة المغرب الموحد. تونس. العدد الثامن . 1 / سبتمبر/ 2010 .
 17. د. رشاد عبده. الربيع العربي والأزمات المالية الدولية. الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية. عمان. الأردن. المجلد التاسع عشر. العددين الثالث والرابع. السنة التاسعة عشر. ديسمبر/ 2011 .
 18. د. سهير محمود معتوق. التمويل العكسي للموارد في إطار أزمة مديونية العالم الثالث. دار نشر مصر المعاصرة. القاهرة. العددان 411، 412 . 1988 .
 19. سهيل الدراج. كيف نشأت الأزمة الأوروبية . صحيفة المدينة. مؤسسة المدينة للصحافة والطباعة والنشر. الرياض. السعودية. العدد 18360. السبت. 12/ نوفمبر/ 2011 .
 20. سهيل الدراج. التوصل إلى خطة علاج أزمة اليورو وتقليص نصف ديون اليونان.
 21. صحيفة المدينة. مؤسسة المدينة للصحافة والطباعة والنشر. الرياض. العدد . 18510.
- . 2013 / 12 /

22. سمير اليحياوي. الاتحاد الأوروبي يرفض انتقاد الصندوق النقد الدولي بالتقاعس في أزمة الديون اليونانية. جريدة مصر اليوم. القاهرة. الجمعة / 7 / يونيو / 2013 .
23. شارلز ايثوك ومارك كونثين. الاتحاد النقدي الأوروبي. تنفيذ السياسات النقدية. مجلة التمويل والتنمية. واشنطن. سبتمبر/ 1996 .
24. صلاح المعيزي. اليونان : كيف تم استعمال آلية الديون لنهب الشعب. المجلة الاقتصادية البريطانية . لندن. العدد 6146. الثلاثاء. 3 / اغسطس / 2010 .
25. د. عبد الشكور شعلان. نصف إجراءات الإصلاح الاقتصادي تؤدي إلى الفشل. صحيفة الأهرام. مصر. القاهرة. العدد 98 . 8 / ابريل/ 1991 .
26. د. عبد الستار بركات. تحركات يونانية واسعة لمواجهة أزمة الديون السيادية بمساعدة أوروبية. جريدة الشرق الأوسط . لندن. العدد 12363. الأربعاء / 3 / أكتوبر/ 2012 .
27. د. عبد الله القويز. الأزمة الاقتصادية الأوروبية. هل من مبرر لكل هذا الهلع؟ . المجلة الاقتصادية. السعودية. الرياض. جدة. العدد 6558. الأحد / 25 / سبتمبر/ 201
28. د. عبد الله مصطفى. نقاشات وتحركات أوروبية متواصلة لمواجهة أزمة اليورو وتجدد الضغوط على اليونان. جريدة الشرق الأوسط . لندن. العدد 12342. الأربعاء / 12 / سبتمبر / 2012 .
29. د. عبد الله عبد الرزاق العمري. تحميل مصارف أوروبا جزء كبير من الديون السيادية لليورو. صحيفة المدينة اليومية. مؤسسة المدينة للصحافة و النشر. العدد 18685. 20 / 6 / 2014 .
30. علي خليل. جريدة العرب الدولية. الشرق الأوسط . العدد 8431 . الجمعة / 28 / ديسمبر / 2001 .
31. د. فهد عبد الرحمن المعجل. صحيفة الرياض اليومية الصادرة من مؤسسة الإمامة الصحفية الرياض. العدد 15817. الجمعة. الموافق 14 / أكتوبر/ 2011 .
32. د. فتحي عطوة. الأقطاب ضمان لتحقيق التوازن العالمي ومؤشر لعودة الحرب الباردة. جريدة عكاظ. السعودية. الرياض. 13 / 7 / 2006 .
33. كريس جايلز. بيتر شبيجل. كرين هوب. مخاطر العملة الأوروبية. المجلة الاقتصادية البريطانية. لندن. العدد 6791 . 12 / مايو / 2012 .

34. لوكاسا بابا ديموس. اثر الدعم المالي الحكومي على القيمة الاسمية للسندات قصيرة الاجل . جريدة الشرق الأوسط . العدد 12040 . الثلاثاء . الموافق 15 / نوفمبر 2011/ .
35. ليلي الحلو. أزمة أوروبا ليست واحدة بل أربع. مجلة أسواق العرب. لندن. العدد الأول. 15 / أكتوبر/ 2012 .
36. د. مارك ستون وآخرون. السوق الثانوية لقروض البلدان النامية. مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي. واشنطن. ديسمبر/ 1990 .
37. ماريك بيلكا. أوروبا في شدة. مجلة التمويل والتنمية. واشنطن. صندوق النقد الدولي. المجلد 46. العدد 2. يونيو/ 2002 .
38. د. مارتن شيهاك. سروبونا متيرا. أوروبا تفقد هالتها. مجلة التمويل والتنمية. صندوق النقد الدولي. واشنطن. المجلد 46 . العدد 2. يونيو / 2009 .
39. مهند البراك. قراءة في مشروع مارشال. مجلة الحوار المتمدن. السعودية. العدد 731 1. / يناير/ 2004 .
40. مارتن وولف. كشف النقاب عن سر استمرار أزمة اليورو. المجلة الاقتصادية البريطانية . لندن. العدد 7073 . الخميس/ 21 / فبراير/ 2013 .
41. د. محمد إبراهيم السقا. مقالة عن المجلة الاقتصادية بعنوان " الديون السيادية قنبلة موقوتة تهدد الاقتصاد العالمي " الشركة السعودية للأبحاث والنشر. الثلاثاء/ 3 / يناير/ 2012 .
42. د. محمد المكي احمد. أزمة ديون منطقة اليورو ستستمر سنوات رغم المساعدات. المجلة الاقتصادية السعودية. الرياض. جدة. العدد 6835. 12/ يونيو/ 2012 .
43. د. محمد حبش. الأزمة المالية اليونانية إلى أين ؟ الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية. عمان. الأردن. المجلد التاسع عشر. العدد 3 / الرابع. السنة التاسعة عشر. ديسمبر/ 2011 .
44. محمد خالد. قواسم مشتركة مهدت لانفجار أزمة ديون منطقة اليورو. مجلة التمويل والتنمية. واشنطن. الثلاثاء 1/ مايو/ 2012 .
45. د. محمود محمد نور. الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة. مجلة البحوث العربية الاقتصادية. مصر. القاهرة. العدد 463 . ابريل/ 1976 .

46. محمود عبد الله. اعادة هيكلة الديون اليونانية. صحيفة الشرق الاوسط المطبوعة. القاهرة . العدد 108. 31/ مارس/ 2012 .
47. د. مصطفى العبد الله الكفري. مجموعة العشرين الكبار وقمة سان بطرسبورغ. مجلة المستقبل العربي. دمشق. 2013 .
48. د. مصطفى صايح. انعكاسات الأزمة المالية الأوروبية على الاقتصاد الجزائري. مجلة المغرب الموحد. تونس. العدد الثامن. 1 سبتمبر/ 2010 .
49. ميشيل كامديسو. صندوق النقد الدولي يواجه تحديات جديدة. مجلة التمويل والتنمية. واشنطن . يونيو / 1988 .
50. د. نسرين سامح مرعي. الحلول الأمريكية لمديونية العالم الثالث. السياسة الدولية. العدد 97. يوليو/ 1989 .
51. نسيم أوكيل . طبيعة الأزمات التي ضربت الاقتصاديات الناشئة وإمكانية التنبؤ. مجلة جديد الاقتصاد. الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين. الجزائر. العدد 3. يونيو/ 2008 .
52. نيلز تاندراب كريستنسن. شبكة تسهيل الأعمال العربية. الأوروبية. المجلة ربع السنوية العربية. الأوروبية. اتحاد الصناعات الدنماركية. دار الصناعة. كوبنهاجن الدنمارك. ربيع 2013 .
53. نحو تسوية تعاونية لمشكلة الديون. مجلة التمويل والتنمية. عن صندوق النقد الدولي. واشنطن. يونيو/ 1988 .
54. المشاكل الاقتصادية الأوروبية على مشرحة. جريدة أسواق العرب. لندن. العدد الأول. أكتوبر / 2012 .
55. مجموعة (QBN) مصرف قطر الوطني . توقعات باستمرار أزمة الديون السيادية الأوروبية لسنوات. مجلة العرب. الدوحة . العدد 8939. الأحد / 2 ديسمبر/ 2012 .
56. مجموعة (QBN) مصرف قطر الوطني. أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو مستمرة. جريدة الراية الاقتصادية. الدوحة. قطر. العدد 11166. الموافق 2 / ديسمبر/ 2012.
57. الغرفة التجارية العربية البلجيكية للكسمبورجية، الاتحاد الاقتصاد والنقدي الأوروبي . تنفيذ السياسات النقدية. مجلة العمران العربي. بروكسل. لكسمبورج. العدد 22. مارس/ ابريل/ 1998.

58. الغرفة التجارية العربية البلجيكية للكسمبورجية، الاتحاد الاقتصاد والنقدي الأوروبي .
تنفيذ السياسات النقدية. مجلة العمران العربي. بروكسل. لكسمبورج. العدد 22. مارس/ابريل/ 1998.

59. د. وليام رودز . معايير تأديبية من سيتي غروب . جريدة القبس. الكويت. العدد 14547 . الجمعة 29 / نوفمبر/ 2013 .

ثالثاً :- والتقارير ونشرات المؤسسات.

1. ربيكا نيلسن. بول بيلكين. ديرك أي. أزمة ديون اليونان : ردود سياسية ونتائج. بحث مقدم من الكونجرس. الولايات المتحدة الامريكية. واشنطن. ابريل / 27 / 2010 .
2. د. عبد اللطيف درويش. الأزمة المالية اليونانية. جذورها وتداعياتها. مركز الجزيرة للدراسات. 11 / يونيو / 2012 .
3. د. عارف عبيد. أزمة اليونان: التداعيات الراهنة وتحولات المستقبل. مركز الجزيرة للدراسات. قطر. الدوحة. 15 / يوليو/ 2013 .
4. د. فاروق محمود الحمد. الوحدة النقدية الأوروبية (اليورو) : النشأة والتطوير والآثار. سلسلة رسائل البنك الصناعي. الكويت. العدد 16. 2000 .
5. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض. التقرير الاقتصادي. بعنوان الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية الأوروبية. إصدار سنوي العدد (19) عام 2011 .
6. حالة وأفاق اقتصاد العالم. تقرير الملخص التنفيذي. صادر عن الأمم المتحدة. لعام 2012.
7. نشرة منظمة العفو الدولية . يونيو/ 2003 .
8. البنك الأهلي المصري. العملة الأوروبية الموحدة النشرة الاقتصادية. العدد 4. مجلد 51 . 1998م .

9. منشورات المفوضية الأوروبية. تقرير اقتصادي خلال الفترة 2007- 2012 .
10. تقرير مؤسسة جدوى الاستثمارية. أزمة اليورو وتداعياتها على السعودية. المملكة العربية السعودية. مايو/ 2010 .

رابعاً:- المؤتمرات والملتقيات والندوات

1. إلن غرينسبان السياسة الاقتصادية. اسبانيا وأزمة الديون السيادية الأوروبية. مؤتمر مستضاف من قبل معهد فيتيرسون الدولي. فرنسا. 13/ سبتمبر / 2011 .

2. د. بوخاري لحلو. د. وليد عايب. مستقبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية لليونان. الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات. المركز الجامعي بالوادي. الجزائر. يومي. 26. 27 / فبراير / 2012 .
3. د. زايد عبد السلام . د. مقران يزيد. الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية. دراسة حالة الجزائر. تونس. المغرب. ليبيا. مصر. الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية. المركز الجامعي بخميس مليانة. الجزائر. يومي. 5. 6 مايو / 2009 .
4. د. عبد الكريم عبيدات. د. علي أبو عمامة. مستقبل الاتحاد النقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية. الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات. المركز الجامعي بالوادي. الجزائر. يومي 26. 27 / فبراير / 2012 .
5. ماريو دراجي. مقابلة مع صحيفة زود دويتشه تسايتونج الألمانية. العدد. 30489 . 5 / الجمعة / 14 / سبتمبر / 2012 .
6. د. موساوي عمر. د. عدنان محريق. أزمة منطقة اليورو وأثارها على الاقتصاد الجزائري. الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات. المركز الجامعي بالوادي. يومي 26. 27 فبراير / 2012 .
7. موسى رحمان. صالح رحيمة بوصبيح. الأزمة اليونانية بين الانتشار والانحسار الأوروبي "قراءة في خطط وحلول الأزمة". الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات. المركز الجامعي بالوادي. الجزائر. يومي 26، 27 / فبراير / 2012.
8. ندوة التلفزيونية على قناة الجزيرة بعنوان "تأثيرات التعثر اليوناني على أوروبا" المشاركون. حسن عبيدي مدير مركز الدراسات العربية والمتوسطية. محمد الفنيشي . المدير التنفيذي السابق في صندوق النقد الدولي. إبراهيم محمد السقا. أكاديمي متخصص في الشؤون الاقتصادية. 3 / أكتوبر / 2011 .

خامساً :- مذكرات ماجستير واطروحات

1. د. إبراهيم احمد إبراهيم. الآثار الاقتصادية لعلاقة المجموعة الفرنسية في أفريقيا بالسوق الأوروبية المشتركة. رسالة دكتوراه. الفلسفة في الدراسات الإفريقية. جامعة القاهرة. معهد البحوث والدراسات الإفريقية. قسم النظم السياسية والاقتصادية. 1979.
2. خالد إحمية. أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي . دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005 . 2011 . رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية . تخصص : اقتصاد دولي. جامعة محمد خيضر. الجزائر. بسكرة. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية . السنة الجامعية 2012 - 2013.

3. رحيمة صالح بوصبيح . التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية" دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي . دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي. رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر . بسكرة. الجزائر. 2010 / 2011.

سادساً :- نشرات الاخبار:

1. أخبار قناة BBC البريطانية. باللغة العربية . الموافق الخميس. 6 / يونيو/ 2013 .

المراجع باللغة الاجنبية:-

1. Dr. Rymond J. Ahearan and others, the future of the euro and the USA interests, Congressional research service: CRS reported congress, January 10, 2011..
2. Dr .Uri Dadush and Bennett Stancil, "Europe's Debt Crisis: More than a Fiscal Problem," in Paradigm Lost: The Euro in Crisis, ed. Uri Dadush and Contributors (Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2010. .
3. Dr. Raymond J. Ahearn.Dr . James K.Jackson, the Future of the Eurozone and U.S. Interesse, Congressional Research Service, January / 2012.
4. Dr. Nelson, et.al. Greece's debt crisis: overview, Policy, Reponses, and Implication, Congressional Research Service, August, 2011.
5. Dr.Katinka Barysch, New Europe And There Economic Crisis. Centre for European Reform. London. February.2009..
6. Dr . Juan Carlos Conesa. Chronic Sovereign Debt Crises in the Eurozone. Federal Reserve Bank of Minneapolis May 2012.

المواقع الالكترونية:-

1. الصحيفة الإلكترونية الاقتصادية إيميريسيا الصادرة في 25 يونيو / 2013 -
على الرابط :

2. <http://www-imerisia-gr/article-asp?catid=26516&subid=2&pubid=113057004>

3. أثر أزمة الديون السيادية على البورصات الأوروبية - صحيفة الرياض اليومية - السعودية. الرياض - العدد 15788 . الموافق الخميس / 17 / سبتمبر / 2011
<http://www-alriyadh-com/2011/09/15/article667433--ht+ml>

4. أخبار الجزيرة نت . قطر . الدوحة . تاريخ الاطلاع: الجمعة. الموافق 25 / 5 / 2012 - على الرابط الإلكتروني:
<http://www-aljazeera-net/portal>

5. أخبار (BBC) باللغة العربية . كامل سويعد من لندن . الاربعاء 13/ يونيو / 2012

<http://www-bbc-co-uk/arabic/worldnews/2012/06/120613-greece-euro-shtml>

6. أسامة غيث مسئولية الفساد والرشوة. الأهرام اليومي. القاهرة. 10/ يوليو / 2010 . على الرابط الإلكتروني:-
<http://digital-ahram-org-eg/articles.aspx?Serial=188135&eid=974>

7. أستيريس ماسوراس . الأزمة المالية اليونانية والاحتجاجات المناهضة للتقشف:
- الكتاب الإلكتروني. الناشر كتب الاصوات العالمية . نوفمبر / 2012 . على

الرابط : [http:// www- Youtube- Com / watch?Feature=player-mbedded&=f8l082txbwu](http://www-Youtube-Com/watch?Feature=player-mbedded&=f8l082txbwu)

8. جريدة الوطن الإلكترونية. مصر. القاهرة. تم الاطلاع يوم الخميس 23 / 5 / 2013
على الرابط الالكتروني:- [http://www-elwatannews-](http://www-elwatannews-com/news/details/187113)

[com/news/details/187113](http://www-elwatannews-com/news/details/187113)

9. جريدة أعمال. العدد 344. الموافق الاثنين / 29 / يوليو / 2013
<http://www-businesstendersmag-com>

10. د. حيان احمد سلمان. جريدة الثورة السورية. مؤسسة الوحدة للثقافة و الطباعة
والنشر 8 / 8 / 2011 . على الرابط الإلكتروني :- [http://thawra-alwehda-](http://thawra-alwehda-gov-sy/-Kuttab-a-asp?FileName=30437289120110807225903)
[gov-sy/-Kuttab-a-asp?FileName=30437289120110807225903](http://thawra-alwehda-gov-sy/-Kuttab-a-asp?FileName=30437289120110807225903)

11. د. حبيب الشمري . أزمة اليورو وتداعياتها على الاقتصاد العالمي. المجلة الاقتصادية .
النسخة الالكترونية . الرياض. العدد 6095 / 19 يونيو / 2010 [www-aleqt-](http://www-aleqt-com/2010/06/19/article-408387-html//:http)
[com/2010/06/19/article-408387-html//:http](http://www-aleqt-com/2010/06/19/article-408387-html//:http)

12. خالد الحريري . المشروع الاوربي خارج السرب . الأهرام اليومي . 27 / 6 / 2013
على الرابط الإلكتروني :- [http://digital-ahram-org-eg/articles-](http://digital-ahram-org-eg/articles-asp?Serial=188135&eid=974)
[asp?Serial=188135&eid=974](http://digital-ahram-org-eg/articles-asp?Serial=188135&eid=974)

أ. د. ديفيد دبليو إيلوود. مشروع مارشال إستراتيجية أثبتت نجاحها . مجلة الكترونية صادرة
عن وزارة الخارجية الأمريكية. مكتب برامج الإعلان الخارجي. 17/ يوليو / 2002. على
الرابط الالكتروني/ [http://iipdigital-usembassy - gov/Arabic/pamphlet](http://iipdigital-usembassy-gov/Arabic/pamphlet)

13. ديزموند لاكمان . مشكلات ايرلندا يجب أن تؤرق امريكا . تقرير صادر موقع عن
شبكة عراق المستقبل . مركز امريكان انتر برايز- تاريخ الاطلاع في 24 / نوفمبر /
2010 - على الرابط الالكتروني: [www- Iraq future - net](http://www-Iraq future - net)

14. دراسات جريدة الرأي . قطر . الدوحة . 29 / 3 / 2012 . على الرابط الالكتروني:
<http://www-alrai-com/article/502155-html>
15. زياد عبد الوهاب النعيمي . الأوروبيون يوقعون معاهدة القواعد الذهبية التي تضمن الانضباط المالي. وتمنع الانزلاق للعجز. موقع الأخبار الأوروبية . على الرابط : :
<http://arabic-euronews-com/2012/01/30/eu-leaders-hold-debt-crisis-summit-again>
16. سامي محمد بوغوش. مركز الرأي للدراسات. 2011 . على الرابط الالكتروني:
<http://www-alraicenter-com>
17. شبكة مسار الإخبارية. العدد 8976. 9 / 5 / 2013 . على الرابط الالكتروني :-
<http://www-msar-ps/8972-htm>
18. صلاح شرارة . أزمة الديون الأوروبية: أفضل الحلول سيئة . مركز الاعلام الالمانى DW . تاريخ الاطلاع 26 / 4 / 2014 . على الرابط الالكتروني :- <http://dw-de/p/1BnP4>
19. د . عبد اللطيف درويش. مركز الجزيرة للدراسات. تقرير 11 / يونيو / 2012. على الرابط الالكتروني : - <http://www-aljazeera-net/NR/exeres/3B8F7D9E-F6E8-45C2-AA98-EEBADFF2C3CF-htm>
20. أ . عبد النور بن عنتر. مدونة اقتصاديات الكويت <http://economyofkuwait.blogspot-com/2012/01/blog-post-html>
21. قرار المجلس الأوروبي الواقع في 24 ، 25 . مارس / 2011. على موقع الأخبار الأوروبية . على الرابط الالكتروني: <http://www-ro2aa-com/vb/showthread-php?103060>
22. ألبيب فهمي. المجلة الاقتصادية البريطانية. النسخة الالكترونية. العدد 6914 . تم الاطلاع بتاريخ السبت / 15 / سبتمبر / 2012. على الرابط الالكتروني :-
<http://www-aleqt-com/article-673746-html>

أ. د. محمد إبراهيم السقا. نخبة كتاب المال والاقتصاد (4 الفا بيتا) على الموقع الالكتروني:

<http://alphabet-argaam-com/article/detail/14786>

23. د . محمد ابراهيم السقا . السيناريوهات المحتملة لليورو. الصحيفة الاقتصادية

الالكترونية . مقال متاح على موقع: [http://www-aleqt-](http://www-aleqt-com/2011/01/07/article-488411.html)

[-com/2011/01/07/article-488411.html](http://www-aleqt-com/2011/01/07/article-488411.html)

24. ميساء كامل . موندي يوشكا. برجكت. ان العالم صفحة راي. جريدة الراية الالكترونية

. قطر. تاريخ الاطلاع 16/ سبتمبر/ 2013 . ص 13 . على الرابط الالكتروني :

www-project-syndicate-org

25. موسى مهدي . عودة اليونان الى الدراخما. جريدة الشرق الأوسط . لندن . العدد

12227 الأحد . الموافق 20 / مايو / 2012 . على الرابط : [http://www-aawsat-](http://www-aawsat-com/details-asp?section=6&article=678045&issueno=12227#-)

[com/details-asp?section=6&article=678045&issueno=12227#-](http://www-aawsat-com/details-asp?section=6&article=678045&issueno=12227#-)

[UtLuFPQW3As](http://www-aawsat-com/details-asp?section=6&article=678045&issueno=12227#-)

26. معاهدة مالية جديدة لتعميم القواعد الذهبية في الاتحاد الأوروبي . مقالة منشورة على

موقع الأخبار الأوروبية في الشبكات المتصلة (الانترنت). على الرابط: [http://arabic-](http://arabic-euronews-com/2012/01/30/eu-leaders-hold-debt-crisis-summit-again)

[euronews-com/2012/01/30/eu-leaders-hold-debt-crisis-summit-](http://arabic-euronews-com/2012/01/30/eu-leaders-hold-debt-crisis-summit-again)

[/again](http://arabic-euronews-com/2012/01/30/eu-leaders-hold-debt-crisis-summit-again)

27. معاهدة مالية جديدة لتعميم القواعد الذهبية في الاتحاد الأوروبي . مقالة منشورة في

الشبكات المتصلة (الانترنت). على موقع الأخبار الأوروبية . على الرابط الالكتروني : -

<http://www-ro2aa-com/vb/showthread-php?103060>

28. نزيهة الأفندي. مجلة الأهرام الرقمية. السياسة الدولية . مصر . 1 / يناير/ 2012.

على الرابط الالكتروني:- <http://digital-ahram-org-eg/Accidents->

[aspx?Serial=780542](http://digital-ahram-org-eg/Accidents-)

29. هشام بشير. ملف الازهرام الاستراتيجي. القاهرة. مارس 2012 [http://digital-](http://digital-ahram-org-eg/articles.aspx?Serial=858827&eid=875)

[ahram-org-eg/articles.aspx?Serial=858827&eid=875](http://digital-ahram-org-eg/articles.aspx?Serial=858827&eid=875)

30. وكالة الأنباء الكويتية (كونا) . بتاريخ 18 / 7 / 2013 . على الموقع الالكتروني : -

31. <https://www-kuna-net-kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2324114&language=ar>
32. <http://www-guardian-co-uk/business/2010/may/05/greece>
Getting Nashty, Greece Debt Crisis Midterm,p1- debt-crisis-timeline 01/06/2012-
33. جريدة سكاي نيوز العربية. البنك الوطني اليوناني . السبت الموافق . 21/ابريل/2012
<http://WWW-Com-SKYnews-Arabic> على الموقع الالكتروني
34. جريدة القدس الدولية- اتفاق قادة أكبر خمس اقتصاديات صاعدة في العالم " بريكس " حول قضايا الاقتصاد والتمويل- متاح على الموقع:
35. <http://www-alquds-com/news/article/view/id/257353> تاريخ
الاطلاع: 5/يونيو/ 2012 .